# مبادئ الرعاية الاجتماعية

## مقدمة للتفكير في دولة الرعاية

تأليف: بول سبيكر ترجمة: حازم مطر

اصدار: المركز الديمقراطي العربي

2017



# PRINCIPLES OF SOCIAL WELFARE

**an introduction to thinking about the welfare state**

**Paul Spicker**

*Translation*

*Dr, Hazem Mohammed Ibrahim Matter*

*Department of Planning*

*Faculty of Social Work*

*Helwan University*

*Cairo*

# مبادئ الرعاية الاجتماعية

## مقدمة للتفكير في دولة الرفاهية

تأليف

بول سبيكر

ترجمة

د.حازم محمد إبراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

القاهرة

Hazemmattr25@gmail.com

٢٠١٧م.

# مبادئ الرعاية الاجتماعية

## مقدمة للتفكير في دولة الرفاهية

بول سبيكر

المركز الديمقراطي العربي
رقم التسجيل:

VR 33556, B

د، حازم مطر
مبادئ الرعاية الاجتماعية،
المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا للنشر،
٢٠١٧م،

الطبعة الأولي ٢٠١٧



الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac, de
P, hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

# الإهداء

حين اقبل علي أي مؤلف علمي أو عمل علمي أضع في الخطة صاحب الإهداء

وفي هذا العملي ليس لدينا شخص واحد

فالإهداء لكلا من:

١- المفكرين والمبدعين الاجتماعيين،

٢- الإيديولوجيين والمستشرفين،

٣- المنظرين والمطورين،

٤- كل الباحثين

٥- وأولا وأخيرا سعادة البروفسير بول سبيكر مؤلف الكتاب.





**مذكرة البلاغ، ٢٠١٣:**

مبادئ الرعاية الاجتماعية وكان كتابي الثاني. عادت حقوق نشر بالنسبة لي، وأنا جعل أنها متاحة مجاناً على الإنترنت.

الكتاب قدم للنشر في عام ١٩٨٦، ونشرت في عام ١٩٨٨. وأعتقد أنه يقرأ جيدا لعصرها. لا حتى الآن نظرية سريعاً؛ معظم الحجج التي لا تزال جديرة بالنظر فيها. (وأشير في بعض الأحيان لا يزال الطلاب إلى بن وبيترز، المبادئ الاجتماعية والدولة الديمقراطية، ونشرت في عام ١٩٥٩). أن هناك أي شيء آخر يمكن أن يقال عن المواضيع التي يتناولها، فأعتقد أنها يمكن أن لا يزال تكون مفيدة كمقدمة لنظرية معيارية في السياسة الاجتماعية. ومع ذلك، هناك إشارات هنا سوف يبدو مؤرخة. عند نشرة، كانت لا تزال روسيا الاتحاد السوفياتي وقسمت ألمانيا وفي بريطانيا تاتشر كانت الحكومة في السلطة. لقد تغير جدول أعمال السياسة الاجتماعية، أيضا.

أن لم تحاول تحديث الوسيطة أو المواد. في عملي فيما بعد، لقد عدت إلى العديد من المواضيع بحثها هنا، وفي كل حالة تقريبا، جئت إلى التفكير القضايا بشكل مختلف. وتناقش الحرية والمساواة والإيثار بعبارات مختلفة في الحرية والمساواة والإخاء (سياسة الصحافة، ٢٠٠٦). (اختلافات كبيرة: فعلى سبيل المثال، هناك عبارة ٥٠٠٠ على الحرية هنا، و ٠٠٠ ٢٥ في كتاب لاحق.) لقد راجعت الرعاية الاجتماعية، والنزعة الفردية والجماعية ودور الدولة في ريكلامينج الفردية (سياسة الصحافة، ٢٠١٣). وعرضت وجهة نظر مختلفة من القواعد الاجتماعية والدولة في دولة الرفاه: نظرية عامة (حكيم، ٢٠٠٠). وتناقش في مولارد، سبيكير ف، والسياسة الاجتماعية في مجتمع متغير، ١٩٩٨ روتليدج الإيديولوجيات والسلطة.

الحقوق والديمقراطية قد نوقشت في المواد المختلفة. ربما الأهم من ذلك، لقد جئت من خلال اتصالاتي مع الأفكار الأوروبية لتقدير مجموعة من الحجج للتضامن والتنوع والاختلاف. أنه ينبغي أن يكون من الواضح، إذن، أن هناك القليل جداً ترك في هذا الكتاب الذي أود أن أقول ما زالت بنفس الطريقة.

الكتاب المعروض هنا هو كثير نفس طبعة عام ١٩٨٨، مع اثنين من الاختلافات الرئيسية. الأول هو أن هذا الإصدار أقرب إلى حد ما إلى المخطوطة التي قدمت أصلاً. الكتاب تعرض لمعاناة شديدة على يد الإفراط في حماس sub-محرر، الذين لا تتغير كثيرا لما قد كتب ولكن أيضا (لدهشتي) نقل موقف جميع الإشارات، حتى أن بعض الأشياء التي ذكرت ونسبت إلى الغير، وقال بعض الأشياء التي كانت لا بشكل صحيح عزا آخرون. جميع التصويبات بلادي-وكانت هناك مئات-قد ضخمت من قبل الناشر، الذي قال أنه سيكلف

الكثير لتغيير مرة أخرى. الكتاب المطبوع ظهرت في وقت لاحق مع زلة خطأ مطبعي قصيرة التي بالكاد ونقل الرعب الكامل: على سبيل المثال، أن "الرجوع إلى الأصل صاحب البلاغ تم تغيير وفقا لنمط روتليدج في البيت". (جونز كاي ظهرت ك 'جونز وزملائه'. أرسلت لها ملاحظة شخصية من اعتذار؛ وقالت أنها تفهم جداً .) لقد تعلمت درسا قاسياً من التجربة؛ وقد أصررت، لجميع كتبي اللاحقة، ينبغي أن لدى عنصر التحكم النهائي نسخة.

والتغيير الثاني أن أحد الفصول يبدو لي أن تكون مؤرخة جداً أن تكون مفيدة. في مناقشة عدم المساواة، لقد أخطأت التركيز أيضا بشدة على المعلومات المعاصرة في بريطانيا، التي لم يعد مناسباً . وقد غادر بها، وغيرت أرقام الفصول في وقت لاحق.

إذ تضع في اعتبارها طبيعة تداول الإنترنت، قدمت أيضا بعض التعديلات الصغيرة الأخرى في الحالات حيث أن المصطلحات المستخدمة في الثمانينات لا الآن يعتبر مناسباً .

**بول سبيكر**

**مقدمة (طبعة ١٩٨٨):**

هذا الكتاب حول السياسة الاجتماعية والإدارة، ومجال الدراسة المعنية أساسا مع 'الرعاية الاجتماعية' و 'الخدمات الاجتماعية'. السياسة الاجتماعية عدم انضباط أكاديمي مكتفية ذاتيا. الكتاب محاولة لاستخلاص المواد معا وتقديم رؤى مجموعة من المشاكل من مجموعة متنوعة من وجهات النظر. مصدر المواد التي اتخذت من السياسة وعلم الاجتماع، والفلسفة والاقتصاد، وكذلك من الأدبيات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية في حد ذاتها؛ وهناك إشارات عرضية إلى العمل من التاريخ وعلم النفس وعلم الإنسان أو القانون. ولكن من غير الممكن للتعامل مع كل موضوع في العمق على نحو يفي بمتطلبات كل تخصص، وعادة ليس من المرغوب فيه حتى. في شكله الأصلي، المواد قد يكون فقط منحرف ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية؛ نقطة الذي يهم كيف أنه يعكس على المسائل المطروحة في هذه الدراسة للرعاية الاجتماعية. لهذا السبب بالذات، ينبغي أن يكون الكتاب من بعض القيمة للأشخاص الذين يتصلون عليه من مختلف التخصصات. أنها لن تعطي لهم ببيان شامل للمناقشة في هذا الموضوع خاصة بهم، ولكن فإنه ينبغي أن توفر نظرة ثاقبة في مجالات أخرى للدراسة والتي يمكن تطبيقها على مصالحهم الخاصة، ومجموعة من الرسوم التوضيحية من الميدان للرعاية الاجتماعية.

ويناقش الكتاب السياسة الاجتماعية من الناحية المفاهيمية؛ أنها تحليلية بدلاً من إلزامية. العديد من الكتب التي كتبت حول السياسة الاجتماعية من منظور نظرية تركز على المسائل الأيديولوجية السياسية، يعبئ الأفكار معا من حيث 'اليسار' و 'حق'، أو 'تدابير الدعم الدولية' يمكن التعرف عليه. (أمثلة على هذا النهج ويمكن الاطلاع على جورج ووبلدينغ، ١٩٧٧؛ الغرفة، ١٩٧٩؛ Gooby تايلور، ودالي، ١٩٨١؛ ميشرا، ١٩٨١؛ أعرب فوردر et al., 1984؛ أو الجامعة المفتوحة، ١٩٨٥). وهناك الكثير في هذا النهج الذي جدير بالاهتمام، ولكن للأسباب التي شرح لي في الفصل الأخير، الطريقة الأساسية ليست كافية لفهم المفاهيم والقيم المطبقة للرعاية الاجتماعية. هذا الكتاب مختلف. وهو يركز على المبادئ كعناصر منفصلة في تشكيل السياسة الاجتماعية. أنها تتعامل مع المفاهيم مترابطة في الواقع، على حد سواء أن أفكار مثل القواعد والإيثار والحقوق والحرية، أو الديمقراطية وإبلاغ الدولة ويعزز كل منهما الآخر، وأن الأمثلة العملية غالباً ما تثير العديد من القضايا إلى جانب تلك فورا قيد المناقشة. ومع ذلك، لجعل الأمور أكثر وضوحاً، تعرض الأفكار كما لو كانت متميزة إلى حد ما عن بعضها البعض. وترد أمثلة في كل مرحلة من المراحل، التي يقصد بها بيان تطبيق الوسائط للمشاكل في مجال السياسة الاجتماعية. وآمل أن النتيجة ستكون مكملاً أساسيا للنصوص الموحدة على الموضوع.

وأود أن أشكر مجموعة ممن ساهمت تعليقاتهم على تحسين مسودات النص وهم: بوبغودين، بريان باكستر، غراهام بوبيت، فال بين، ريتشارد ماركيس، ونيكتيلي، والطلاب مورين جونسون، انغريد براون، سورايدر، روبرت باركر، ساندرا ماكليان ودومينيك تشوين.

**بول سبيكر**

**تقديم المترجم[١]:**

**التطور** يعني الانتقال من مرحلة إلي أخرى، كما أنه يعني التعديل والإضافة، بغرض التحسين، كما أنه يعني النمو والتقدم، والتطوير أو التنمية مفهوم معقد وشامل يهدف إلي تحقيق تحسن في مقومات النشاط إلي درجة بلوغ المستوي الأفضل، والتطوير مصطلح اقتصادي واجتماعي يستوجب تحسين مستوى العيش للسكان مما يؤدي إلي الرفع في مؤشر التنمية البشرية، فهو مقدار ما يضاف إلي المجتمع من تحسينات وما يعود علي المجتمع ويسهل حركة الحياة ويحقق الخير والرفاه لأفراد المجتمع دون تمييز، ويتسم التطور بالاتي:

١. أن يتناسب مع طبيعة المجتمع ودينه وعاداته وتقاليده وأخلاقياته.
٢. أن يكون مفيد للمجتمع ومساهماً في التنمية.
٣. أن يكون الوسيلة المستخدمة غير متناقضة مع الدين والأخلاق.
٤. التطور يحدث في الآليات والأجهزة والمعدات والآلات ويحدث أيضا علي مستوي البشر فكر وسلوك وممارسة.

**الرعاية الاجتماعية:** أشار ريد Reid فى دائرة معارف الخدمة الاجتماعية عام ١٩٩٥ إلى أن الرعاية الاجتماعية تغيير شامل ومتسع فى نفس الوقت وغالباً ما تحدد على أنها أنشطة منظمة وتدخلات مهنية تقترح سياسات وبرامج كاستجابة للمشكلات الاجتماعية التى يتم التعرف عليها أو لتحسين أحوال المعرضين للخطر، كما أنها تهتم بالتنظيم المناسب للعلاقات بين الجميع[٢].

[١] د **حازم محمد إبراهيم مطر**، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠١٧.

[2] Reid.Cosial welfare history: in rich elderly developed of social work the edition volume 3 Washington , N,A,S,W 1995, p: 356 .

كما تعرف بأنها نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات يرمي إلي مساعدة الافراد والجماعات للوصول إلي مستويات ملائمة للمعيشة بهدف قيام علاقات اجتماعية سوية بين الافراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع[١]، هذا وقد صنف طلعت السروجي الرعاية الاجتماعية إلي[٢]:

**الرعاية الاجتماعية الرسمية** :- الرعاية الاجتماعية الرسمية تشير بصفة عامة إلى الأنشطة المنظمة للمؤسسات أهلية كانت أو حكومية والتي تسعى إلى منح الحاجة والمساهمة فى حل المشكلات الاجتماعية وتحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات وهذه الأنشطة تتضمن جهود مختلف المهنيين الأطباء والممرضين والقانونين والمعلمين والمهندسين والأخصائيين الاجتماعيين.

**الرعاية الاجتماعية غير الرسمية** :- تعرف بأنها الرعاية المقدمة بواسطة ( الأسرة – الأصدقاء – الجيران ) والتي تكون غير منظمة عن طريق مؤسسة تطوعية أو قانونية أو حكومية ولا يتلقى القائم بهذه الرعاية من أعضاء الأسرة أو غيرهم أى مكافأة مادية عن القيام بهذه الرعاية، ومن مميزات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية أنها توفر فرص التفاعلات والعلاقات الطبيعية الإحساس بالأمان وتنمية الجوانب الروحية والعلاقات الودودة والدفء الأسرى والحفاظ على المكانة الاجتماعية للأعضاء.

**دولة الرعاية الاجتماعية:** والتي برزت في مستهل الثلاثينات من القرن العشرين فى المملكة المتحدة بالذات بعد الحرب العالمية الثانية ثم أخذت دولة الرعاية الاجتماعية فى الانتشار

---

[١] احمد ذكي بدوي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان ، مكتبة بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٨٢.
[٢] طلعت مصطفى السروجي : سياسة رعاية المسنين الرعاية الرسمية وغير الرسمية، بحث منشور في مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، مايو ٢٠٠٦.

التدريجي حيث تكون الدولة مسئولة بالدرجة الأولى عن تنظيم العلاقات الاجتماعية ومساعدة المواطنين وأصبحت الرعاية الاجتماعية تؤدى عن طريق الحكومات ذات الموارد الأكبر وفى هذه المرحلة ظهر فهوم للسياسة الاجتماعية والتي أصبح لها دوراً وثقلاً فى الانتخابية للأحزاب السياسية فى هذه الدول.[١]

**مجتمع الرعاية الاجتماعية:** أن الحكومات غير قادرة على تحمل نفقات برامج الرعاية الاجتماعية ولم تتخل الحكومات عن مسئولية برامج الرعاية الاجتماعية ولكن قلصت دورها بعض الشئ تاركة المساحة تزداد اتساعاً للجهود غير الحكومية أصبحت الرعاية الاجتماعية مسئولية الحكومة والمواطنين ومشاركتهم معاً .[٢]

**أسس الرعاية الاجتماعية:** [٣]

أن الرعاية الاجتماعية تقوم على أربع أسس هى:-

١ – المسئولية، أى تحديد من المسئول عن جهود الرعاية الاجتماعية.

٢ – الموارد، ما الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية؟

٣ – الخدمات، ما الخدمات التى يجب أن تقدمها الرعاية الاجتماعية وأسلوب تقديمها؟

٤ – المنظمات : ما هى البناءات التنظيمية التى تقدم من خلالها خدمات الرعاية الاجتماعية؟

---

١ المرجع السابق.

٢ المرجع السابق.

٣ احمد مصطفي خاطر: الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٠، ص ١٨٩.

**سياسات الرعاية الاجتماعية :** هي مجموعة من القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية.(١) ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها الخطط والبرامج الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية.(٢) او هي القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوي الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف اجتماعية متضمنة مجالات وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء إيديولوجية المجتمع علي أساس من الواقع المتاح وصولاً الي معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع.(٣) وتهدف سياسات الرعاية الاجتماعية إلي وضع برامج مختلفة من شأنها مقابلة الاحتياجات الأساسية للإنسان بدون تمييز، بالإضافة الي وضع تشريعات اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والإسكان والتوظيف ، وذلك من خلال إصدار قرارات لتوفير الخدمات الأساسية والارتقاء بها.(٤) وتعد سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها عمليات توجيه الرعاية الاجتماعية لتتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمة ، ويشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتوضع البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع(١).

[١] حسني إبراهيم الرباط ، مني عويس: التخطيط الاجتماعي – مفاهيم وإجراءات، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٢، ص ٣٩.
[٢] Robert L. Barker : The Social Work Dictionary, N.S. W ;New York,1987,P:153.
[٣] ماهر ابو المعاطي علي: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق ، ط٥،٢٠٠٢، ص٣٣٤.
[٤] Demetrius S . Iatridis :Policy Practice(IN)Richard L .Edwards ,Ed., inchief ,Encyclopedia of Social Work, 19th . ,EDITION,V.3,N.Y.,NASW Press,1997,p:1866.

**وتتجه سياسات الرعاية الاجتماعية الي تحقيق:[١]**

١. توفير فرص العمل كضمان لحق الحياة.

٢. ضمان الحق في التعليم والصحة.

٣. توفير حد ادني من الدخل المناسب.

٤. توفير الحماية والدعم من جانب الدولة والمجتمع في حالات العجز الجسمي والعقلي.

**العوامل المؤثرة في تحديد سياسات الرعاية الاجتماعية[٢]:**

١) فلسفة الإصلاح الاجتماعي.

٢) الطريق المتبع عند اختيار ميادين العمل.

٣) الفئات التي تعمل معها.

٤) اختيار المشكلات الاجتماعية ذات الأهمية.

٥) أسلوب العمل المتبع في العمل الاجتماعي.

**الأجهزة المسئولة عن سياسات الرعاية الاجتماعية[٣]:**

١) الأجهزة التشريعية : وهي المسئولة عن اتخاذ القرارات بشأن صياغة السياسة الاجتماعية وتحديد الأهداف وتوزيع الموارد من خلال مؤسساتها المسئولة عن تلك التعليمات.

---

[١] Johnson L Schomortz: Social Welfare, Response to Human need, New York ,Boston ,Allyn and Bacon , 1994 ,p:17.

[٢] إقبال الأمير السمالوطي: التخطيط بالمشاركة في مصر، القاهرة،المهندس للطباعة، ٢٠٠٩، ص ٣٢١.

[٣] ماهر ابو المعاطي : السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية ،القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٣، ص ص ٤٤٣- ٤٤٤.

٢) الأجهزة التخطيطية: وهي المسئولة عن تحويل الغايات والأهداف التي حددتها السلطة التشريعية الي أهداف ومقاصد تخطيطية تتحول بدورها الي برامج ومشروعات قطاعية يرتبط انجازها بتوقيتات زمنية ويخصص له الموارد البشرية والمالية والتنظيمية المناسبة وهو ما يعرف بالخطة القومية للتنمية في المجتمع والتي يتم من خلالها تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

٣) الأجهزة التنفيذية: وهي المسئولة عن وضع الخطط التنفيذية بتفاصيلها الفنية في كل قطاع او مجال من مجالات السياسة الاجتماعية بما يتطلبه التنفيذ من تنسيق ومتابعة وتوفير الوسائل والمستلزمات ويعتمد هذا علي الأجهزة الإدارية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية الحكومية في المجتمع.

٤) الأجهزة المتابعة والتقييم: وهي المسئولة عن قياس وتقدير درجة الانجاز حتي يمكن تعديل طرق التنفيذ وأساليبه اذا اقتضي الأمر والاستفادة من نتائج التقويم مستقبلاً .

**تفعيل التغيير في سياسات الرعاية الاجتماعية[١]:**

يبدأ التغيير من خلال توفير المناخ الداعم والمحفز لبناء وتنفيذ هذه السياسات(دعم سياسي وتعبئة مجتمعية )لمساندة الرؤية الجديدة للسياسات، كما تتطلب تطويراً مؤسسياً يحقق الأهداف الاجتماعية المنشودة ويتمثل في الأتي:

١. البناء المؤسسي للسياسة الاجتماعية:

أ- تفعيل دور المجموعة الاجتماعية بمجلس الوزراء لضمان تحقيق الاستمرارية والفاعلية.

١ محمد ذكي ابو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ص ٣٦٧- ٣٦٨.

ب- تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعي كمنسق للسياسة الاجتماعية الشاملة وذلك بإنشاء وحدة داخل الوزارة لديها القدرات الفنية والتكليفات والموارد التي تسمح لها برصد وتحليل ومتابعة السياسات الاجتماعية المطبقة.

ج- إعداد موازنة مستوية للفئات المهمشة والأولي بالرعاية تلحق بالموازنة العامة للدولة.

٢. البناء المؤسسي لتقديم الخدمات:

أ- مساندة مجموعة التنمية الاجتماعية التي تم تكوينها حديثاً والتي تتكون من وزراء الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي والنقل والإسكان والتنمية المحلية والصندوق الاجتماعي.

ب- تطوير الإطار الذي يعمل فيه المجتمع المدني وتفعيل مشاركته في تقديم الخدمات المختلفة.

ج- تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات.

٣. البناء المؤسسي لتحقيق الأمان الاجتماعي: وذلك بإعادة هيكلة الأقسام والوحدات العاملة في مجلس الحماية والرعاية.

**نظريات الرعاية الاجتماعية:** نظريات الرعاية الاجتماعية تعنى معرفة جوهرية للمفاهيم والمبادئ التى تساعد فى صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية لكى يفهم من خلالها كيف تؤثر تلك السياسات على حالة الأفراد والمجتمع ككل؟ ويري طلعت السروجي انه توجد نظريتان أساسيتان للرعاية الاجتماعية لتجمع فلسفة واستراتيجيات جميع النظريات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية وهما (١):

١- **نظرية السمو بعمليات الفكر:** توضح ما وراء الخبرة والمعرفة وتجاوز الوجود المادى وهى تركز على التفوق الانسانى فى الحياة وثقة الناس فى الأشياء واحساسهم بالألفة، وذلك بالنسبة للعالم والمجتمع الذى يعيشون فى اطارة ، وتفسير المعانى فيما وراء الخبرة والمعرفة

١ طلعت السروجي، المرجع السابق.

الانسانية، وتعنى النظرية بترجمة اطار الخبرات ، باعتبار الانسان هو الذى يصنع التاريخ وذلك بما لديه من وعى، وتقوم هذه النظرية على الفرضية التالية:

١- أن مسئولية المجتمع فى اطار الرعاية الاجتماعية تزيد من الرقى بالانسان .

٢- أن مسئولية المجتمع فى اطار الرعاية الاجتماعية تواجه الظلم الاجتماعى لبعض الفئات .

وتكون الرعاية فى هذا الاطار شامله وغالبا ما تكون طويلة وترتبط بتحقيق تغييرات شاملة، وتفيد هذه النظرية فى وضع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى: أن صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية وفقا لذلك ترتبط بقضايا قومية، ومن ثم فان الأمان الاجتماعى مسئولية كليه على المجتمع وقيادته، ولا تعتمد الرعاية الاجتماعية على الجدارة والاستحقاق كحق انسانى وبهذا فالنظرية تركز على النظر للرعاية الاجتماعية من خارجها مع تجاهل الاطار الداخلى للرعاية.(١)

٢ – **نظرية التلازم:** وتميل النظرية للتفسير اللازم والتأصيل من خلال التركيز على الوعى أو العقل وفهم العالم بالنظر داخله ،ويشمل التفسير أبعد من المحتوى ومن ثم يعتمد على الحلول الذاتية والمبادرات الفردية، وتقوم هذه النظرية على الفرضية التالية :

١- أن المسئولية المجتمعية مشاركة ما بين منظمات الرعاية الاجتماعية والجهود الفردية .

٢- أن المسئولية الاجتماعية الخاصة بشبكة الأمان المجتمعى ترتبط بالجهود غير الحكومية ، وقدرات الأفراد واستحقاقهم، وتفيد هذه النظرية فى سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتي :

أن صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تتسم بالشمولية ، التي تعتمد على الجدارة والاستحقاق ، والمشاركة على أوسع النطاق ، والاعتماد على القدرات فى بحث المشكلات كالفقر

---

[1] طلعت مصطفى السروجي ومنال عبد الستار : السياسة الاجتماعية ،القاهرة ، مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعى جامعة حلوان، ٢٠٠٥، ص ٢٠٠.

واللامساواة وقد تكون العدالة الاجتماعية وصياغتها وتنفيذها على مستوى مؤسسات ومنظمات الرعاية الاجتماعية مرتبطة بمشكلة أو حاجة لا تعكس قضية قومية .(١)

وتركز على النظر للرعاية الاجتماعية فى إطار نظرية التلازم تعنى الرعاية الاجتماعية غير الشمولية التى تعتمد على الجدارة والاستحقاق، والمشاركة على أوسع نطاق والاعتماد على قدرات الأفراد ومع الفقر واللامساواة قد تكون العدالة الاجتماعية ظاهرية ويعتمد صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغتها وتنفيذها على مستوى مؤسسات ومنظمات الرعاية الاجتماعية ويرتبط بمشكلة أو حاجة قد لا تعكس قضية قومية ومن ثم فإن شبكة الأمان الاجتماعي للإنسان ترتبط بالجهود غير الحكومية بالدرجة الأولى وقدرات الأفراد واستحقاقهم.

٣- **نظرية القوة** : تزخر الحياة الاجتماعية بخبرات عديدة للقوة، وذهب "بارينو" الى وجود ثنائية فى المجتمع من الحكام والمحكومين وأطلق على الفئة الأولى ELIT وقسم "بارينو" الصفوة الى نمطين هما "الأسود" "والثعالب" ويقصد بصفوة الأسود ،هى تلك التى تتميز بخاصية وسمة الرواسب التى أطلق عليها "باريتو"(استمرار التجمعات ودوامها) ، وهذه الرواسب يجعل صفوة "الأسود" تتسم بدافع المحافظة بشكل أساسى ، وعلى النقيض من ذلك تلك التى يصفها "باريتو" بصفوة "الثعالب" التى تعتمد فى سلوكها على فئة أخرى من الرواسب (غريزة التكامل) ويتسم أصحاب هذه الصفوة أنهم أقل جمود على المستوى الفكرى، وأن سلوكهم يميل الى التجديد والابداع ، وهذا ما يجعلهم يميلون الى الخداع ، وحرص "باريتو" أن يفسر بشكل تام كل أنماط الفعل والسلوك، والتى تصدر من هاتين الصفوتين موضحا الأسباب التى تجعل صفوة "الأسود"

[١] المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

تميل الى استخدام القهر أو القسر (FORCE)، وتجعل صفوة "الثعالب" تميل الى استخدام الخداع والدهاء (CUNNING) حيث أن هذين النمطين يشكلا طبقة الحكام، وبهذا الصدد ارتبطت أفكار "ماركس" هى أداة فى أيدى القوة المسيطرة، والتصور الماركسى للطبقة هو تصور اقتصادى، والقوة السياسية تعد نتيجة وانعكاسا للقوة الاقتصادية، وأن الدولة ونسقها القانونى، هما فقط بمثابة قشرة خارجية، والتى تغطى بشكل سطحى بنية المصالح الطبقية، ووصف "ماركس" دور الدولة بأنها ليس سوى الا لجنة تنفيذية فى أيدى الطبقة البرجوازية، وتقوم هذه النظرية على الفرضية التالية :

١- ان القرارات السياسية نابعة من الموروثات الثقافية وكذلك الطبيعة البيولوجية لدى الصفوة ، تؤثر فى الاتجاه العام الذى ينساق اليه هؤلاء ، وبالتالي يؤثر على قراراتهم .

٢- ومن ذلك يمكن فهم أصحاب الصفوة وجماعات المصالح، حتى يمكن التأثير فيهم نحو الصالح العام، سواء أكانت مستبدين أو واضعي مسافة للمشاركة، وبشرط خدمة مصالحهم أو النوع الأخير وهم أصحاب المصلحة العامة، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتي : يمكن توسيط أصحاب المصالح للمدافعة عن حاجات أفراد المجتمع، وذلك من خلال إكساب أفراد مجتمع تأييد هذه الجماعات، مما يزيد من قوتهم من ناحية، ومن ثم كسب مصالح شخصية لهم من ناحية آخرى.(١)

٤- **نظرية الاستخدام ومقابلة الاحتياجات** هي احدي نظريات الاتصال وقد تعددت توجهات الباحثين حول تحديد فرضيات تقوم عليها نظرية الاستخدام ولمقابلة الاحتياجات([١])، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية :

[١]Communication.akbarmontada.com\t1646- topic?highlight,28\12\2010-4;30pm

١- أن الجمهور يشارك بفاعلية فى عملية الاتصال الجماهيرى ويستخدم وسائل الاتصال لتحقيق أهداف مقصودة تلبى توقعاته .

٢- يعبر استخدام وسائل الاتصال عن الحاجات التى يدركها أعضاء الجمهور ويتحكم فى ذلك عوامل الفروق الفردية ، وعوامل التفاعل الاجتماعى ، وتنوع الحاجات باختلاف الأفراد .

٣- التأكيد على أن الجمهور هو الذى يختار الرسائل والمضمون الذى يشبع حاجاته فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتصال وليست وسائل الاتصال هى التى تستخدم الأفراد ، أى أن الجمهور المتلقى هو صاحب المبادرة فى التعرض للوسيلة الاعلامية وذلك بما يتوافق مع حاجاتهم ورغباتهم .

٤- يستطيع أفراد الجمهور دائما تحديد حاجاتهم ودوافعهم (النفسية والاجتماعية) وبالتالي يختارون الوسائل التى تشبع تلك الاحتياجات .

٥- يمكن الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدام الجمهور لوسائل الاتصال ، وليس من خلال محتويات الرسائل فقط .

٦- أن رغبات الجمهور المتلقى للوسائل الاعلامية المتعددة ، والاعلام لا يلبى الا بعض منها، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى : اختيار الأفراد لوسيلة اتصال تكسبهم وعى متكامل، وبما يتفق مع ثقافتهم، مما يدفعهم لتأييد السياسات أو المطالبة بتعديلها وذلك من خلال متابعتهم لاقرار القوانين فى المجالس النيابية .

٥- **نظرية الغرس الثقافى** ([١]): هي احدي نظريات الاتصال وفيها يمكن وصف عملية الغرس بأنها نوع من التعلم العرضى الذى ينتج عن التعرض التراكمى ( لوسائل الاعلام ) خاصة التليفزيون حيث أن عملية الغرس ليست عبارة عن تدفق موجه من تأثيرات التليفزيون الى جمهور

[١] 1Communication.akbarmontada.com\t1646- topic ? highlight, 28\12\2010-4;30pm.

المتلقيين ولكنها جزء من عملية مستمرة وديناميكية للتفاعل بين الرسائل والسياقات، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية :

١- ان مشاهد التليفزيون دون وعى على حقائق الواقع الاجتماعى لتصبح بصفة تدريجية أساسا للصور الذهنية والقيم التى يكتسبها من العالم الحقيقى .

٢- ان تأثير التليفزيون يكون أكبر على الصغار فى الجماعات والأسر الغير متماسكه أو بين الأطفال الذين يقل لديهم الانتماء الى الأسرة أو الجماعة ، وكذلك بين الجماعات الهامشيه أ الأقليات أو بين من يصورهم التليفزيون ضحايا، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى : تركيز الرسائل الايجابيه خلال وسائل الاعلام فى جذب هذه الفئه بصورة تنمى وعيهم وتكسبهم قيم ايجابيه، اشراكهم فى العمل السياسى من خلال قياس مدى وعيهم فى برلمانات صغيرة عبر وسائل الاعلام مما يعكس ذلك فى رفع مستوى الثقافة العام للمجتمع .

٦- **نظرية الفجوة المعرفية**([١]) : هي احدي نظريات الاتصال وتقوم هذه النظرية على فكرة التباين (الاختلاف) الموجود بين الأفراد والجماعات فى المعرفة وأثر التعرض لوسائل الاعلام الجماهيرية فى زيادة أو وجود هذا التباين، وتقوم هذه النظرية على الفرضية التالية :

١- أن تدفق المعلومات من وسائل الإعلام داخل النظام الاجتماعى يؤدى الى جعل فئات الجمهور ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع يكتسبون هذه المعلومات بمعدلات أسرع من الفئات ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المنخفض .

---

[١] المرجع السابق

٢- وبالتالي تتجه فجوة المعرفة بين الجمهور المختلفة الى الزيادة بدل النقصان ، ويؤكد هذا الفرد أن الفئات ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض لا تظل فقيرة فى المعلومات بوجه عام ولكنها تكتسب معلومات أقل نسبيا من المستويات الأعلى .

تفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية في انه يجب أن تركز السياسات على قضايا الفئات ذات الفجوة المعرفية كأولويات ، وذلك لكونهم لا يستطيعون التعبير عن احتياجاتهم حتى لا تتفاقم درجة تأثير هذه القضايا ، ومن ثم تتسع حجم الفجوة.

٧-نظرية التبادل [1] وهي احدي نظريات المشاركة ومؤدى هذه النظرية أن الانسان يسعى لتحقيق أهدافه ، الا أنه يجد مشقه فى اشباع كافة احتياجاته عن طريق توظيف قدراته ومهاراته ، ولذلك فهو يقوم بتبادل ما يمكن أن يقوم به مع ما يكون لدى الآخرين من قدرات فيما لا يستطيع أن يحصل عليه بقدراته الخاصه، وفى مجمل القول أن هذه النظرية تفسر دواعى الفرد الانتمائية الى جماعة المشاركة فى عمليات التنمية، بالرغبة فى الدخول فى علاقات مع الآخرين لاشباع الحاجات النفسية والاجتماعية فالفرد هنا يبحث عن الادوار المفقودة لديه فى من حوله، تقوم النظرية على الفرضيات التالية :

١- أن الفرد يسعى باستمرار لجعل سلوكه اقتصاديا بمعنى ، أن ما يضحى به من وقت أو جهد أو مال هو أقل مما سوف يحصل عليه لضمان استجابة الآخرين .

يمكن للفرد التضحيه بالوقت والجهد والمال فى ضوء توقع العائد المجزى المؤجل ، مع مرور الوقت يميل السلوك الى الاستقرار وفق هذه القواعد، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى : القائمون بصنع السياسة يمثلون كافة أفراد المجتمع، ومن ثم فعند اختيار معظم هذه الفئه ضمن عملية الاقتراع، يحتاجوا الى تأييد ، وذلك بناءا على ما يقدموه من برنامج

[1] المرجع السابق.

انتخابى لكل أفراد المجتمع يتضمن أهداف سياسية تعكس تلبية حاجات المجتمع ، مما يعكس ذلك تأثير جميع الأفراد على عملية صنع السياسة من خلال ممثليهم.

٧- **نظرية التفاعل**([1]) هي احدي نظريات المشاركة وتقوم هذه النظرية على فهم العلاقات الاجتماعية وما تحققه من اشباع الحاجات النفسيه والاجتماعية ، فالفرد يسعى دائما للانتماء الى جماعات لاشباع حاجتها النفسية والاجتماعية ، ويدخل فى علاقات مع من يتشابه معه فى الميول والرغبات ومستوى الطموح ويكون على استعداد للتعديل من سلوكه ليحظى بالقبول من الجماعة وهذه النظرية تنبه الى أهمية مراعاة التجانس بين أعضاء المنظمات الخاصة ، وتحديد أهدافها بما يتفق وتجدد حاجات قيادات المجتمع بوصفهم أعضاء فى منظمات الرعاية فى المجتمع، وتقوم النظرية على الفرضيات التالية :

١- أن الفرد لا يتفاعل الا مع من هو فى محيط مجاله السلوكى .

٨- أن الانسان اعتباره كائنا اجتماعيا لا يمكن أن يعيش بمفرده، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى : التجانس فى الجماعات المؤثرة فى صنع السياسة ، يقلل من التضارب والصراع فى اتخاذ القرار السياسى مما يعكس ذلك استثمار الوقت فى اصدار قرارات سياسية فعاله ، وتتفق مع الصالح العام وتؤدى الى الثبات النسبى الايجابى فى تناول قضايا المجتمع ، وبم يسمى ذلك بمستوى الفاعليه الجيد.

٩- **نظرية القوة الاجتماعية**([2]) ومؤداها أن الضغط والقوة والساطة والتحكم كلها أسباب تؤدى الى نتيجه واحده هى قيام التنظيمات الاجتماعية فى الحياة الاجتماعية، تقوم النظرية على الفرضيات التالية :

١- ان تحقيق الأهداف يستلزم امتلاك قوة اجتماعية .

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

٢- ان انتماء الفرد الى الجماعات ومنظمات المجتمع يفرض عليه قوة مجتمعية .

٣- ان الجماعات تختلف فيما بينها فى مقدار وشدة القوة التى تضفيها على أعضائها.

٤- ان الدخول فى علاقات يتبعه التعرف على قوى الآخرين .

٥- الا أن أصحاب هذه النظرية قد تجاهلوا تدخل الآخرين فى العلاقات وتعدد الانتمائية الى تنظيمات المجتمع والقوانين العضوية التى تعدل من مسار العلاقات، لتغيير نوعية الحياة، وتفيد هذه النظرية فى صنع سياسة الرعاية الاجتماعية فى الآتى : انتماء الأفراد فى الجماعات ذات القوة تكسب أعضائها قوة وبالمثل اتحاد الأعضاء يظهر الجماعة كقوة مؤثرة فى الجماعات الآخرى.

**نماذج الرعاية الاجتماعية:**

١- **نموذج العدالة** هو احد نماذج الرعاية الاجتماعية ويركز علي ضرورة تأسيس نظم اجتماعية واقتصادية اكثر عدالة تساهم في علاج مشكلات المجتمعات، حيث يكون هدف الرعاية الاجتماعية هو خلق مجتمعات تقوم علي اساس مبادئ العدالة الاجتماعية.(١)

٢- **نموذج المساعدة:** هو احد نماذج سياسة الرعاية الاجتماعية التي تهدف الي تحقيق الاستقرار للنظم الاخري في المجتمع عن طريق مساعدتها علي تحقيق وظائفها وتدعيمها ، ويتجه هذا النموذج للتركيز علي الفئات الاكثر احتياجاً .(٢)

٣- **النموذج التقليدي** ويقوم علي اساس ان الرعاية الاجتماعية تتضمن الانشطة والبرامج التي تصمم لمساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات علي التجاوب مع مشكلاتهم او منع

---

[١] David Macrov : Social Welfare. Structure and practice, London ,Sageblications,Thousand Osks,1995,p:7.

[٢] Thoms M. Meenghan and Robert. Washington: Social Policy andSocial Welfare, New York, Macmillan, 1980,p:17.

المشكلات من التفاقم وهذه الانشطة تتضمن مساعدات مالية وعينية وهذا النموذج يماثل نموذج حل المشكلة([1]).

٤- **نموذج التنمية الاجتماعية** وهو يركز علي التنمية البشرية بالإضافة الي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو يسعي الي تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعي([2]).

٥- **النموذج العالمي الجديد:** ويهدف الي اعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والبيئي العالمي لمشاركة الناس في التنمية والسلام وحماية البيئة بحيث اذا طبقت مبادئ هذا النموذج بنجاح ادي ذلك الي الابقاء بالاحتياجات الاساسية ومقابلة الحاجات الانسانية علي المستوي العالمي.

٦- **نموذج طلعت السروجي:**

طبقاً لهذا النموذج فإن عملية تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية تسير في سبع مراحل تتمثل في [(١)]:-

١- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها .

٢- تحديد أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية .

٣- صياغة أهداف السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار .

٤- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات .

٥- تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية وتوزيع المهام والمسئوليات .

---

[1] David Macrov :op-cit,pp:6-8.
[2] Ibid., pp:6-8.
(١) طلعت السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٥، ص ص ٢٢٠- ٢٢١

٦- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها .

٧- التفكير في إعداد سياسة جديدة .

٧- **نموذج العامل الرشيد Rational Actor Model** ويفترض النموذج أن عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عمليات منطقية رشيدة حيث يشارك في تناغم كل من الدولة ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والمحليات ورجال الأعمال ، وجماعات المصالح لوضع سياسات رعاية اجتماعية فاعلة[١].

٨- **نموذج العامل الإداري : Administrative Actor Model** حيث تقوم المنظمات المحلية بتحديد المشكلات المحلية وإجراء المسوح وتزويد متخذي القرارات بالمعلومات وتنظيم المحلية ، وجهود جماعات المصالح ، وقد تشكل هذه الأجهزة فيما بينها جماعة ضغط علي الأجهزة التشريعية والتنفيذية ، مما يؤثر علي صنع وتطوير سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما أن هذه المنظمات والأجهزة قد تكون عرضة لضغوط جماعات من ناحية أخري[١].

٩- **نموذج المساومة والتفاوض : Bagaining and Negotiation** ينهض هذا النموذج علي إنشاء منظمات للحماية والحقوق من استغلال جماعات المصالح لحماية الحياة الخاصة والعامة ، وغالباً ما يحدث تفاوض بين جماعات المصالح ، وهذه المنظمات التي تهتم بالحماية من الاستغلال[١] .

١٠- **نموذج الأنساق العامة Systems Model** ويشمل هذا النموذج نماذج أخري ولذا يعتبر أكثر شمولاً وشيوعاً في التطبيق لسياسة الرعاية الاجتماعية بوصفها

---

١ المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠- ٢٢١

١ المرجع السابق ذكره ، ص٢٢١.

١ المرجع السابق ذكره ، ص٢٢١.

نسقاً كلياً له مدخلاته وعملياته التحويلية ويتميز بالديناميه والتنظيم الذاتي ، تتحدد مدخلات هذا النموذج في السياسات الاجتماعية بينما العمليات التفاعلية الخاصة بصنع السياسة، وتقوم بها الحكومة السياسية في صورتها النهائية ، وتتمثل المخرجات في أشكال الرعاية الاجتماعية في برامج ومشروعات[1].

**١١- نموذج حازم مطر لتحليل السياسة الاجتماعية:**

**١ – قضايا السياسة الاجتماعية وتتضمن:**

- طبيعة هذه القضايا.
- حجمها.
- المتأثرين بها.
- النظريات العلمية المفسرة لها.

**٢ – أهداف السياسة الاجتماعية وتتضمن:**

- تحديد الأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها
- تحليل الإيديولوجية التي تتصل بها الأهداف.
- البدائل المطروحة.
- النتائج المتوقعة.

**٣– ميادين السياسة الاجتماعية وتتضمن:**

- دراسة مجتمع السياسة الاجتماعية.
- واقع السياسة الاجتماعية.
- ناتج تنفيذ السياسة.

---

[1] المرجع السابق ذكره ، ص٢٢٢.

- ترتيب دولة الرفاه الاجتماعي.

**٤- القوى المؤثرة على صنع السياسة الاجتماعية:**

- دراسة القوى السياسية المؤثرة على السياسة الاجتماعية.
- السياسة الخارجية المؤثرة على السياسة الاجتماعية.
- دراسة السياسات الاجتماعية المقارنة.
- التغييرات المجتمعية والسياسة الاجتماعية.

**٥- رسم السياسة الاجتماعية البديلة ويتم ذلك من خلال**

- القضايا التي تشملها السياسة المقترحة.
- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة المقترحة.
- الركائز التي يجب أن تسند إليها السياسة
- المشاركون في صنع السياسة البديلة.
- صنع السياسة المقترحة.
- تحليل السياسة الاجتماعية.

ويمكن في النهاية محاولة استخلاص نموذجا لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة **نموذج حازم مطر**، يقوم علي عنصرين أساسيين هما:-

(أ) من حيث مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة فتشمل المراحل التالية:-

**(١) مرحلة وضع سياسة الرعاية الاجتماعية الجديدة ويتم فيها ما يلي :**

(١,١) دراسة القضايا والحاجات المجتمعية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

(١,٢) تحديد البدائل المختلفة لسياسات الرعاية الاجتماعية والمفاضلة بينها.

(١,٣) صياغة السياسة.

**(٢) مرحلة تحقيق السياسة وتشمل :-**

(٢,١) ترجمة السياسة لإستراتيجية محدودة.

(٢,٢) ترجمة الإستراتيجية لخطة أو عدة خطط متكاملة والخطط إلي برامج ومشروعات .

(٢,٣) تنفيذ الخطط من خلال الجهات المعنية حكومية أو أهلية .

(٢,٤) المتابعة والتقييم المستمر للتنفيذ لإجراء التعديل اللازم.

**(٣) مرحلة التقويم والتغذية العكسية وتتضمن :-**

(٣,١) تقويم وتقدير سياسات الرعاية الاجتماعية .

(٣,٢) التغذية العكسية والتفكير في أعداد سياسة رعاية اجتماعية جديدة أخري .

(٣,٣) المحاسبية (دراسة جدوى للمشروعات التي يغلب عليها العائد الاجتماعي ).

(ب) من حيث القوي المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة وتتضمن:-

١/ السلطات التنفيذية.٢/ السلطات التشريعية.٣/ جماعات الضغط والمصالح.٤/ منظمات المجتمع المدني.٥/ جماعات الصفوة.٦/ المواطنون.٧/ الشباب .

ومن خلال العرض السابق اتضح لنا أن تطوير وصياغة السياسة الاجتماعية هي عمل جماعي وليست عملاً فرديا وهى بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينه وتأتى قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها . فالسياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع كما أن التخطيط الاجتماعى ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقي لسياسة الرعاية الاجتماعية وتساعدنا النظريات والنماذج في الوصول الي أفضل مستويات الرعاية الاجتماعية المنشودة.

**المحتويات**

**الجزء الأول:**

**الفرد والرعاية الاجتماعية**

**مبادئ الرعاية الاجتماعية، مقدمة للتفكير في دولة الرعاية**

# الجزء الأول

# الرعاية الفردية والاجتماعية

# الفصل الأول

# الرعاية

## الجزء الأول:

## الرعاية الفردية والاجتماعية:

## الفصل الأول الرعاية:

### ملخص

يخدم توفير الرعاية أساسا المصالح المادية للمستفيدين وترتبط الاهتمامات باحتياجات الناس، التي يتم تحديدها اجتماعيا، ومع ما هي عليه وإرادة الافراد، إذا كان الناس يمكن أن يكون مخطئا حول المكان الذي تكمن فيه مصالحهم، ورفاهتهم لا يمكن أن تقدم من خلال النظر في رغباتهم وحدها فالرفاه الاجتماعي ليس مجرد مجموع للفرد، ولا يمكن للمفهوم أن يفعل ذلك تكون مشتقة من الأخرى، قد تكون بعض المصالح مشتركة وبالمثل،قد يكون هناك تضارب بين المصالح، والبعض قد تتحمل تكاليف لصالح الآخرين،

بمعناها الأوسع، فكرة الرعاية تشير إلى الرفاه، أو ما هو جيد للناس. فهم أكثر تحديداً، يمكن أن يؤخذ للإشارة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الرعاية الصحية أساسا والسكن والضمان الاجتماعي، والتعليم والعمل الاجتماعي. الاتصال بين استخدامات اثنين تقع في دور الخدمات الاجتماعية بوصفها توفير الرعاية الاجتماعية، ومن الناحية المثالية، يتمثل جزء من غرض الخدمات الاجتماعية الإيثار فعل الخير إلى الشعب. وهناك نهج علاجية: الأشخاص الذين لديهم شيء خاطئ معهم تلقي العلاج لوضعها الصحيح.

يمكن أن تكون الخدمات الاجتماعية الإنمائية: مجتمع فيه الأفراد بالتقدير ينبغي أن يكون مرافق لمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم. والخدمات الاجتماعية قد تحمي الناس؛ شبكة أمان التي توفر الخدمات التي تساعد على إزالة الشكوك المرتبطة بالحاجة، حماية على سبيل المثال المشاكل الشيخوخة أو العجز أو الفقر.

ومع ذلك، توفير الرعاية الاجتماعية ليست بالضرورة لصالح المستفيدين وحدهم. تاونسند يوحي بأن الخدمات الاجتماعية هي تلك الوسائل المتقدمة وإضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع لتعزيز الغايات التي الاجتماعية كلياً أو بالدرجة الأولى. (١٩٧٦، ص ٢٨)، من نواح عديدة، التدابير التي تعود بالنفع الفرد هامة للمجتمع: المجتمعات، بعد كل شيء، تتكون من الناس. ولكن هناك أيضا الأهداف التي يمكن اعتبارها أكثر لصالح المجتمع ككل من أي شخص

داخلها. ويمكن، على سبيل المثال، الخدمات الاجتماعية لتعزيز السياسة الاقتصادية. أنها يمكن أن ينظر إليها كوسيلة لتحقيق المساواة أو العدالة الاجتماعية. أنها قد تكون أداة للتغيير الاجتماعي أنها، على العكس من ذلك، يمكن أيضا وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي.

يتم توفير الرعاية الاجتماعية المثيرة للجدل. وهناك العديد من الآراء المختلفة والمتضاربة لما هو جيد للفرد أو المجتمع. هذا الكتاب هو دراسة المبادئ التي تسترشد بها هذه الأحكام. وهدفها هو شرح القيم التي يجري تطبيقها، لدراسة الأسباب التي تنشأ خلافات من حيث المبدأ، ومبادئ تتصل بالمسائل العملية المتعلقة بتوفير الرعاية الاجتماعية.

## الرعاية الفردية:

ونشير إلى ما هو جيدة للشعب كما يجري في مصالحها المصالح يجري تلك الأشياء التي تؤدي إلى الرفاه. فينبيرج يستخدم مصطلح رعاية المصالح للإشارة إلى المصالح التي يعتبرها أساسية. وهي تشمل الصحة البدنية والنشاط؛ السلامة الجسدية وأدائها؛ نظراً لغياب الألم أو التشوه؛ حد أدنى من النشاط الفكري؛ الاستقرار العاطفي؛ عدم وجود مخاوف لا أساس لها والضغائن؛ المشاركة في حياة اجتماعية عادية؛ الحد أدنى من الثروة والدخل والأمن المالي؛ بيئة الاجتماعية والمادية مقبولة؛ وبعض التحرر من التدخل من قبل الآخرين. (١٩٨٠ م ٣٢) هذه المصالح الأساسية، في رأيه، لأنه وبدونها لا يمكن أن يكون شخص شخص. وبعبارة أخرى، هي رعاية مصالح الاحتياجات العناصر التي لا غنى عنها.

يكتب مازلو (١٩٤٣)، كطبيب نفساني، حول التسلسل هرمي الاحتياجات، بسلسلة من الشروط التي يجب الوفاء بها لكل شخص.

وهناك على الأقل خمس مجموعات من الأهداف التي قد نسميها الاحتياجات الأساسية. هذه هي بإيجاز الفسيولوجية والسلامة، والحب، والتقدير وسيلفاكتواليسيشن. ... هذه الأهداف الأساسية المرتبطة ببعضها البعض، يجري الترتيب في التسلسل هرمي بريبوتينسي. وهذا يعني أن الهدف الأكثر متفوق سوف تحتكر وعيه... احتياجات أقل متفوق هي مخفضة أو حتى نسيان أو نفي. ولكن عند حاجة راضية جيدا إلى حد ما، التالي متفوق (أعلى) بحاجة إلى يخرج... (١٩٤٣، ص395).

وبعبارة أخرى، أن الاحتياجات الفسيولوجية هي أكثر أهمية من السلامة، والسلامة من الحاجة إلى الحب، وهلم جرا. هناك ثلاث مشاكل رئيسية مع هذا المفهوم. في المقام الأول، مازلو في ترتيب الأولويات جداً القول الحب حقاً ثانوياً بالنسبة لسلامة؟ ثانيا، فإنه ليس من الواضح أن الاحتياجات الأساسية يمكن أن يؤمر في التسلسل هرمي على الإطلاق. في بعض الحالات، يتم تقليل قيمة التدابير العناية بالاحتياجات الفسيولوجية للشخص واضح إذا لم تلب الاحتياجات الأخرى؛ يفضل كثير من الناس يعانون من سوء التغذية والحرة بدلاً من أن تكون تغذية جيدة في السجن. وهذا يعني أن الناس المتضررة، وليس ذلك بكثير حسب التسلسل هرمي، كما بمجموعة كاملة من احتياجات مترابطة. وثالثاً، من الصعب تطبيق النهج مباشرة لتوفير الرعاية الاجتماعية. التعليم تقريبا بالتأكيد أقل أهمية من الاحتياجات العاطفية للشخص، ولكن يتم تنظيم التعليم إلى حد كبير كخدمة اجتماعية، وتوفير الاحتياجات العاطفية وليس. إذا كان هناك حاجة ملحة للكمبيوتر تديرها الدولة التي يرجع تاريخها، القضية لم يتم. ظاهرياً، يبدو مفهوم الرفاه تتخذ في كل جانب من حياة الشخص الجسدية والعاطفية، والمادية والروحية. روبسون، في الكتابة عن دولة الرعاية، يؤكد أن الرعاية الاجتماعية من نطاق غير محدود. (١٩٧٦، ص174.) ولكن في الممارسة العملية، المفهوم أكثر محدودية مما يوحي بقلق عام مع الرفاه. في سياق السياسة الاجتماعية، فكرة الرعاية يشير أساسا إلى الرفاه البدني والمادي لمجالات الحياة العاطفية والروحية ليست غير ذات صلة، ولكن لأنها تعتبر عادة أن تكون خارج نطاق الخدمات الاجتماعية توفير لهم.

تشمل أنواع المناطق عادة تؤخذ في أي الاحتياجات تحدث، تقترح هارفي، الغذاء، والسكن، والطبية الرعاية والتعليم، الخدمة الاجتماعية والبيئية، والسلع الاستهلاكية، والفرص الترفيهية، حي وسائل الراحة ومرافق النقل (١٩٧٣، م ١٠٢). الاستبعاد فرص العمل من هذه القائمة فلاحظ جونز et al.، مثالاً على الطريقة التي تحتاج إلى تغيير الأفكار على مر الزمن. (١٩٧٨، ص ٢٨) أنه من السهل إلى حد ما لإضافة احتياجات أخرى إلى القائمة: أنها قد تشمل الرعاية المادية (مثل المساعدة في الاستحمام أو ارتداء الملابس)، وملابس، والوقود، أو ببساطة على المال لشراء الأشياء. ولكن هذه القائمة ليست بلا حدود؛ إلى حد كبير، فإنه يقتصر على تلك المجالات التي قد يكون بها نوعا من توفير الخدمات الاجتماعية. بيان أن الناس في حاجة،

يجب أن يكون لديك شيء، فعالية يشكل دعوى ضد أشخاص آخرين لجعل بعض نوع من الاستجابة.

داخل كل فئة من الحاجة، وهناك درجات لتصنيف أكبر أو يظهر احتياجات أقل تبعاً لمدى قوة المطالبة وكيف الأساسية ضرورة أن تكون.

مثال على ذلك هو الفقر، والافتقار إلى الموارد المادية. الناس لا يقال ببساطة أن تكون الفقيرة أو ليسوا فقراء؛ وقد تكون المعدمين (تقريبا تماما دون موارد)، الفقراء والمحرومين، أو المحرومة. ضمن هذه الفئات، وهناك كذلك تدرجات مثل سيئة للغاية، الفقراء، إلى حد ما الفقراء. وليست هذه بعبارات دقيقة مع معنى متفق عليه عالمياً، وأنها قد تتداخل مع الفئات الأخرى؛ على سبيل المثال، هناك لا يوجد تمييز واضح، بين الفقراء إلى حد ما و المحرومين. وفي حالة أخرى حاجة، وهناك تدرجات بين تلك الأشياء التي يحتاج إليها أكثر، وتلك التي هي بحاجة أقل. وهذا قد يعني أما أن كلا أشياء ضرورية، ولكن واحد أكثر أهمية من أخرى؛ أو أن شرط تم جزئيا فقط بالارتياح. الناس بشكل عام بحاجة إلى الغذاء للعيش والتمتع بصحة جيدة؛ المواد الغذائية قد تكون كافية للمحافظة على الحياة ولكن ليس من الصحة. شخص دون أي طعام على الإطلاق أكثر في حاجة من شخص ليس لديه الغذاء المغذي على نحو كاف، ولكن فمن المنطقي جيدة تماما للحديث عن كل الناس أنها في حاجة مما يعني أن كل الناس لديهم مطالبة، حتى ولو كان مطالبة واحدة أقوى من الأخرى.

برادشو (١٩٧٢) يميز بين نوعين مختلفين من الحاجة، والمعيارية والمقارنة، التي تمثل مطالبات أنواع مختلفة. ضرورة معيارية يحددها الخبراء، كمستوى ثابت؛ وتستند الحاجة النسبية مقارنة مع الآخرين. الفقر مرة أخرى مثالاً واضحا. وعادة ما تنقسم إلى اثنين من المفاهيم الرئيسية، المطلق والنسبي. ويصف الفقر المطلق الحد الأدنى من المعايير اللازمة للعيش، أو الإقامة. تشارلز بوث، في دراسته في "إنكلترا الفيكتوري"، تحديد أهم الاحتياجات الأساسية كالغذاء والملبس، والوقود والمأوى، ويعامل الناس ك الفقراء عندما أنهم يفتقرون إلى ما يكفي من المال لتلبية هذه الاحتياجات. في وقت لاحق تمييز العمل سيبوهم راونتري الفقر الأولية، حيث الناس لديهم أقل مما هو ضروري للكفاف، من الفقر الثانوي، حيث أنها تقع دون مستوى الكفاف بسبب الطريقة التي ينفقون أموالهم. (وكان غرضه في ذلك ليس لإظهار مدى شدة تمكن الفقراء أموالهم؛ وكان يحاول التصدي للحجة القائلة بأن الناس كانوا فقراء بسبب سوء الإدارة. أظهر المسح له

حتى لو كان الناس إدارة ميزانياتها تماما، وسمحت لأنفسهم لا الكماليات ومشى في كل مكان، الكثير من الناس لا يزال أن الفقر الأساسية: انظر Veit ويلسون، ١٩٨٣.) كل من هذه الدراسات تعتمد على الرأي القائل أن الفقر يمكن أن تتحدد بوضوح وصراحة من حيث الحد الأدنى الاحتياجات.

والفقر النسبي استناداً إلى مقارنة بين الفقراء مع الآخرين في المجتمع. قد يكون شخص الذي سينظر في الفقيرة في بريطانيا جيدا قبالة بعبارات من العالم الثالث. ويجري تطبيق معايير مختلفة، استناداً إلى المقارنات داخل المجتمعات وليس بينهما. بيد أن هذا التعريف، يخلط بين فكرتين مختلفة. الأولى أن الناس الفقراء مقارنة بالآخرين على سبيل المثال، لأن دخلها في أدنى عشرة % من السكان، أو بسبب أنها تنخفض إلى حد كبير متوسط الدخل. والفكرة الثانية مستقاة من التقليد الماركسي. وقال ماركس أن على الرغم من أن بعض الاحتياجات البشرية الأساسية للجميع، نمط وتفسير لتلك الاحتياجات هي محددة اجتماعيا. (١٨٤٤، ص ٨٧ ٩٦) لا يزال هذا قد يعني أن مستوى يمكن أن تكون ثابتة في إطار مجتمع معين، على أساس المعايير المقبولة بدلاً من المقارنات بين المجموعات. التشرد، على سبيل المثال، مسألة محددة اجتماعيا. في العديد من البلدان، شعب بلا وطن الخاصة بهم بناء الأكواخ العشوائية؛ أنها نمط عادي من التنمية في بعض بلدان العالم الثالث (انظر تيرنر، ١٩٦٩). في بريطانيا، لا يسمح للناس لبناء منزل حيث أو كيف يمكن، ومشكلة التشرد نتيجة واضحة. (هذا لا يعني أن المستوطنات العشوائية أفضل طريقة للتعامل مع نقص المأوى؛ وما يقدمونه من نوع مختلف من المشكلة). الفقر، بنفس الطريقة، هو المعرفة بالظروف السائدة في مجتمع معين. في الاتحاد السوفياتي، يستند المعيار الرسمي للفقر في الإعاشة قياسية. ويبرر هذا الأمر بحجة أن يحدد المبلغ اللازم للإقامة بالظروف السائدة في ذلك البلد. (مكولي، ١٩٧٧) ويصف بيتر تاونسند الفقر وعدم وجود أو عدم كفاية تلك الوجبات الغذائية ووسائل الراحة، والمعايير، والخدمات والأنشطة التي مشتركة أو العرفي في المجتمع. يحرم الناس من ظروف الحياة التي عادة تحديد عضوية المجتمع. (١٩٧٩، ص915.)

هذه فكرة معقدة: فهو يجمع بين رأي الماركسية مع مقارنة قياسية، استناداً إلى الظروف الموضوعية، وفكرة الحرمان النسبي، التي يوجد مقرها في المواقف. لقد كان مؤثرا في دراسة

السياسة الاجتماعية، ولكن ليس من اقتباسات. قوة رفضه من قبل جوزيف (المحافظين وزير الخارجية السابق المسؤول عن الصحة والضمان الاجتماعي) وسامبتشن:

عائلة ضعيف إذا فإنها لا تستطيع أن تآكل. أنها ليست سيئة إذا فإنها لا تستطيع يدخن لا نهاية لها ولا يصبح الفقراء بكون مجرد أشخاص آخرين يمكن أن تتيح لهم. (١٩٧٩ م ٢٧)

وهناك مشكلتين رئيسيتين مع التعريف تاونسند. في المقام الأول، تقريبا كل فرد في مجتمع قد تكون فقيرة، بمعنى تفتقر إلى الموارد المادية، إلا أنها لا يمكن أن تعتبر فقيرة إذا تم تعريف المعايير من حيث ما هو المشترك أو العرفي. يكتب مارشال حول الفقر النسبي أن:

إذا كان ذلك يعني أن الفقر يرتبط بمستوى الحضارة في البلد المعني، ما بعد النزاع. إذا كان ذلك يعني أن لا أقول أن الفقراء، إلا أنه أفقر من ب، لا يمكن أن نقبله. " (١٩٨١، ص ص117 116).

الأخرى الاعتراض الرئيسي على نهجه هو أن تمتد فكرة الفقر ليشمل تقريبا جميع أشكال الحرمان، التي ليست هي الطريقة التي ينظر عموما إلى أن الفقر.

الفقر تشير إلى أن حرمان أخطر: مارشال تي تقول أن العامل المشترك في حالة الفقراء هو الحاجة الملحة لحاجتهم. (١٩٨١ م – ١١٧) تاونسند لتمديد فترة ولاية محاولة للتأكيد على المطالبات لكل أولئك الذين يحرمون؛ عند القيام بذلك، أنه قد يضعف المطالبة من أولئك الذين الحرمان أسوأ.

## الاحتياجات والرغبات:

برادشو (١٩٧٢) يميز بين فئتين من الحاجة: حاجة محسوسة، وأعربت عن الحاجة. الشروط تفسر نفسها بنفسها إلى حد ما؛ حاجة محسوسة ما يشعر الناس بأنهم يجب أن يكون لديك، وأعرب عن الحاجة إلى تريد المعرب عنها بقوة. الفرق بينهما هو أن شخص يمكن أن يشعر حاجة دون أن يخبر الآخرين حول هذا الموضوع الناس يترددون أحياناً في المطالبة بالخدمات بسبب الخوف أو الخوف أو الوصم ومن الممكن للتعبير عن حاجة دون الشعور بأنه. على عكس المفاهيم المعيارية والمقارنة للحاجة، هذه الفئات يتم تشكيلها من قبل الشعب في حاجة أنفسهم.

يمكن أن تصنف المصالح بطريقة مشابهة: يمكن أن تكون قررت بالشخص الذي لديه منها، أو بالآخرين الذين قاموا بتطبيق معايير مختلفة للظروف المحيطة بالفرد. قليلاً، في انتقاد لاقتصاد الرفاه، ويحدد الرعاية مع السعادة (١٩٥٧، ch.5). السعادة هو الحالة النفسية أو وجهة نظر. ومصطلح محملة بالقيمة، لأنه يوحي بأن المشاعر الفردية ذات أهمية؛ يمكن القول بأن فرد فقط يمكن فعلا أن أقول إذا كان هو أو سعيدة، ويبدو أنها تتبع أن الأفراد من المحتمل أن يكون القاضي أفضل من الرعاية الخاصة بهم. ويبدو الرعاية الاجتماعية، وعلى هذا الأساس، يكون ارتباطاً وثيقا بالخيارات الفردية والرغبات. ويقول داهل (١٩٦١)، وهو عالم سياسي التزاما راسخا بالنموذج الأمريكي للديمقراطية، وأن يمكن فقط تحديد مصالح الناس الذين يكون لهم، الذي يميل إلى تحديد مصالح مباشرة مع الرغبات. ومع ذلك، الناس ما تريد أو اختر ليس دائماً ما جيد بالنسبة لهم. يمكن أن تجعل الناس اختيارات خاطئة؛ قد تكون أفضل حالاً إذا كانوا هم قاد في اتجاه آخر. باري (١٩٦٥) روابط المصالح مع تلك الأشياء التي تؤدي إلى إشباع الرغبات. أنها ليست بالضرورة في الطفل المصالح البقاء خارج المدرسة، حتى لو كان الطفل يريد أن يلعب بدلاً من ذلك، لأنه في نهاية المطاف التعليم يزيد من فرص المرء يريد أن يكون راضية.

هناك بالتأكيد ارتباط بين إشباع الرغبات ورفاهية الفرد.

ولكن إذا كان الناس يمكن أن يكون مخطئا حول أين تكمن مصالحها، رعايتهم سوف لن يتم تقديمها بالنظر في ما يريد وحدها. ويقترح الأردن أن مصالح الشخص معرفة أفضل بالإشارة إلى الحياة خطة هذا الشخص (b١٩٨٧، ص ص19 18.) الذي يشمل، ليس فقط ما يريده الناس في الوقت الراهن، ولكن ما من المرجح أن ترغب في المستقبل. المصالح، ثم تتداخل مع الرغبات المعلنة، بل أنها قد لا؛ هذان المفهومان مختلفان.

(Goodin (1982, ch.3 يقول أن يتشكل الرأي بالخبرة، وأن القيم والتصورات المتعلقة بالمصالح تتغير باستمرار. إذا الرأي الشعبي كان الاختبار، فمن المشكوك فيه ما إذا كان سيكون هناك أي نظام الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة، ولو أنها اتخذت كالاختبار في المستقبل قد يكون هناك ابدأ دائرة الصحة الوطنية. وهو يصف التشديد على الناس ما يريدون قصر النظر. (م – ٤٢)

وتشير غيدنز المصالح أنها تنطوي على ما يرضي يريد الوعي.

أن الرجال لا يدركون بالضرورة عن دوافعهم ليتصرف بطريقة معينة، فليست بالضرورة علم ما في أي حالة معينة مصالحهم المعطاة أما. (١٩٧٦ م ٨٦)

هذه التحركات نحو الرأي القائل بأن مصالح لا يمكن ملاحظتها مباشرة، ولكن يجب أن يتم تحليلها. الجميع حقاً يريد ما هو أفضل بالنسبة لهم. يريد اللاوعي يريد أنهم قد لا يدركون أنهم يستطيعون من يريد ينبغي لهم إذا كانوا يعرفون العواقب المحتملة. ويكمن الخطر في هذا النهج واضحة إلى حد ما؛ فعالية أنها تبرر فرض تقييم واحد لمصالح أخرى. فإنه يمكن القول بأن الناس ما يحدث إلى تريد أقل أهمية مما هو في مصالحها؛ ولكن في التظاهر بأن الناس يريدون أشياء دون أن يدركوا ذلك، يحاول الصيغة أن يكون ذلك في كلا الاتجاهين، القبول بأن ما يريده الشعب هامة بينما نرفض ما يقولون. يذهب ماركس

خطوة أبعد، بالقول أن المجتمع الرأسمالي يخلق احتياجات false الذي يضلل الشعب أين تقع مصالحها الحقيقية (هيلر، ١٩٧٦). وهذا بمثابة القول بأن الناس ما أعتقد أنهم يريدون غير ذي صلة.

باري (١٩٦٥، ص ص188 187.) يشير إلى المبادئ التي تحترم ما يعربون عن الناس كما هو الحال في مصالحها كما تريد بخصوص. مبادئ أخرى، مراعاة لقيم أخرى، فيما يتعلق بالمثل الأعلى تصنيف الذي يضم مصالح غيدنز الوعي. الرعاية الاجتماعية، ويقول باري، يأخذ في الاعتبار كل ما يريده الشعب وما هو جيد بالنسبة لهم. بالضرورة، ثم خليط من تريد بخصوص ومثالية بشأن المبادئ. هذا موقف معقول ما فيه الكفاية، ولكن ذلك لا يساعدنا في التوصل إلى أي استنتاج راسخ بالضبط ما هي الرعاية قد يكون في حالة معينة. ماذا يفعل، بدلاً من ذلك، هو وضع علامة خارج منطقة من عدم اليقين منطقة في واحد الذي لا أستطيع أن أقول بثقة مطلقة أن جعل تدبير شخص أفضل قبالة.

## الرعاية الاجتماعية:

مناقشة حاجة و الرعاية حتى الآن قد تم استناداً إلى الناس ك الأفراد. طريقة عرض واحدة من المجتمع أنه يتكون ببساطة من العديد من الأفراد؛ الرعاية الاجتماعية، لذلك، ليس سوى مجموع المساعدات الفردية. Oakeshott (1975، ص340.)، فيلسوف سياسي محافظ، وتدين فكرة المجتمع كتجريد؛ وينطوي ذلك، كما يقول، بعض الرابطة بين الناس دون أن يحدد ما الرابطة. جيرمي بنثام، الذين يجب أن تعتبر تاريخيا واحداً من الكتاب الأكثر أهمية في مسائل الرعاية الاجتماعية، احتج بأن

المجتمع هو هيئة وهمية، تتألف من الأفراد الذين يعتبرون أنها تشكل كما كان من أعضائها. ثم، مصلحة المجتمع ما؟ مجموع مصالح أعضاء عدة الذي يؤلف عليه. (١٧٨٩ م ٣٥) هذا العرض الأساسي لاقتصاد الرفاه التقليدية. سودن يشير إلى أحكام القيمة الرئيسية الثلاثة (١٩٨٠ م – ١٦٦)، كل شخص ظاهرة أنه الأفضل قاض في بلده أو بلدها الرعاية الاجتماعية.

الرفاه الاجتماعي يعتمد على رفاه الأفراد؛ لا يوجد أي شيء من هذا القبيل كرفاهية المجتمع، عن طريق على سبيل المثال ثقافتها أو الوجود الجماعي، الذي لا يمكن عزوها مباشرة إلى الرعاية الأفراد.

إذا كان يزيد من رفاه شخص واحد، ولا أحد آخر في النقصان، كان هناك زيادة في الرعاية الاجتماعية. (هذه النقطة الأخيرة المثيرة للجدل، لأنه يمكن أن يعني أن زيادة عدم المساواة أمر مقبول إذا كان لا تجعل الآخرين أسوأ حالاً. وتناقش القضايا في الفصول ٨ و ٩.)

وهناك، مع ذلك، تدابير قليلة لتوفير الرعاية الاجتماعية التي تترك أحداً على الإطلاق أسوأ إذا فقط لشخص ما، في مكان ما يجب أن تدفع لهم. الاستثناءات الرئيسية هي التدابير التي تزيد من الكفاءة والفعالية. الكفاءة يعتمد على العلاقة بين الأهداف والتكاليف؛ التدبير الأكثر فعالية هي تلك التي تعطي أفضل نتيجة على الأقل تكلفة، ولكن تكلفة القيد يعني أن هناك شيئاً أقل من يمكن تحقيق الهدف الأقصى. فعالية يعتمد على تحقيق أقصى قدر من تحقيق الأهداف. الكفاءة والفعالية في بعض الأحيان مرتفعة بوضع المبادئ، لأنها وسيلة لزيادة الرعاية الاجتماعية؛ ولكن في الواقع فثانوية بالنسبة للمبادئ الأخرى، نظراً لأهميتها مستمد من أهداف أنهم يعملون.

في التخطيط الاجتماعي، تحليل التكلفة والفوائد (CBA) قد أصبحت أداة هامة. CBA يحاول قياس جميع التكاليف لأي سياسة أو برنامج ضد جميع الفوائد التي تأتي منه. ميزة كبيرة من المصرف المركزي، وعن زيادة استخدامها، والسبب أنه يساعد على الأقل لتوضيح العواقب المحتملة لبعض القرارات المتعلقة بالسياسات. على سبيل مثال حالة من حاويات عازلة للطفل المخدرات، المقدر في أوائل عام ١٩٧٠ تكلفة نصف مليون جنيه كل عام. أولاً فكرت الحكومة في التكلفة مرتفعة جداً، ولكن تم إقناعهم بالوفاء فإنه عندما قيل أنها توفر بعض القبول ستة عشر ألف إلى المستشفى وربما عشرين وفاة كل سنة. وهذا مثال لطريقة أكثر فعالية لتجنب المشاكل التي تضر برفاهية على الرغم من كون

وكان حساب التي تثير أسئلة حول قيمة واضحة على حياة الطفل، مثال آخر من المصرف المركزي في الممارسة وهو قرار بوضع حواجز على الطرق السريعة. أثر هذه الحواجز للحد من عدد الحوادث المميتة، لأن السيارات أقل لحتمالاً الاصطدام مع الحركة القادمة في الاتجاه المعاكس، ولكن لزيادة عدد الحوادث القاتلة التي لم. وفي الواقع، يجري إعادة توزيع المخاطر والتكاليف التي تحملها على أساس القيمة النسبية المفروضة على أنواع مختلفة من الحوادث. (هذه، وأمثلة أخرى، يمكن العثور على في موني وآخرون، ١٩٨٠، ch.7.)

وهناك عدد من الافتراضات الأساسية لتحليل التكاليف والمنافع. الأول هو أنه يمكن قياس الرفاه الفردي، في الشروط التي يمكن إضافتها معا أو اتخاذها بعيداً عن بعضها البعض لتعطي نتيجة نهائية. وثانيا، يمكن أن تحسب من حيث المال، مما يعني أن تتخذ القيم النقدية لتعكس القيم الاجتماعية. ثالثا، زيادة الرعاية الاجتماعية في حالة زيادة رفاهية مجموع الناس في المجتمع على الرغم من حقيقة أن بعض الناس سوف يكون أسوأ قبالة.

والأساس المنطقي لهذا الموقف نابع من النفعية، عقيدة فلسفية التي ترى أن تعزيز الرعاية الاجتماعية، أو أداة، هو الأساس للقرارات الأخلاقية. الأداة المساعدة لمجتمع بأسره تتألف من مجموع المرافق العامة أعضائه. ويمكن القول بأنه ينبغي اعتبار الرعاية الاجتماعية السعادة أكبر من العدد الأكبر. هذه الصيغة سطحي جذابة، ولكن ليس من دون المشاكل. النظر في تأثير البرامج الثلاثة على توزيع الموارد أو، جدلا، وحدات سعادة بين ثلاثة أشخاص، توم، ديك وهاري.

| الجدول ١-١: السعادة أكبر من العدد الأكبر (مقتبس من باوي، سيمون، ١٩٧٧، م ٣٩) | | | |
|---|---|---|---|
| | برنامج أ A | برنامج ب B | برنامج ج C |
| توم Tom | 5 | 4 | 12 |
| ديك Dick | 5 | 4 | 0 |
| هاري Harry | 1 | 4 | 3 |
| إجمالي الرعاية الاجتماعية: | 11 | 12 | 15 |

برنامج C تنتج أعلى مجموع أعظم الرعاية الاجتماعية إذا اتخذت الرعاية الاجتماعية أن يكون مجموع المساعدات الفردية. برنامج A يؤدي إلى السعادة أكبر لأغلبية الناس من "البرنامج باء باء" يجعل المزيد من الناس سعداء من ألف أو باء، وأنه يؤدي إلى معاناة أقل معيار ممكن آخر لكن السعادة المجموع أقل من C، ويترك أسوأ أغلبية من ألف المسألة التي تشكل السعادة أعظم أكبر عدد غير واضح. والمشكلة أنه قد تتعارض مصالح أعضاء المجتمع المحلي. ، نتيجة لذلك يصبح من الصعب المطالبة بأن أي قرار واضح يمثل مصلحة المجتمع المحلي بدلاً من الفصيل الذي جزء منه.

فمن الممكن أن تظهر رسميا أن وجهة نظر الرعاية الاجتماعية كتفضيل أغلبية صحيحاً لا يمكن اشتقاق من معلومات حول التفضيلات الفردية. سميت بالإثبات كوندورسيه دي ماركيز الذي أظهر أنه أولاً. ليس من السهل أن تتبع في البداية، ولكن الأمر يستحق الجهد. مطلوبة من المباني الرئيسية لاثنين، لكنها لا تعمل على الإطلاق يصعب قبوله.

١ الرشيد الأفضليات غير انعكاسية. وهذا يعني أن إذا كان X المفضل على Y، ثم Y لا يمكن في الوقت نفسه أن المفضل إلى العاشر

٢ تفضيلات الرشيد متعدية: إذا كان X المفضل على Y و Y إلى Z، ثم X المفضل.

لنفترض أنه طلب توم، ديك وهاري الاختيار بين البرامج الثلاثة التي ذكرت من قبل. الخيارات التي يقدمونها، لا غرابة في ذلك، على النحو التالي:

الجدول ١ ٢: أثر كوندورسيه

| | برنامج أ A | برنامج ب B | برنامج ج C |
|---|---|---|---|
| توم Tom | 2 | 3 | 1 |
| ديك Dick | 1 | 2 | 3 |
| هاري Harry | 3 | 1 | 2 |

الآن، توم، ديك وهاري جميعا جعلت خيارات رشيدة، لأسباب خاصة بهم في هذا المثال، نظراً لأنهم اختاروا البرامج وفقا لمصالحهم الشخصية المباشرة. بيد أن الأثر المشترك لهذه الخيارات غير متناسق.

تفضل الأغلبية (توم وديك) ألف إلى باء. تفضل الأغلبية (ديك وهاري) ب c.

الآن، إذا كان المفضل إلى ب ومن ب إلى ج، ثم ألف ينبغي تفضيل c. ولكن تفضل الأغلبية (توم وهاري) ج إلى أ. ما حدث أن الخيارات الفردية عقلانية أدت إلى تفضيل أغلبية غير عقلانية. ويستتبع هذا أن لا يصح نستطيع افتراضات حول الأفضليات الأغلبية من أفضليات الأفراد ليس بسبب الأفضليات سوف تسقط بهذه الطريقة، ولكن لأنه قد يكون لديهم، ومن المستحيل أن تتأكد من أسئلة الحق في الترتيب الصحيح. خيارات المجتمع يجب أن تتم بطريقة أخرى هي مشكلة، يدفع السهم (١٩٦٧)، ينطوي فرض الحل.

أثر كوندورسيه نموذج، وليس للرعاية الاجتماعية على هذا النحو، ولكن الاختيار الاجتماعي. تفضيلات، كما ذكر من قبل، لا معادلة مباشرة للمصالح؛ ما يختار الناس ليس بالضرورة ما هو جيد بالنسبة لهم. ولكن الاختيار والرعاية لا تزال تتعلق ببعضها البعض، وفي حالة توم، ديك وهاري أي محاولة لتحديد حل على أساس رفاه الأغلبية تجتمع مع كل نفس الاعتراضات. أنه غير صحيح، ثم لتحديد رفاه الأغلبية على أساس رفاه الأفراد. سيكون من السهل أن نبالغ في أهمية هذه الحجة. دليل رسمي صارم، وهناك دون أي سبب واضح لماذا السياسات والبرامج يجب أن يتقرر بأي درجة من الاتساق المنطقي. القيمة الأساسية الخاصة به التشديد على أن المجتمع لا يمكن اعتبارها مجرد تجميع للأفراد، وأنها يمكن القول ما إذا كانت الرعاية الاجتماعية يمكن أن يعتبر فعلا مصلحة تجميعية مجموع المساعدات الفردية في كافة.

## الصالح العام:

الأفراد الفلسفة الأخلاقية والسياسية ليست مثل أناس حقيقيين. أناس حقيقيين يعيشون في الأسر والجماعات والمجتمعات المحلية؛ أنها تعلم القيم والأفكار عن بعضها البعض.

قد تختلف الآراء ووجهات النظر والأفضليات، ولكن لا أنها تتشكل في فراغ. قد يكون هناك توافق عام في آراء حول بعض القيم. قد تكون هناك مصالح مشتركة. يقول الأبيض، من منظور حزب المحافظين، أن

المجتمع ليس مجموعة من أونيفيرساليسيد الأفراد ، ولا مجموع الأفراد إحصائيا مجمعة، ولكن المنتج لنظام من العلاقات الحقيقية بين الأفراد والفئات، والمجموعات والمصالح. (في باك، ١٩٧٥، ص176).

عندما ننظر في فكرة الرعاية الاجتماعية في الواقع، نحن نميل إلى الإشارة لا إلى التفضيلات الفردية، بل لمجموعات من الناس الذين لديهم مصالح مشتركة. القديمة من الناس يعانون من مشاكل متنوعة، ولكن بحكم سنهم يتقاسمون الشواغل المتعلقة، على سبيل المثال، من سياسات للتقاعد والمعاشات، والمحافظة على الصحة. الأطفال يحتاجون إلى التعليم والاستقرار المادي والدعم العاطفي. كل شخص أول طفل، ومعظمنا يتوقع

تصبح القديمة؛ هذه الشواغل من المحتمل أن تؤثر على كل واحد منا في طريقة. لكن المعاشات التقاعدية، والتعليم، والرعاية الطبية ليست الحقائق العالمية للطبيعة البشرية. الطرق التي يتم تحديد المشاكل، وتتشكل سياسات للتعامل معها، تعتمد على المجتمع الذي تحدث فيه. قد يختلف الناس في خياراتهم، أو في وجهات نظرهم بشأن كيفية تناول هذه المسائل هي أفضل، ولكن المصالح تنطبق على هذه المجموعات ككل، ومن خلالهم لكل عضو في المجتمع. وهناك مصلحة مشتركة، مفهوم الرعاية الاجتماعية المتميزة من الرفاه الأفراد.

فكرة الصالح العام غنية بالغموض. فإنه يمكن اتخاذها من أجل يعني، في بعض الأحيان، أن كل شخص له مصلحة فيها آخرون أيضا نحن جميعا بحاجة إلى تناول الطعام، وإلى المأوى، وهلم جرا والمشترك جيدة هو مفهوم الذي يعترف بمصالح كل شخص. الأردن (١٩٨٧a) يشير إلى المعاملة بالمثل التي تربط أعضاء المجتمع مبدأ الذي يعني، في هذا السياق، أن الجميع يعترف مطالبات الآخرين بغية احترام مصالحها معا. أن مثال بسيط، إذ لا أحد يريد أن يقتل في السرير، هناك ميزة متبادلة في الجميع الاتفاق على أن القانون ينبغي أن يحظر. هذا المبدأ، إلى

نهايته المنطقية، هو الأساس لمفهوم التأمين الوطني. ويشمل التأمين تجميع الموارد لحماية كل شخص ضد المخاطر. إذا كان الجميع في خطر من الفقر أو المرض أو الوفاة، نظام الذي يوفر الحماية المتبادلة في هذه الحالات الطارئة مأخوذ في الجميع الفائدة.

ويقترح الأردن نموذجا للرعاية الاجتماعية التي تعارض القيم تاركين بوضوح.

١ رعاية كل فرد يعتمد على الاحتياجات التي كان أو أنها غير قادرة على الاجتماع بجهود له أو لها وحدها.

٢ الرعاية الاجتماعية يتوقف على التعاون والاجتماعية التضامن.

٣ الرعاية الاجتماعية وبالتالي ما أكثر مما كان، ومختلف من رفاه الأفراد.... (b١٩٨٧، م ٤٢)

ومع ذلك، إذا كان الأردن الحق في قبول في المقام الأول أن مصالح كل شخص يمكن تمييزها عن غيرهم من الناس، يمكن القول أن فكرته الصالح العام ليس أكثر من مجموع رفاه الأفراد، ينظر إليها من منظور مختلف.

قد يكون الناس مصالح ليس فقط كأفراد، ولكن أيضا كأعضاء في المجتمع. ويقترح الأردن (a١٩٨٧) في الحالات حيث يوجد تهديد مشترك، الناس التعاون للحد من المخاطر لجميع. مثال رائع وهو الدفاع الوطني في زمن الحرب، عندما يعتبر كل فرد يتأثر بالتهديد بكامل هيئته. قد يكون في هذه الحالات أن بعض الأفراد قد المواقف الشخصية التي تتعارض مع مصلحة الآخرين على سبيل المثال، تاجر الذي يفقد الأعمال مع قوة العدو في هذه الحالة فمن الممكن أن نقول أن مصالحهم كأفراد تتعارض مع مصالحهم كعضو مجموعة. ويمكن تمثيل التأمين الوطني بطريقة مماثلة. كثيرا ما يبرر، في أوروبا، على أساس التضامن الاجتماعي. ظاهر الأمر، هذا مثير للدهشة؛ الاشتراكات والفوائد المرتبطة من الواضح لكل شخص كفرد. ولكن تكلفة تدفع للتأمين الوطني ليس بالضرورة وفقا للمخاطر التي تواجه كل شخص كفرد. إذا لم يشارك هؤلاء الأفراد الذين المخاطر كانت أقل في نظام التأمين، سيكون التأثير زيادة التكاليف بالنسبة لتلك المخاطر التي كانت أكبر، وسيكون تأثير للمجتمع ككل للحد من قوتها لحماية أعضائها. هذه الحجة يمتد إلى أبعد من المواقف التي تعتبر فيها الناس للخطر، إلى آخرين حيث هناك بعض الفوائد الإيجابية التي يمكن الحصول عليها للجميع. هو المبرر لبناء الحدائق العامة أو الطرق أنهم السلع الاجتماعية، مع قيمة لكل شخص كعضو في الجماعة التي تفوق التكاليف بالنسبة لأي فرد

واحد. المصلحة المشتركة، ثم للمصالح أشخاص آخرين لديهم أيضا فحسب، بل أيضا للمصالح التي يتشاطرها الجميع في مجتمع لبعض درجة.

ويستند مفهوم "الصالح العام" أقوى في خير المجتمع ككل. Titmuss يكتب أن

جميع مجتمعة توفير خدمات مصممة عمدا لتلبية احتياجات معينة معترف بها اجتماعيا؛ فمظاهر.. إرادة المجتمع للبقاء على قيد الحياة ككل عضوي... (a١٩٥٥، م ٣٩)

الفكرة القائلة بأن المجتمع قد إرادة، أو أنه يمكن اعتبار وحدة عضوية مثل مصنع، القول جداً . ولكن من الممكن أن تصور المجتمع كوحدة واحدة مع المصالح التي يحتمل أن تكون متميزة عن مصالح أعضائها الفردية. مجتمع بدون أطفال لا يمكن البقاء في المستقبل؛ أحد المبررات لعلاوات الأطفال أنها تمثل الدعم الاجتماعي للناس لإنجاب الأطفال. مجتمع يخلو من العمال ستكون غير قادرة على أداء وظيفتها: أخلاقيات العمل، التأكيد على قيمة العمل والمساهمة التي تجعل الناس في المجتمع، وليس فقط سمة من سمات المجتمعات الرأسمالية الغربية؛ يتم فرضه بقوة في الدول الشيوعية مع روح زعة (انظر بيرمان، ١٩٦٠).

حماية الخدمات الاجتماعية واستقرار العملية الصناعية. الضمان الاجتماعي ويعمل كمنظم اقتصادية؛ صناعة فوائد التعليم بتدريب العمال، وفي وقت لاحق بالاعتناء بأطفالهم أثناء النهار؛ الخدمة الصحية يبقيهم على صالح للعمل. هذه ما يسميه Titmuss (1974) مهام ينافي الرعاية الاجتماعية كما ينافي لعملية الإنتاج. وبغية الاستمرار في الوجود، مجتمع لا بد أن يكون بعض الوسائل للحفاظ على النظام والباقين على قيد الحياة تغير واستنساخ نفسها في المستقبل. تعزيز رفاه يتبين أنها ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

## الرعاية الاجتماعية في المجتمع:

عند مناقشة الرعاية الاجتماعية، نحن لا تبدأ بالضرورة بالحديث عن الأفراد؛ ونحن مجرد احتمال للحديث عن المجتمع، وأعتقد من الأفراد كأعضاء في ذلك.

إلا القليل ويقول:

معظم الناس الذين يعتبرون رفاهية المجتمع لا، أنا واثق من ذلك، أعتقد أنه كبناء منطقي من المساعدات من الأفراد. يفكرون بدلاً من حيث الفئات الاجتماعية أو الاقتصادية، أو من حيث متوسط أو الممثل الرجال. (١٩٥٧ م ٤٩)

أنه يحذر من خطر هذا النهج، أنه من الممكن يغيب عن أناس حقيقيين (الكثير منهم ليست الرجال على الإطلاق).

لا تقم بتغيير أذواق رجل متوسط سرعة على الإطلاق. أنه تجربة لا كثيرا. حياته ليست خاضعة لأي صدمات أو أزمات. ... لن يغير موقفه بمقياس الاجتماعية كثيرا. رعاية الأصدقاء والأقارب من غير المحتمل أن يغير إلى حد كبير. أهم بكثير، مات ابدأ. (م ٤٩)

النقد هو واحد له ما يبرره. عندما نقول أن تستفيد تدبير المسنين بشكل عام، نحن نعلم أن البعض منهم سوف يكون ميتا قبل أن يحدث أي تحسن. أن لم يكن ذلك أي سبب لعدم قيامه البرنامج، نظراً لأنها لا تزال تساعد الشخص الممثل. ومع ذلك، هناك أيضا خطر أن التركيز على العضو متوسط المجتمع قد يؤدي إلى تضحيات من جانب أفراد معينين أو مصالح الأقليات الذين هم غير تمثيلي. وكان مثالاً على ذلك في الممارسة العملية استخدام إزالة الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. وكان كثير من هدم المنازل غير القابلة للاسترداد؛ المنازل، مثل كل شيء آخر، تبلي. إزالة الأحياء الفقيرة أسوأ، وإعادة الإسكان في أفضل الظروف المادية، التأكيد استفاد العديد من الأفراد على الرغم من أن التكاليف الاجتماعية لإزالة كبيرة، والسياسة لم يكن دائماً مفيداً على نحو لا لبس فيه. وجرت إزالة عادة على حساب بعض الأفراد الذين كانوا المحتوى مع منزلهم ولا تريد أن تتحرك. كسابق الإسكان ضابط نفسي، واضطررت إلى شرح إلى

الناس لماذا منازلهم لا يمكن استبعاده من البرنامج على سبيل المثال، لأنه لم يكن ممكناً حقاً هدم جميع المنازل في شرفة باستثناء حالة واحدة في الوسط؛ وكان يجري تدمير للبيئة أنهم أرادوا البقاء؛ لأن الأرض كان منزلهم في ذاهبا لاستخدامها للمدرسة الجديدة أو الطرق وكان من المستحيل بناء جولة لهم. كانت تخدم مصالح المجتمع أو المجموعة، وعضو ممثل للمجتمع،

بإزالة الألغام؛ ولكن تلك المصالح وعارضت مباشرة للأشخاص الذين يريدون البقاء. الرعاية الاجتماعية، وفي هذه الحالات، يترنح خطير قريبة من أن تصبح حسن أعظم من أعظم رقم.

ومن الناحية المثالية، قد يكون من الممكن للمواءمة بين مصالح كل فرد بالمجتمع الأوسع هدف يشار إلى التكامل الاجتماعي. كبير، يكتب بولدينج،

أنها هدفا من أهداف السياسة الاجتماعية لبناء هوية الشخص حولها بعض المجتمع أنه المقترن به. (١٩٧٣، ص192.)

وهذا يعني أن الفرد، بوصفها عضوا في المجتمع، وسيحدد رعاية له أو لها مع ذلك الفريق. تقرير للأمم المتحدة تشير إلى أن أحد الأهداف أساسية للخدمات الاجتماعية لمساعدة

نحو تسوية تبادل الأفراد وبيئتهم الاجتماعية. ويتحقق هذا الهدف من خلال استخدام التقنيات والأساليب التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية لحل مشاكل التكيف مع نمط تغير في المجتمع... (ذكرها Greve، عام ١٩٧٥، ص ص185 184.)

والغرض ليس، كما يشير Greve، المقصود فقط لتغيير الناس، ولكن لجعل المجتمع ضبط لهم. (١٩٧٥، ص185.) ولكن هناك وجهان للعملة. العلاج من الأفراد قد يكون وسيلة مقنعة لهم لتتلاءم مع المجتمع علاج الأمراض العقلية لمنع الخطر إلى الآخرين مثال؛ مساعدة الناس على حل مشاكل قد تصبح، في الممارسة العملية، التبعية السلبية؛ وقد تتحول التكيف المتبادل للمجتمع والفرد إلى الرقابة الاجتماعية. ويمكن تعزيز الخدمات الاجتماعية نظام اجتماعي بجعل هياكل اجتماعية مقبولة عامة. يمكنهم الضغط الناس لتتوافق مع، فرض الأخلاق على المتلقين لها. أنها يمكن أن تعزز الاستغلال. وفي بعض الحالات، قد تصبح مباشرة القمعية.

تظهر فكرة الرعاية الاجتماعية، في النموذج، للإشارة إلى الصالح العام، التحسينات التي يستفيد منها الجميع تقريبا في المجتمع، وسببا لتوافق في الآراء. في الواقع، قد يكون هناك تضارب في المصالح. هناك من المحتمل أن تكون الخاسرة فضلا عن الرابحين، ديسويلفاري، فضلا عن الرعاية الاجتماعية. تستند القيمة التي يتم الحكم على هذه الصراعات تشكل جزءا كبيرا من المناقشة لهذا الكتاب.

# الفصل الثاني

# المعايير

## الفصل الثاني:

## المعايير:

### *ملخص*

وتعرف المبادئ الأخلاقية اجتماعيا، وتقبل المعايير الأخلاقية عموما قواعد التي تعتبر ذات أهمية خاصة، والتي تفترض بعض الشخصية المسؤولية عن تصرفات، الخدمات الاجتماعية لا دائما فرض المعايير الأخلاقية مباشرة، لكنها تميل إلى تعزيز القواعد القائمة، القواعد الأخلاقية تؤدي إلى رفض بعض الناس كما المنحرف، وقد تفاقم الخدمات الاجتماعية بذلك عن طريق وصفها الناس أو عن طريق التعامل مع الناس والمسؤولين لحالتهم.

تتخذ القرارات حول الرعاية الاجتماعية في إطار قيم. وتشكل هذه القيم لا الأفراد بمعزل. هذه العملية هي واحدة بيرغر ولكمان (١٩٦٧) التي تصف ما ذاتي، تبعاً لتصورات مشتركة ووجهات النظر التي الناس تتعلم من بعضها البعض. يتم التعبير عن القيم بالمعايير الاجتماعية. قاعدة يتوقع المعممة حول ما الناس أو ما يفعلونه المعمم بمعنى الإشارة إلى الناس عموما وليس لأفراد معينين. أنها الاجتماعية عندما تتم المشاركة بعدد كبير من الناس في المجتمع.

القيم الأخلاقية فئة من المعايير الاجتماعية. بالطبع هناك العديد من أنواع مختلفة من التوقعات غير الأخلاقية في المجتمع. على سبيل المثال، نحن نتوقع عادة الناس على قدمين، وعندما لا نميل إلى أن يفاجأ، التحديق، وربما يكون الحرج على الرغم من أنها ليست غير عادية أن للناس أن يكون واحد فقط؛ التوقع لا أخلاقي. يتم تعريف الاحتياجات حسب التوقعات، التي قد تكون أو لا تكون أخلاقية. والتوقعات المرتبطة بدور ومركز، هامة كما، أيضا لا ينظر إليه عادة كالقواعد الأخلاقية ولو في بعض المجتمعات المحافظة على الفروق في حالة تعامل كقضية أخلاقية. قواعد أخلاقية تنطوي على العناصر الرئيسية الثلاثة التي تميزها عن أنواع أخرى من القاعدة. وتشمل المعايير الأخلاقية، وأول الأحكام حول السلوك. أنها عادة ما تفترض أن فرد مسؤولاً عن أفعاله، على الرغم من أن هناك استثناءات لهذا: الناس الذين هم عقلياً في بعض الأحيان يعامل الشر ومسؤول. استثناء هام آخر هو تشويه السمعة للأطفال غير الشرعيين. وينبع هذا من فترة عندما اعتبر الأسرة وليس الفرد، هي الوحدة الاجتماعية الأساسية؛ من الصعب أن نرى أي أساس للرفض الأخلاقي لعدم شرعية من وجهة نظر النزعة الفردية، بنفس الطريقة كما

عليه الآن من الصعب بالنسبة للكثيرين لقبول لعنة على الأسر في الكتاب المقدس حتى بمعزل الجيل الثالث. بشكل عام، على الرغم من الأخلاق يفترض الاستقلالية الفردية.

ثانيا، معظمها، تعامل القواعد الأخلاقية الخطيرة والهامة. وهذا في بعض الأحيان بسبب المعتقد الديني، في بعض الأحيان لأنها تؤثر على الآخرين. القواعد التي لا تبدو مهم جداً جداً مثل ما إذا كان شخص يقول شكرا هدية تعامل باعتبارها مسائل الأخلاق أو الآداب. ثالثا، أن القواعد الأخلاقية بالقواعد. شعب لا يهاب ببساطة أو المتوقع أن يتبعهم لكن ملزمون بطاعة. معظم هذا غالباً ما يعني أن هناك جزاء، أو وسائل إنفاذ القاعدة على الرغم من أن العديد من القواعد الأخلاقية هي صميم، قبلت دون إنفاذ القوانين الخارجية، التي قد لا تكون العقوبة واضحة.

وضع القواعد على مر الزمن. إدموند بيرك (١٧٩٠) يجعل القضية أن اعتمادها لأنها تعمل لأنه ثبت أنها مفيدة، وأنها تأتي من خلال عملية، مشوش، يدعو الوصفة إلى كتابة إلى رموز اجتماعية. بيرك يفترض اعتماد القيم لأنها مفيدة بصورة عامة، أو لوضعها بطريقة أخرى، أن تكون وظيفية. ويشير إلى الحكمة من الأمم ومن الإعمار. هناك عنصر حقيقة في هذا، ولكن هناك تحفظات هامة لجعل. قيم لا دائماً تظهر من خلال الممارسة والخبرة، ولكن بحزم مثل، على سبيل المثال، كالفينية (انظر يقذف، ١٩٢٦) الذي يقف في البداية وتقع ككل. وأكد كالفينية، مبدأ أخلاقيات العمل.

أنه إذا كان أي لن تعمل، ولا يجوز أكل الذي يمكن أن ينظر وظيفية في فترة معينة في التاريخ. المذهب (وهو ما زال يمكن القول أن) أهمية خاصة في بريطانيا. تغيير المجتمعات، ويمكن أن تصبح القيم التي اعتادت أن تكون وظيفية في فترات لاحقة المختلة وظيفيا، أو السلبية في آثارها مثل دور المرأة ذليلة، أو التشجيع على الولادة. القيم التي وظيفية لبعض الناس ليست بالضرورة الوظيفية للآخرين. الفصل الأول بحجة أن تتباين مصالح الشعب. القضية أن القيم الاجتماعية جزئية محاباة بعض المصالح بدلاً من الآخرين

يوضع بشدة قبل الماركسيين. عندما شجب ماركس ضد الأخلاق البرجوازية وضوح رأي أن النظام الأخلاقي يحبذ البرجوازية كالفئة المهيمنة في المجتمع. احترام الملكية، على سبيل المثال، يجب أن تعمل لصالح أولئك الذين لديهم ممتلكات ضد أولئك الذين لا. أفكار الوظيفي

تميل إلى تعتمد على توافق في آراء من القيم الاجتماعية؛ وفي المقابل، يشدد الماركسية، الصراعات بينهما. (يعتبر القضية الماركسية بمزيد من التفصيل في الفصل ٨.)

أن الأخلاق هي تعرف اجتماعيا لا يعني أن يعتقد الجميع في المجتمع فحق، أو حتى أن تفعل معظم الناس. غالباً ما تكون هناك اختلافات معقدة في آراء الناس. ولنأخذ، على سبيل المثال، قضية الإجهاض. هناك أولئك الذين يعتقدون أن الإجهاض هو القتل؛ قبول الآخرين شكل من أشكال القتل، ولكن أعتقد أنها مشروعة في الحالات القصوى، مثل الحمل بعد الاغتصاب؛ ويعتقد البعض أنها مبررة لمنع ولادة الطفل الذي سيكون المعاقين؛ ويعتقد البعض أنه له ما يبرره إذا كان ذلك سيسبب مشقة لا مبرر له للمرأة أن يكون الطفل؛ بينما يجادل العديد من الحركات النسائية للإجهاض بناء على الطلب، لامرأة لديه حق في اختيار ما يمكن القيام به مع جسدها. لأغراض الحجة، تفترض أن هذه الآراء الخمسة تنتشر على قدم المساواة من خلال المجتمع. ثم أعتقد أغلبية الناس أن هناك بعض السبب الأخلاقي لحرمان الناس الإجهاض؛ ولكن أيضا أعتقد أغلبية هناك سببا أخلاقيا للسماح بالإجهاض. وهذا لن لأنه كان هناك أي توافق في الآراء أو عرض المتوسط. هناك معايير أربعة على الأقل أحد حماية مصالح الأم، أحد حماية مصالح الطفل، والقاعدة أن القتل خاطئ، والرأي أن بعض الأرواح تستحق أقل من الآخرين

التي تتعارض مع بعضها البعض، والتي يمكن أن تكون متوازنة بطرق مختلفة. لا يوجد جواب واحد يعكس بصدق غالبية الرأي العام في مثل هذه حالة؛ وهناك قرارات مختلفة فقط الصراع.

في السياسة الاجتماعية، تحدث تعارضات قيمة واضحة، ولكن العديد من المناقشات أبرز تتعلق بمسائل مثل الإجهاض أو النشاط الجنسي وذات أهمية هامشية بالنسبة للمسائل المتعلقة بتوفير الرعاية الاجتماعية. العديد من القرارات أكثر ضمن إطار مقبول من القيم الأخلاقية. وهذا لا يعني أن الإجراءات لواضعي السياسات صراحة الأخلاقية؛ سببها السياسات إلى العديد من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال من المصلحة الذاتية والملاءمة السياسية والقيود الاقتصادية. تأثير المعايير أكثر مكرا؛ أنها تعوق اتخاذ القرارات حول السياسات الاجتماعية، وتحديد الخيارات المتاحة. وهذا الأكثر وضوحاً في الحالات القصوى: بعض السياسات ببساطة لا يمكن تصوره. جوناثان سويفت مرة جعلت متواضعة مقترحاً أن الطريق إلى حل المجاعة الأيرلندية أكل الأطفال الرضع نقطة أنه يعتزم تذكير الحكومة أنهم يمكن أن لا تتصرف كما لو

كانت المسؤوليات الأخلاقية لا تنطبق. ولكن هناك العديد من السياسات الأخرى إلى جانب التي تستند في طريقة عرض التي اتخذت لمنح المجتمع؛ أثر القيم الاجتماعية أقل وضوحاً، ولكن ليس أقل انتشارا. هناك، على سبيل المثال، قيمة معنوية عالية على الأسرة. وقد نظمت رعاية الطفل عموما على مبدأ أن الرعاية في أسرة شيء جيد، ولا الرعاية خارج أسرة. ويقول فريمان (١٩٨٣) أن التنقلات الكثيرة المشتركة في الرعاية السكنية وعدم وجود علاقات متسقة مار تنمية شخصية الطفل. أنها تفتقر إلى التحفيز، ولا تعطي فرصة للحصول على الاستقلال وإحساس بالمسؤولية. وهناك، يكتب،

كل إمكانية أن تصبح توقف نمو الأطفال في الرعاية أو مشوهة. كل شيء ممكن، وبناء على ذلك، ينبغي أن يتم إبقاء الأطفال كلما أمكن الخروج من الرعاية. ... الأطفال الحق المعنوي لا أن تكون في مجال الرعاية. (١٩٨٣، ص ص148, 150.)

قد يبدو، في البداية، حجة واقعية تستند إلى تقييم عملي لرعاية الأطفال. ولكن تفسير للمشكلة وقد أحرز في إطار التوقعات حول العلاقات الأسرية عادي. إذا فشل الأطفال في المؤسسات لتطوير كما يفعل سائر الأطفال، قد يكون بسبب المشاكل وحالات الحرمان التي أدت إليها.

القادمة إلى الرعاية في المقام الأول. إذا فشل الرعاية المؤسسية لتوفير مستقر وتحفيز البيئة، وهذا قد يكون كالكثير مما يمكن القيام به مع مؤسسة المؤسسات، والمحاولات المستمرة لنقل الأطفال مرة أخرى إلى الأسر، كما هو الحال مع أي خلل أساسي في مفهوم المؤسسة. واحد لا يسمع الحجج أن نماء الأطفال مشوهة أو توقف إذا يذهبون إلى إيتون؛ ولكن إيتون أيضا مؤسسة سكنية. بناء المشكلة الفكرة القائلة بأن البديل قد يكون ينظر إليها من حيث تحل محل الرعاية الأسرية بدلاً من أفضل المؤسسات قضية معيارية، وليس مجرد واحد عملية؛ يتم التفسير اجتماعيا العزم.

## السياسات المتعلقة بالمرأة:

في عدد من الطرق، والخدمات الاجتماعية تعزز المعايير الاجتماعية. هو مثال على التركيز في السياسة الاجتماعية على الدور التقليدي للمرأة ، أو أن تكون أكثر دقة، وليس ذلك بكثير دور التقليدية كمعيار. اتهمت نظام التعليم فرض القوالب النمطية لأدوار الجنسين سواء رسميا، بتوجيه الفتيات نحو موضوعات معينة ومجالات الدراسة، وغير رسمي، من خلال أشكال الاتصال الاجتماعي تعزز في المدارس، والتأكيد على قيم معينة مثل الانضباط والطاعة والإعداد للحياة الأسرية التي قد تكون ضمنية، فضلا عن صريح في المناهج الدراسية. (هذه الحجج تتلخص في فينش، ١٩٨٤.) الزائرات الصحيات بالعديد من مسؤوليات التربية الصحية بشكل عام، ولكن العمل الرئيسي للإشراف على الأمهات الجدد مع الأطفال الرضع للتأكد من أن الأم ترعى الطفل بشكل صحيح. كل السياسات يمكن أن يقال أن تعمل في إطار نظام القيم مقبولة على نطاق واسع. إذا فشل في الخدمات الاجتماعية تحدي الأعراف الاجتماعية، هناك القليل لشرح؛ وتعكس الخدمات المجتمع التي جزء.

وبالمثل، بيد أنهم يمكن اعتبار استكمال وتعزيز طريقة عرض معينة لدور المرأة.

في الضمان الاجتماعي، هناك افتراض أن النساء من المحتمل أن يكون معتمداً على الزوج. Beveridge التقرير (١٩٤٢) أنشأت فئة خاصة من المساهمات المقدمة للنساء المتزوجات، مع استحقاق محدودة للاستفادة بسبب وضعهم تعتمد ولو كان هناك أيضا الميزة النسبية التي يحق للمرأة توفي أزواجهن الأرامل الفوائد. يتضمن بعض الفوائد، حتى وقت قريب، أحكاما تمييزية علنا للحد من استحقاق المرأة للاستفادة. بدل الرعاية غير صالحة، للذين يقدمون الرعاية للأشخاص المعوقين، منعت للنساء المتزوجات حتى انقلبت قضية في المحكمة الأوروبية القاعدة. وقدم "معاش العجز" عدم المساهمة، وعرض في عام ١٩٧٥، لمساعدة الناس الذين لم تتأهل للتأمين الوطني؛ ولكن كان في البداية رفضت للمرأة المتزوجة. أصبح عنوان المرأة المتزوجة إلا بعد مرور عامين، رهنا بشرط خاص: يجب أن يكون إبطالها إلى حد كبير في قدرتها على أداء الواجبات المنزلية. بعد سنة أخرى، ويبدو أن تقرر أن هذه القاعدة كانت سخية جداً، وتم تشديد اللوائح؛ المرأة المتزوجة كانت فقط قادرة على المطالبة إذا كانوا غير قادر على أداء الواجبات المنزلية إلى أي حد كبير. يبدو أن الفرق طفيف، ولكن كان لها تأثير كبير؛ امرأة

كانت قادرة على القيام بنصف العمل المنزلي سيكون عنوانه قبل التغيير، ولكن لن يكون بعد ذلك. وقد ضرب بها معظم هذه الأحكام لها الآن تحت ضغط من "الجماعة الأوروبية".

وهناك أيضا في سياسة الضمان الاجتماعي، قاعدة تعايش: غالباً ما يفترض امرأة تعيش مع رجل ولديه علاقة جنسية معه على هذا الأساس وحدة لتعتمد عليه ماليا. والقاعدة جديرة بالنظر فيها بمزيد من التفصيل قليلاً. زوجين الذين يعيشون معا كزوج وزوجة تؤخذ تقاسم الموارد المالية إذا هم أفراد من نفس الأسرة المعيشية؛ العلاقة هي مستقرة؛ لديهم من الأطفال؛ إذا كانت مشاركة الموارد المالية؛ لديهم علاقة جنسية؛ أو العلاقة بينهما مثل الزوج والزوجة بطرق أخرى (غير معروف). على الرغم من أن الضباط هي تعليمات بعدم السؤال عن العلاقات الجنسية، الجنس وسط لهذه المسألة؛ أخ وأخت، أو أحد الوالدين مع الأطفال الكبار، أن لا يعامل ك المعاشرة حتى على الرغم من معايير أخرى بالإضافة إلى علاقة جنسية وإنجاب طفل معا كل تطبيق. (يمكن، بالمناسبة، يؤدي هذا الأمر إلى بعض المقابلات عبثية كوي.)

من الناحية الأخلاقية، قاعدة التعايش بعض آثار غريبة. على سبيل المثال، فإنه يقلل من فائدة للناس الذين تقيم علاقة جنسية مستقرة ولكن تفرض لا عقوبة على المجون. فيليبس (١٩٨١)، في مقال معلقة على المساعدات للأسر التي تُعول أطفالاً" (فائدة في الولايات المتحدة للأمهات الوحيدات ذوي الدخل المنخفض)، تشير إلى أنه، إذا نظرت من وجهة نظر من الحوافز المالية وسيادة غير شرعية.

الأطفال، ولاسيما يشجع النساء على إنجاب طفل غير شرعي أولى؛ أنه لا يشجع الأمهات من الزواج؛ وتشجع الأمهات على إخماد الآباء، ولا يشجع الآباء من دعم الطفل؛ وتشجع الأمهات على البقاء في المنزل الاعتناء بالأطفال، بدلاً من العمل؛ تثبيطهم عن السماح للناس ليس في صالح للعيش مع الأسرة المعيشية؛ وتشجع، ثم الوحدات الأسرية الصغيرة الذين هم أقل قدرة على دعم الطفل. من المشكوك فيه أن هذه الحوافز فارقا كبيرا جداً في الممارسة، ولكن النقطة التي تبرز مسألة هامة؛ لم يتم تصميم النظام ببساطة لإنفاذ المبادئ الأخلاقية في أي واضحة طريقة.

القاعدة المطبقة في المملكة المتحدة ليس تمييزياً في حد ذاته، لأنه يمكن استخدامه ضد المطالبين الذكور فضلا عن الإناث من أصحاب المطالبات؛ ولكن في الممارسة العملية، يبدو أنها تستخدم أساسا ضد أحد الوالدين، الغالبية العظمى منهم هم من النساء، والذين يعتبرون

مرشحين رئيس الوزراء للتحقيق. يمكن، بعد ذلك، النظر في القاعدة أن تكون شكلاً من أشكال التحيز المؤسسي القائمة على التحيز الجنسي في الواقع أن لم يكن في شكل. ولكن هذا يطرح السؤال، هو القاعدة التي لها التأثير، أو عما إذا كانت تعكس فقط مشكلة أساسية أكثر. دون قاعدة التعايش، من غير الممكن أن يكون استحقاقا للآباء العزاب نظراً لأن الفرق بين الأزواج والآباء العزاب هو غياب الوالد الآخر. نظام الضمان الاجتماعي تبدأ بالوضع القائم حاليا في المرأة التي هي المسؤولة أساسا عن رعاية الطفل، رعاية الطفل يحد من القدرة على العمل، عندما تعمل المرأة فإنه يميل إلى أن يكون في وظائف منخفضة الأجر مع احتمال ضئيل أو لا للنهوض، والإجراء الرئيسي في الأسرة المعيشية تميل إلى أن تكون الذكور. جذر المشكلة ليست كثيرا الطريقة التي تدفع الفوائد، كحالة عدد كبير من النساء الذين لديهم مسؤولية رعاية الطفل دون الاستقلال المالي؛ ويمكن حل هذه المسألة إلا بإزالة مصادر الحرمان، على سبيل المثال عن طريق إزالة المسؤولية عن رعاية الطفل، أو بإعطاء جميع مقدمي الرعاية على أجر منزلية لجعلها مستقلة. في الواقع، يبرر افتراض تبعية بحقيقة أن العديد من النساء يعتمدون لكن الافتراض في الخدمة يساعد أيضا على تحقيق حول الوضع في واقع الأمر، لأن امرأة توقفت الفائدة التي قد يضطر إلى نداء إلى الرجل للمالية الدعم.

وهناك معضلة للخدمات الاجتماعية. في كثير من الأسر، والنساء يعتمدن ماليا على الرجال، وأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال. هذه الظروف التي تدعمها رموز معنوية قوية إلى حد ما؛ أنه سيكون من غير الواقعي تجاهل طريقة حياة كثير من الناس، ويمكن أن يكون نتائج غير مرغوب فيها (على سبيل المثال، بتقويض القضية لدعم إضافي للآباء غير المتزوجين). وبالمثل، هناك حجة نسائية قوية على العكس من ذلك: هذه السياسات يجبر الناس على قالب معين؛ قبول هذه الشروط الاجتماعية كمعطى، عندما تكون المرأة في وضع غير كبيرة من المرجح أن تجعل صالحها دائمة. لا يوجد أي موقف محايد أخلاقيا.

## رفض الأخلاقية:

ويتطلب تعزيز المعايير الاجتماعية عموما تعريف حدود. القواعد الأخلاقية موجه الأحكام الأخلاقية؛ أيضا تعريف نفس النوع من المدونات التي تتسبب في اتخاذ بعض الإجراءات لتكون قيمتها تقريبا حدود بعدها سلوك غير مقبول. هو أن شخص الذي في الإخلال بالقواعد الأخلاقية أن يكون المنحرف. ينبغي أن يكون واضحا، من تعريف المعايير التي تعطي قبل، أن الانحراف لا يعني أن شخص ببساطة مختلفة عن الآخرين، أو حتى أن شخص اجتماعيا مرفوض. وهذا يعني أن هناك قواعد التي تم خرقها. (كوهين، ١٩٦٦، م ٣٦) وهناك تفسيرات كثيرة لهذه العملية التي تتسم المنحرفين من بقية أفراد المجتمع. أنها تعني أساسا بالإجرام، الأمر الذي يؤدي إلى مناقشة مجالات خارج تقديم الرعاية؛ ولكن هناك أيضا جوانب نظريات الانحراف التي تتصل مباشرة بتلقي الرعاية.

فكرة انحراف ثنائية التفرع تقديمه كما لو كانت هناك أي المناطق الرمادية، والناس سقطت وضوح على أحد جانبي الحدود أو آخر. من غير الممكن أن يكون نصف لص أو قليلاً من أم غير متزوجة على الرغم من أن في واقع الأمر، هو التمييز بين أخلاقي و الفاحشة قطع نادراً ما واضحة. وكان مبدأ أقل أهلية بموجب قانون الفقراء محاولة للحفاظ على تمييز بين الأشخاص الذين يتلقون الرعاية وأولئك الذين لا. والفكرة هي أن موقف الشخص على الإغاثة، الفقير.

على العموم لا يتاح حقاً أو على ما يبدو مؤهلاً لذلك كالحالة.

عامل مستقل من فئة أدنى. (من "تقرير القانون الفقراء" ١٨٣٤: تشيكلاند، تشيكلاند، ١٩٧٤، ص335.)

وهذا لم يكن مجرد تمييز أخلاقي: المستحق لها مبلغ معين، أيضا، إلى معتقدات الاقتصادية من الوقت، و الحديد قانون في ريكاردو الأجور، الذي اقترح أن إغاثة الفقراء قد تقوض أجور أولئك الذين يعملون. ولكن حالة العديد من العمال المستقلين كان سيئاً لدرجة أنه من المستحيل تقريبا لجعل أي أسوأ ظروف الفقراء، والحفاظ على أقل أهلية جاء ليعتمد في جزء كبير منه على المواقف الأخلاقية و العار من العوز. المذهب على قيد الحياة في القلق من أن الناس لا ينبغي أفضل حالاً في الوزارة. هذا هو تفسيرها على أنها تعني، أن الأفراد لا ينبغي أن أفضل حالاً عندما لا تعمل وهو ما لا ينبغي أن نتوقع إذا كانت المسألة مسألة حوافز للعمل لكن

لا أحد ينبغي أن يكون أفضل حالاً في الضمان الاجتماعي من الناس في الأجور المنخفضة وظائف.

وبالرغم من محاولة رسم خطوط فاصلة بين فئات الشعب، أشياء في الممارسة بدلاً من ذلك أكثر تعقيداً . وتميز ليميرت (١٩٥١) الابتدائي المنحرفين الناس الذين قد فعلت شيئا سيئاً من المنحرفين الثانوية، الذين هم الأشرار . الفرق، ويقترح، يبعث على التسمية المرفقة للانحراف؛ المنحرف ثانوي يتم تمييزها عن بقية المجتمع، ومن المرجح أن تكون معزولة ورفضت. وسمها تمتد الوسيطة في ليميرت، من الناحية النظرية، يقول أن الناس هم المنحرف نظراً لأنها تم تعريفها المنحرف من المجتمع. كتب بيكر ما يلي:

إنشاء الفئات الاجتماعية انحراف بجعل القواعد المخالفة التي يشكل الانحراف. (١٩٦٣،ص ٩).

يتم تعريف التسمية بالقاعدة الاجتماعية، ليس بسلوك الشخص. لوضعها بطريقة أخرى، إنشاء انحراف بالمجتمع، وليس عن طريق المنحرفين الفردية.

يمكن تحديد الخدمات الاجتماعية الناس المنحرف بوضع العلامات عليها. يصبح شخص مريض عقلياً عند تشخيص طبيب الشكوى؛ أسرة عائلة مشكلة عندما تقول وكالة أنها. وكان قيمة العلامات نظرية موجه من الحذر في استخدام تسميات مثل هذا، بسبب الآثار السلبية التي يمكن أن لديهم المستلمون. فيليبس (١٩٦٦) وجد في دراسة استقصائية للمواقف، أن فرد عادي بزيارة طبيب نفساني، أو الأسوأ من ذلك تم في مستشفى للأمراض النفسية، من المحتمل أن رفض الآخرين، وفي بعض الحالات أكثر من الناس انزعجت سلوكهم ولكن الذين لم يسع أي مساعدة. منظور وضع العلامات تشير إلى الدور الذي قد تؤديه الخدمات في تحديد الأشخاص المنحرف، ويساعد على شرح لماذا قد يكون الناس تحجم عن يضعوا أنفسهم في هذا الموقف. ولكن سيكون خطأ المبالغة في تقدير أهميتها: في حالة المرض العقلي، الأدلة هو أنه سلوك المصابين بأمراض عقلية الشعب، لا التسمية، وهو أهم عامل يؤدي إلى الرفض الاجتماعي (انظر سيغال، ١٩٧٨، ص213.).

تلقي الرعاية قد نفسه تؤخذ كدليل على قصور أخلاقي.

شهدت بعض الفئات المستفيدة كغير أخلاقية مرضية وبعبارة أخرى، هناك شيء في بهم ماكياج الشخصية التي تجعلها مختلفة عن غيرهم من الناس، ويشرح لماذا يتصرفون إيمورالي.

منحل النساء والأمهات غير المتزوجات كانت تعامل في الماضي بأنها الأخلاقية ديفيكتيفيس (وهو مصطلح يستخدم في "قانون تخلف عقلي" عام ١٩١٣، ألغى في عام ١٩٥٩) وتلتزم مؤسسات الصحة العقلية، حيث البعض منهم لا يزال يعيش الآن. وثمة مثال آخر هو الأسرة مشكلة. مشكلة الأسر ليست نفس الشيء مثل الأسر مع المشاكل؛ المصطلح يعني أنها تخلق مشاكل للوكالات الاجتماعية.

بلاكر (١٩٥٢)، في كتيب أعده "المجتمع بتحسين النسل"، يختار من الميزات عادة معترف بها: القوى العقلية وعدم الاستقرار مزاجي، إينيدوكابيليتي، منزل مزرية ووجود العديد من الأطفال. وبعبارة أخرى، فهي قذرة والغباء والعنف الذين تتكاثر مثل الأرانب. سبنسر (١٩٦٣) يصف لهم كالكبيرة والعابرة، والمعزولة اجتماعيا. أنها من المحتمل أن تكون مزمنة يعتمد على الخدمات الاجتماعية، والاستغلال، وفشلت في الاستجابة للتعليمات التي يتلقونها. هذا النوع من الوصف الآن خارج الموضة في الكتابة في العمل الاجتماعي، ولكن النص الرئيسي في إدارة في بريطانيا الإسكان لا يزال يحتوي على المشورة التالية:

لا إعادة تنظيم الإدارة، لا تطبيق المهارات التقنية، يمكن ضمان نتائج جيدة في جهود الجماعة لتحويل المجموعة الصغيرة الذين يشكلون النواة الصلبة لمشكلة الأسر إلى المواطنين لائق محتمل. ... وبصرف النظر عن عدد قليل

الحالات الحدية، يحمل كل هذه الأسر المشكلة عامل مشترك واحد، إلا وهي قدرتها على التأقلم مع ظروفها. ... واحدة أو أخرى من الآباء والأمهات قد تكون ضحية منذ أمد بعيد الصحة العقلية أو البدنية السيئةالتي لا يمكن أن يعفي كلياً . وفي بعض الحالات القليلة، قد يكون أحد أو كلا الوالدين على ما يبدو جيدا بدنيا ومتوسط الذكاء، ولكن من النوع الذي يصنف رجل متوسط في الشارع كما "العظام الخمول". هذا النوع من الفرد يسر فقط جداً للترحيب بخلافة زائر الرعاية الاجتماعية والنفسية الاجتماعية العاملين والاحتفاظ بها التوتير على طول رغم أنه يتهرب من مسؤولياته. (ميسي، ١٩٨٢، ص ص.٤٣٣، ٤٣٦)

**يشير مقدم البلاغ إلى أن:**

أي شيء فيها ماركات الأسرة كعائلة"مشكلة" ينبغي أن جاهدا تجنبها. ومع ذلك، قد يكون أحياناً من المستصوب لنقل عائلة من جيدة بعد حرب مسكن لأحد أقل من المرغوب فيه، و "تعزيز" لسكن أفضل كما أنها تستجيب للإقناع. (ص437).

فكرة أن الناس الذين هم غير قادر على التعامل سيستجيب للإقناع بنقله إلى أسوأ المساكن تقع على الفرضية الأساسية أن لديهم بعض خيار حول ظروفها تقريبا وجود تناقض في المصطلحات، على افتراض أن المستفيدين من الرعاية الاجتماعية من المحتمل أن تكون غير أخلاقية يعتمد جزئيا على إسناد بعض المسؤولية عن حالتهم. حسب ميرتون، شخص الذي يرفض القيم وبنية المجتمع من المرجح أن تراجع منه. وتشمل ريتريتيستس بسيتشوتيكس، أوتيستس، منبوذين، منبوذين، والمتشردين، والمتشردين، الصعاليك، السكارى المزمن ومدمني المخدرات. (١٩٦٨، ص194).

وهناك بعض المشاكل مع هذه الحجة. ليس هناك سبب للافتراض بأن سكير أو المتشرد ترفض المواقف الاجتماعية؛ ميرتون يفترض اختيار الناس ليكون مثل هذا. الناس يمكن أن ترفض بعض القيم وليس غيرها؛ ميرتون يفترض أنه هو كل شيء أو لا شيء. وتتسق القيم الاجتماعية. السكارى لبعض الناس، جد شرب الرجال للآخرين؛ وتعتبر الأشخاص المرضى عقلياً بحاجة إلى المساعدة، ولكن أنهم يعاملون المنحرف إذا كانوا فعلا اعتبر (فيليبس، ١٩٦٣). اشتعلت متلقي الرعاية الاجتماعية المتضاربة بين رموز.

جزء من التعليمات البرمجية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين أن لا تكون حكمية مصطلح الذي يعني، إلا أنها لا ينبغي أن تجعل الأحكام الصادرة، ولكن ينبغي عدم رفض الشعب أو تحميلهم في ازدراء لأسباب الشفقة. ظاهر الأمر، يبدو أن معاملة متلقي الخدمة الاجتماعية بوصفها المنحرف تناقض بسيط من مبادئ الرعاية الاجتماعية. ولكن الموقف أكثر تعقيداً من ذلك، لأن نفس النوع من القواعد والمعايير التي تحدد الرعاية كنشاط أخلاقي قد وضع التوقعات حول نوع المطالبة ونوع الخدمة التي ينبغي أن. الناس المسمى، أو وضع علامة المنحرف، بكون المطالبة بالرعاية الاجتماعية. وقد يكون يفترض أن اختارت مركزها تعتمد، وموصوم أخلاقيا وكنتيجة لذلك. يمكن اعتبار عملية التمييز بين يستحق و يستحقون الفقراء جزءا أساسيا من عملية توفير الرعاية الاجتماعية. يتم فحص هذه المسألة كذلك في الفترة المقبلة الفصل.

# الفصل الثالث

# الإيثار، والتبادل والوصم بالعار

## الفصل الثالث:

## الإيثار، والتبادل والوصم بالعار:

**ملخص**

بعض السلوك الأخلاقي هو الإيثار، ومقرها في الاهتمام بالآخرين، ولكن هناك الأعراف أيضا المعاملة بالمثل، جاعلا من العودة للأشياء وردت، والناس الذين يفشلون في جعل ومن المرجح أن يتم رفض أو وصم عودة، وصمة العار هو فكرة معقدة، بما في ذلك سمات ومشاعر وصم شخص، ومواقف الآخرين، هناك الوصمات البدنية والعقلية، الوصمات الأخلاقية، الوصمات من الفقر والتبعية، رفض المستفيدين من الرعاية الاجتماعية يمكن أن يفسد المثل العليا.

عدد من المبادئ الأخلاقية يعني الواجبات يعطي للآخرين. فينبيرج (١٩٨٠، ch.6) ويوجز عدة. وهي تشمل، على سبيل المثال، المديونية، حيث شخص واحد يدين بشيء إلى آخر؛ الالتزام، من حيث واجب مستحق لطرف ثالث (مثل واجب وصيا للكائن لمؤسسة خيرية)؛ والجبر، عندما يكون شخص واحد لتعويض آخر عن الضرر. وهناك الواجبات المستحقة داخل الأسر، أو حسب الحالة. هذه واجبات أخلاقية محددة، تعتمد على سياق معين. ولكن هناك أيضا عددا من الواجبات الأخرى التي عامة، أو الإنسانية، نظراً لأنها المستحقة للجميع مثل إعطاء للجمعيات الخيرية، أو واجب لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب.

1970، ص212.) وأكد على أهمية الالتزامات الترا، والسلوك الذي لا يعتمد على التزامات لشعب معين بل على شعور عام للمبدأ الأخلاقي. ووفر ذلك أساسا لنموذج للرعاية الاجتماعية التي توحد المجتمع ككل، المجتمع الصالح كان أحد الذي كان من الممكن للناس لإعطاء، التي تعتمد أكثر على سوق الاجتماعي من السوق الاقتصادية. بولدينج وتقترح، في ممر أقرها.

يمكننا التعرف"المنح"أو نقل الانفرادية.. كعلامة مميزة الاجتماعية فقط كما تبادل أو نقل الثنائي علامة الاقتصادية. (١٩٧٣، ص193.)

السوق الاجتماعي يشير إلى شبكة علاقات غير اقتصادية بين الأفراد، والأسر والجماعات والمجتمعات. وكان المثل الأعلى للمجتمع يقوم على الإيثار أو الاهتمام بالآخرين بدلاً من النفس.

توفير الرعاية الاجتماعية لا تعتمد حصرا على الإيثار؛ أنها أيضا مسألة تنظيم اجتماعي. سودن (١٩٨٠) يشير إلى أن الحال بالنسبة لخدمة الصحية الوطنية، على سبيل المثال، شكلاً من أشكال العمل الجماعي الرشيد، ليس كبديل للحكم الخاص بوفرة من حسن النية. يمكن الإيثار، دون مساعدة، يمكن بدلاً من ذلك طريقة عشوائية لتقديم الخدمات. وهناك وصلة صغيرة بين مدى حاجة ورغبة الناس في التبرع. (1980) وتشير إلى أنه في حين، على سبيل المثال، هناك عشرة إضعاف العديد من الأشخاص الصم في بريطانيا الأعمى، أنها تحصل فقط السابعة من النقدية. وحسب مدير سابق للعقل، و "الرابطة الوطنية" "الصحة العقلية"، شكا،

عقلياً لا يكون الاستئناف الفوري فروى والريش فورفوتيد. (في ليلا، 1980)

هدايا إلى جمعية خيرية تعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك التقاليد العطاء والنداء الذي وجهته لجمع التبرعات، وتوزيع الموارد بين الجهات المانحة.

أنشطة القطاع التطوعي في الرعاية الاجتماعية تمثل جزءا هاما من توفير الرعاية الاجتماعية برمته. جونز وآخرون (١٩٧٨) تعطي موجزاً قيماً لنطاق وحدود العمل. نوع العمل المنجز هي متنوعة للغاية، بما في ذلك مباشرة

تقديم خدمة الثلثين منه، وفقا لتقرير ولفيندين، في الخدمات الاجتماعية الشخصية؛ تشغيل المنظمات الطوعية (الذي قد يكون مهنيا الموظفين)؛ المشاركة في مجموعات المساعدة الذاتية؛ لجمع الأموال؛ ونشاط جماعات الضغط. العمل أنهم

هل قيمة لا يمكن إنشاء تنوع حكم، مساعدة خدمات الدولة، القيام ببعض الأشياء التي تنص على تشغيل الخدمات في كثير من الأحيان فعالة (مثل مساعدة مدمني المخدرات)، سد الثغرات في الخدمات، والمساعدة في توعية الناس حول الخدمات وتجريب أنواع جديدة من الحكم وأحيانا ينتقد الطريقة التي خدمات الدولة القانون. ولكن هناك أيضا مشاكل: الخدمات التي لا تتوفر بالضرورة في الأماكن حيث تكون الحاجة إليها؛ الخدمات الطوعية يمكن أن تدوم فائدتها، بعد أن اتخذت الدولة في المسؤولية؛ المتطوعين ليست دائماً مستعدة للقيام بالعمل اللازم ولكن مملة، مثل الإدارة؛ قد يكون العمال التطوعية سيئة التدريب ويكون غير مناسب من المواقف تجاه العملاء أو نوع خاطئ من الدافع لمساعدة. في الإنصاف، وكثير من هذه الانتقادات يمكن أيضا التي وجهت في الخدمات المهنية، ومساهمة القطاع التطوعي كبير؛ قدرت "اللجنة ولفيندين" أن الجهد الطوعي كان يعادل، في بريطانيا، وربما ٤٠٠ ألف عامل متفرغ.

في محاولة لفهم لماذا ومتى الناس تحاول مساعدة، أنها مثيرة للاهتمام الرجوع إلى الأدبيات النفسية على سلوك بروسوسيال (مصطلح يقصد به أن عكس السلوك المعادي للمجتمع). الأسباب لماذا تعطي الناس معقدة. رأيت (١٩٧١، ch.6) يبين عدد من التفسيرات. واحد البيولوجي؛ أن الإيثار غريزية أو فطرية. آخر هو أن الإيثار المطالبة بالحجز، أو في سندات عاطفية. ينبغي أن تساعد كلا من هذه التعليمات شرح لماذا ينبغي أن يكون الشعب المحب للغير فهي قريبة من مثل الآباء والأمهات للأطفال ولكن ليس لماذا الناس الغرباء. التفسيرات النفسية هي أن أنهم قد يشعرون بالتعاطف تجاههم، وتحديد عاطفياً (يتعاطف)، أو مشروع مشاعرهم الخاصة حول ظروف الشخص الآخر. وتقترح جيرار (١٩٨٥)، من استقصاء الأدلة، أن المتطوعين هم أكثر عرضه من غيرهم لنظره إيجابية للبشر زميل بهم، والتزام ديني، وأقل تركيزاً على الجوانب المادية للحياة. بيهافيوريستس قد تفسير سلوك مساعدة المستفادة، استجابة مشروط، التي قد كوفئت الناس في الماضي. رأيت تفسيرات أخرى الاجتماعية: الناس قد تتم مطالبتك بإعطاء مثال على الآخرين؛ قد تكون مطابقة للمعايير الاجتماعية، أو بالخروج من شعور بالواجب. جيرارد يؤكد الدوافع الاجتماعية لمهجرين استجابة إنسانية وأخلاقية للاحتياجات الآخرين

والتضامن تحديد الهوية و الأخوة مع أولئك الذين يحرمون.

واستند البحوث ل Titmuss في دراسة للتبرع بالدم، منطقة اختار لأنها تمثل خدمة التي يمكن أن يتم أما عن طريق الإيثار المنظمة أو عن طريق السوق الاقتصادية. قال أنه جاء إلى استنتاج بأن ليس فقط كان أفضل أخلاقيا للتبرع بالدم، بل أن الحصول على كمية ونوعية الدم كان أفضل من النظم، مثل الولايات المتحدة، حيث يدفع الدم. يشكو بينكر أن التبرع بالدم ليست مثالاً جيدا جداً لسلوك الإيثار، لأنها تنطوي على الحقيقي لا تكلفة للجهة المانحة؛ ولكن نتائج الدراسة الاستقصائية ل Titmuss لا تزال مثيرة للاهتمام كدليل للدافع للشعب. أنه يصنف لهم، على نطاق واسع، كما فيما يلي:

*الإيثار* ٢٦.٤ % من إجابات

مع العلم أنا سوس تكون إنقاذ شخص الحياة (كذا) مجهول الهوية، دون مكافأة مالية، لمساعدة الآخرين على أي رجل جزيرة

يمكنني الحصول على بلدي الأحذية الجراحية من خلال دائرة الصحة الوطنية. هذه هي بعض العودة طفيف وترغب في مساعدة الناس.

*عن الامتنان لحسن الصحة* ١.٤ % من إجابات

بالنسبة لي أنها نموذج لشكر الله لبلدي الصحة الجيدة

*المعاملة بالمثل* ٩.٨ % من إجابات

قدم الدم لإنقاذ حياتي الزوجة من شخص غير معروف

يجب دراجة نارية ويوماً ما قد تحتاج إلى الدم لمساعدتي

*استبدال* ٠.٨ % إجابات

كانت والدتي مانحا دم.. عندما توفيت في عام ١٩٥٨ قررت القيام في بلدها

*الوعي بالحاجة إلى الدم* ٦.٤ % إجابات

بعد الاطلاع أعتقد أنها كانت أفضل طريقة يمكن أن أساعد

*واجب* ٣.٥ % من إجابات

الشعور بواجب المجتمع والأمة بأسرها

*نادر الدم الفريق* ١.١ % من إجابات

*للحصول على بعض الفوائد* ١.٨ % من إجابات

منذ أن أصبحت إحدى الجهات مانحة لم يكن تجاوز هوامش آنف واحدة نداء المقلد *المتنوعة* ٥% إجابات للحصول على فنجان من الشاي

أي مبلغ من المال قطع الغيار. الكثير من الدم لتجنيب

[ردود أخرى شملت استجابة للنداءات، لا سيما من المجهود الحربي أو خدمات الدفاع. وكانت هناك أيضا بضع أسبابا كثيرة.]

ويبدو التصنيف لأسباب تعسفية إلى حد ما. إجابات مثل نداء المقلد أو للحصول على فنجان من الشاي جيدا قد يخفي دوافع الإيثار؛ من ناحية أخرى، يبدو الجواب احصل على بلدي

الأحذية الجراحية من دائرة الصحة الوطنية لإظهار رغبة في جعل عودة للخدمات المتلقاة، بدلاً من الإيثار.

يبدو أن هناك شعور قوي في كثير من هذه الإجابات أن إعطاء الدم شكل من أشكال التبادل بدلاً من هدية. الشين والين (١٩٧٣) ويقولون أن حتى لو إلا يحصل الناس على شعور بالرضا عن النفس، أنهم يحصلون على بعض عمليات العودة من سلوك المحب للغير، وحتى أن يعطي لا تختلف أساسا عن الأنواع الأخرى (الاقتصادي) من تبادل. ولكن فكرة أن الناس الذين يدلون بطريقة ما الحصول على عودة بعض من أنه يبدو بدلاً من ذلك أن يفسد فكرة الإيثار كما لو أن أقول أن الناس كل الأنانية حقاً . ويلي (١٩٨٣، ch.2) يوحي، عن حق، وأعتقد أن هناك فارق أخلاقي بين هذا المكسب نوع من الداخلية ومكسب خارجي أو مكافأة.

## المعاملة بالمثل:

تيتموس يوحي، يعني التزامات فائقة، لا يتوقع أن يحصل الشخص الذي يعطي أو يساعد على شيء يعود لما يتم. ولكن هناك، في معظم أن لم يكن كل المجتمعات، التزاما عاماً بجعل عودة بعض الأمور الواردة. وهذا ما يسمى مبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل.

فكرة تبادل لا يعني دائماً أن الشخص الذي يتلقى حصلت على أن يكون الشخص الذي يجعل عودة. وهذا ما يسمى تبادل متوازن أو المقيدة. وهناك أيضا تبادل المعمم، حيث يذهب العودة ليس بالضرورة إلى الشخص الذي أعطى ولكن للآخرين مرة أخرى سوف يقدمون بدورهم مثل الناس الذين ضحوا بالدم نظراً لأنهم تلقوا مرة واحدة، أو بسبب أنهم قد يحتاجون إليها أنفسهم. L vi ستروس، الأنثروبولوجيا، يمتد فكرة تبادل المعمم لتشمل ما يقرب من أي هدية، لأنه يمكن أن تكتمل دائرة للصرف. تبادل المعممة، يكتب، ينشئ نظاما للعمليات التي تقوم"بشأن الائتمان". (١٩٤٩، ص265.)

بإنشاء قاعدة المعاملة بالمثل، ثم، تبرير أساسية لطريقة عرض زعة المسؤولية الأخلاقية، الذي يعتمد على القواعد الاجتماعية بدلاً من قرارات الأفراد. هو المثال الكلاسيكي لهذا من الأنثروبولوجيا كولا الطوق، تبادل رسمي أساسا مقالات لا قيمة لها لسكان الجزر كيريوينا، الذي كان سكان الجزر للانضمام إلىها.

تجنب الرفض الاجتماعي. (موس، ١٩٢٥، ch.2) في الرعاية الاجتماعية المعاصرة، هو أفضل مثال على الأرجح الاعتراف بالمسؤوليات إلى الشعب القديم. إذا كسب الناس القديمة مستحقاتهم بما فعلوه لكبار السن، خلفاء لهم ملزمة أخلاقيا أم لا تختار أن تكون. مثال آخر هو المنظمة في المملكة المتحدة للمعاشات التقاعدية للدولة. وتدفع المعاشات التقاعدية على نظام دفع كما تذهب، من الضرائب والتبرعات من الناس الذين يكسبون حاليا. الناس الذين يدفعون للمتقاعدين الآن سيكون معاشاتهم التقاعدية المدفوعة من قبل أولئك الذين لا يزال يكسبون عندما كانوا التقاعد، من الجدير، بالمساهمات الخاصة بهم. عندما اقترحت الحكومة العمالية في عام ١٩٦٩ مخطط تقدم زيادة المعاشات في عاماً العشرين هاجم نمط أدرجت في عام ١٩٧٥ "الدولة إيرنينجسريلاتيد خطة المعاشات التقاعدية"، معاش مجتمع جديد (١٩٦٩) أنه غير أخلاقي، وتبشر بالخير أنفسنا المعاشات أكبر نفقة أطفالنا حين رفض دفع لآبائنا الآن.

جزء من السبب للقبول العام لمبدأ المعاملة بالمثل تكمن في المزايا الاقتصادية التي يمكن اكتسابها من الصرف. بالتبادل، الناس يمكن أن تتخص ص في إنتاج بعض المواد بينما تنتج الشعب التي تتبادلها مع الآخرين. وهذا يمكن أن يؤدي كلا الطرفين أن تكون أفضل حالاً من قبل التبادل. وهذا يمكن إثبات رسميا في مجموعة من الرسومات التخطيطية. نفترض أن شخصين، جاك وجيل، قادرون بأنفسهم على إنتاج كمية معينة من الملابس أو الغذاء لأنفسهم، والأكثر فإنها تنتج من أحد، وأقل فقادرة على إنتاج الآخرين. وهذا يعطي كل منها حدا، أو إمكانية إنتاج الحدود.

**الشكل ٣.١: مزايا تبادل**

إذا هم متخصصون وثم تبادل السلع، بين لهم أنها يمكن أن تنتج أكثر من أي منهما يمكن القيام به بشكل منفصل. في الرسم التخطيطي أدناه، تم تشغيل جيل رأسا على جاك. والنتيجة أن كلا منهم من الحصول على أكثر من ذلك من أنها سوف تحاول أن تفعل الأشياء بأنفسهم. ليست لهم، وحدها، يمكن أن يكون أي شيء من المنطقة المظللة. معا، يمكن أن تتجاوز حدودها الفردية. إذا كان مبدأ المعاملة بالمثل معيار، تفسير واحد هو أنه جزء من عملية مفيدة لجميع الأطراف.

هذا ما يسمى، في علم الاقتصاد، نظرية الميزة النسبية. وهناك تحفظين الرئيسية لجعل في تطبيقه للنظرية الاجتماعية. واحد هو أن المجتمعات المختلفة.

متخصصون بدرجات متفاوتة؛ وكقاعدة عامة، وهناك مزيد من الترابط في المجتمعات الصناعية. والثاني أن ما كنت تتخصص في يؤثر على الموقف الخاص بك اجتماعيا؛ تقسيم العمل في المنزل، ومع المرأة متخصصة في بعض الأنشطة والرجال في بلدان أخرى، قد تكون رشيدة اقتصاديا بل اجتماعيا القمعية.

تبادل ارتبط بقوة مع المركز. [ سمل] تشير إلى أن شخص الذي غير قادر على المثل مصنوع لتشعر بالامتنان، وزيادة التقدير للجهات المانحة على نفقته الخاصة. (١٩٥٠، ص393.) هومانس يطور هذه الفكرة الأساسية في نظرية كاملة للسلوك الاجتماعي. شخص الذي يفعل شيئا وقيمة للآخرين مكاسب التقدير. يحمل هذا التقدير بأنها السلطة، أو التأثير على الآخرين. (١٩٦١، ص288.) الشخص الذي يعطي مكاسب التقدير، ومع ذلك المركز والسلطة؛ الشخص الذي يتلقى، على العكس من ذلك، يفقد لهم. الآثار المترتبة على المستفيدين الخدمات الاجتماعية الخدمات التي إلى حد ما يعرف بالتبعية لعملائها واضحة.

نظرية هومانس مهتمة أساسا بسلوك الناس في مجموعات صغيرة، على الرغم من أن يمتد بلاو (١٩٦٤) للتعامل مع الناس في المجتمع الأوسع. القيود الرئيسية للنظرية هي، أولاً، أن يطل على أهمية التبادل المعمم، وثانيا، أن ذلك لا يمكن أن يفسر الوضع الذي التقليدية (أو المنسوبة) بدلاً من حصل أو المكتسبة. في إطار الرعاية الاجتماعية، ورغم ذلك، يوفر فكرة مثيرة لاهتمام في ما يحدث في سياق تبادل الرعاية. فكرة أن المستلمين بعض المساهمات لأنها تتلقى أمرا أساسيا لكثير من نظم الرعاية الاجتماعية. ويستخدم مبدأ التأمين الاجتماعي دفع الاشتراكات

لحماية ضد المرض والشيخوخة في مجتمعات مختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

بينكر يجادل، جميع الخدمات الاجتماعية، نظم الصرف. (١٩٧١ م ١٥٣). وحتى عندما لا توجد أية إليه رسمية مثل التأمين، قد تكون فكرة مساهمة مهمة. ويمكن حماية الأطفال أما لأن والديهم قد أسهمت في نيابة عنهم، أو لأن من المرجح أن تسهم في المستقبل. يمكن اعتبار الشعب القديم قد أسهمت من خلال حياتهم. ولكن أحد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية الذين لم تصدر مساهمة، والذين من غير المحتمل أن تجعل المرء في المستقبل مثل شخص من العاطلين على المدى الطويل من المرجح أن تتلقى خدمة أقل شأنا، تسمها.

يكتب أوتليي (١٩٨٠)، يمكن أن يعتمد تبادل الرعاية، على ثلاثة أنواع مختلفة من حيث المبدأ. أنها يمكن أن تستند في مهجرين، أو الجمعيات الخيرية. أنها يمكن أن تقوم بحقوق، وهنا سيتوقف التأثير على سواء تلك الحقوق المكتسبة (مثل الحق في استحقاقات التأمين، أو المعاشات التقاعدية) أو التبرع بها (مثل استحقاقات الرعاية الاجتماعية). وثالثاً، هناك عدد من الأحكام المتعلقة بالرعاية التي يمكن أن توفر الرعاية الاجتماعية كمقابل للفائدة للمجتمع. وهناك خدمات تعويضية، مثل إعانة العجز الصناعي أو معاشات الحرب.

وهناك الخدمات الترويجية، مثل التعليم، والتي تعتبر أن تقدم إلى المجتمع الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالفرد المتلقي لها بقدر. وهناك توجها نحو التحكم خدمات، مثل القضايا الاجتماعية، التي تهدف إلى الحصول على الفرد لتغيير من أجل الحصول على فوائد العضوية في المجتمع.

تبادل الرعاية الاجتماعية ليست، ثم تجارة بسيطة للإذلال للخدمة، حتى لو كان هذا جزء من العملية في بعض الأحيان. ولكن العديد من التبادلات المعنية من المرجح أن تنطوي على خسارة مركز. على الرغم من أن يبدو مبدأ الهدية لربط المجتمع معا، فإنه يمكن أيضا تقسيم المستفيدين من بقية. ويفسر هذا التناقض سلينس (١٩٧٤، ch.5). وهو يصف ثلاثة أنواع من المعاملة بالمثل: معمم، متوازنا والسلبية. تبادل المعمم عند إعطاء الناس دون أن تتوقع شيئا في المقابل، اعتقادا منه بأن الآخرين سوف، أو سوف، تفعل الشيء نفسه لهم. ويوجد في أغلب الأحيان في العلاقات الحميمة، مثل الأسر. تبادل متوازن المعاملة بالمثل تماما، تبادل الزيارات بين الأصدقاء أكثر بعدا من الشركاء التجاريين. تبادل السلبية البحث عن الذات وقدرة على

المنافسة. تبادل يحدد المسافة الاجتماعية: إذا هو المعمم تبادل بيننا، نحن نعلم أننا الوثيق؛ إذا كان سلبيا، ونحن لا.

ويتضح أن هناك مسافة بين الناس الذين هم قادرين على تبادل مع الآخرين على قدم المساواة، وأولئك الذين لديهم القليل أو لا شيء تقدم في المقابل.

يجلب إعادة توزيعها بين الفقراء والأغنياء الفقراء في المجتمع.

أكبر فجوة الثروة.. أكبر مساعدة يمكن إثباته ما ضروري للحفاظ على درجة معينة من الاجتماعية. (سلينس، ١٩٧٤، ص211).

وهذا يعني أن الجمعيات الخيرية، أو شيء من هذا القبيل جداً، أمر ضروري تماسك المجتمع. لكن عندما يحدث ذلك، المبدأ الذي يحكم ليس الإيثار، ولكن الصرف السلبية.

الجماعة، الذي شخص فقير جزءا، يدخل في علاقة معه، والتعامل معه ككائن. ([سمل]، ١٩٠٨ م – ٣١)

وبعبارة أخرى، الفقراء الحصول على الأعمال الخيرية، ولكن هم رفضوا وكنتيجة لذلك. الخدمات الاجتماعية التي تحمل وصمة عار.

أنه على هذا الأساس الحجة القائلة بأن وردي Titmuss تحدي لمجتمع جيد. Titmuss معترف بها عناصر المعاملة بالمثل في بلده تعمل على التبرع بالدم. هناك في جميع هذه الحركات، كتب،

افتراض غير معلن لبعض الهدايا المعاملة بالمثل؛ أن أولئك الذين يقدمون كأعضاء في المجتمع للغرباء أنفسهم (أو أسرهم) تستفيد في نهاية المطاف كأعضاء في هذا المجتمع. (١٩٧٠، ص243).

وقال أن دعم هذا الحال لمجتمع الإيثار أو ربما أكثر دقة، مجتمع على أساس الكرم، سلوك الناس على استعداد للمساعدة. دمر له المثل الأعلى لمجتمع الالتزام معا بعلاقة هدية إذا الأشخاص الذين يتلقون مساعدة موصوم، ورفض من قبل أولئك الذين يقدمون عليه. إذا كان بينكر حق حول تأثير المعاملة بالمثل، Titmuss خاطئ.

**وصمة العار:**

وصمة العار التي تنتج عن الاعتماد على الرعاية الاجتماعية عامل رئيسي في تقديم الرعاية؛ بينكر يشير إلى ذلك كمسألة مركزية في السياسة الاجتماعية. (١٩٧١ م ١٣٦) بل أنها مسألة معقدة، الأمر الذي يثير العديد من مشاكل أكثر من المعاملة بالمثل (انظر سبيكير، ١٩٨٤؛ وحجة هذا المقطع مأخوذ من هذا الكتاب).

يمكن أن يعني الوصم بالعار، في المقام الأول، سمة من سمات الشخص تسمها. ويشير إلى الوصم بالعار جوفمان (١٩٦٣)

فشل، عيب، عائقا (م ١٢)؛ سمة هو التشكيك العميق (ص13.)؛

سمة مما يجعل (الشخص تسمها) مختلفة عن الآخرين.. ومن نوع أقل من المرغوب فيه (م ١٢)؛ وديفيرينتيس المشين. (م – ٢١)

ومع ذلك، ما لم يعتبر وصمة العار كمجرد مشكلة فردية، والمرضية، هو تشويه سمعة وصمة العار بسبب البناء الاجتماعي الذي يوضع عليه. وصمة العار، وصمة عار على اسم جيدة، قد ينتج أيضا عن مواقف الآخرين. الرفض، وفقدان الاحترام والتمييز هي جميعها المشار إليها، في أوقات مختلفة، ك العار. جوفمان يوحي بأنه وصمة عار

حقاً نوعا خاصا من العلاقة بين السمة وفئة فرعية. (١٩٦٣، ص14.)

وهذا ربما يبالغ أهمية الخصائص الشخصية؛ يمكن أن تكون موصوم الناس بسبب ما يعتقد البعض الآخر أن يكون صحيحاً، على الرغم من أنه قد لا يكون.

ثالثا، يمكن أن يشير وصمة العار لمشاعر الشخص تسمها. سكوت، على سبيل المثال، كتب ما يلي:

يأتي شخص أعمى لتشعر بأن قال أنه غير مقبول تماما كشخص ناضجة ومسؤولة. كمواطن من الدرجة الثانية، أنه يجب التعامل مع الشعور بعدم كفاية التي ترافق هذا الوضع لا محالة. (١٩٦٩ م ٣٧)، وهذا غالباً على وجه التحديد المتصلة برد فعل الناس الذين يحصلون على الخدمات والمنافع، ويشعر مترددة في المطالبة أو الخجل الإذلال وكنتيجة لذلك. ٣٠% المستحقين للإعانة التكميلية، وما يقرب من نصف تلك التي يحق لها المطالبة "تكملة دخل الأسرة"، لا تتلقى فوائد ينبغي عليهم. وكثيراً ما يعزى ذلك إلى وصمة العار، على الرغم من أن

الجهل بفوائد، وانخفاض قيمة بعض الفوائد والمشاكل المتعلقة بالمطالبة أيضا دور كبير؛ وصمة العار أصح يؤخذ في الاعتبار، فايسبرود

ويقول، كتكلفة أن الناس يجب أن تتحمل من أجل الحصول على فوائد، حتى ولو أنها لا فعلا يمنعهم من المطالبة بالتعويض. (١٩٧٠، الصفحة ٧)

هذه العناصر الثلاثة سمات تسمها الناس ومشاعرهم ومواقف الآخرين جميع المساهمة في فكرة وصمة العار؛ وصعبة لفصل في الممارسة العملية. وصمة الفقر، على سبيل المثال، قد يعني أن الشخص الفقيرة سمة، وربما كان أحد أوجه قصور؛ أن الشخص مرفوض اجتماعيا، بسبب الفقر؛ وربما، أن الفقر يؤدي إلى شعور بالعار أو الفشل أو التدهور.

وهناك العديد من السمات التي يمكن أن ينظر إليها التشنيع. أولاً، هناك وصمات العار المادية بما في ذلك المرض والعجز، وكبر السن والعرق. يتم رفض الشعب جسديا لأنها تسبب التبعية، والتشويه، والنفور أو الخوف. وهناك وصمات العار العقلية، مثل المرض العقلي والإعاقة الذهنية والإدمان. مثل الوصم المادية، يمكن أن تسبب التبعية أو شعور بالتهديد الشخصي، ولكن أنها يمكن أن تكون مرتبطة بتصور أي سلوك غير أخلاقي أو التخريبية. وتشمل الوصم الفقر البطالة، الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وذات الدخل المنخفض والتشرد. يتم رفض الفقراء كما تعتمد، العقيم غير كافية، وعلى ووركشي. وهناك وصمات العار تبعية في حد ذاتها بما في ذلك الاعتماد على الخدمات الاجتماعية التي تزيد تفاقم الفقر أو الإعاقة. وأخيراً، هناك وصمات العار الأخلاقي رفض يعلق على الإخلال بالقواعد الأخلاقية التي نوقشت في السابق الفصل.

في الممارسة العملية، تتداخل هذه الوصمات، ليس فقط لأن الناس الذين هم موصوم جسديا أو عقلياً من المحتمل أن تكون فقيرة وتعتمد، ولكن لأن تأثير وصمة عار لطمس ملامح أخرى شخصية، مما يؤدي إلى معاملة الناس تسمها كما لو أنها تقع كلياً على الجانب الآخر من الحدود. وبعبارة أخرى، تسمها الناس يعاملون المنحرف، كما لو كانوا خارج النظام الأخلاقي للمجتمع. فليست في موقف اجتماعية مماثلة؛ وهناك أهمية التفريق بينهما، ليس أقلها التمييز أنها تجعل نفسها. وقد المسنين والمعاقين بشكل عام مركزا أعلى من الرجال العاطلين عن العمل أو الأمهات غير المتزوجات. في الوقت نفسه، هناك حاجز التي تفصلها عن بقية المجتمع الحدود أو شعبة أو البعد الاجتماعي.

العملية التي يحدث هذا معقد. الافتراضات حول الناس تسمها غالباً ما تكون صعبة لتبرير. الأشخاص المختلين جسديا أو عقلياً لم ينظر إليه على أنه تهديد؛ أنها لا تعتمد بالضرورة. الفقراء ليسوا بالضرورة غير أخلاقية، ولكن الفقر يرتبط عادة بالفجور، كما لو كان يجب أن يلام الشعب لفقرهم. الرابطة بين أنواع مختلفة من الوصم بالعار في حد ذاته غير عقلانية. وصمة العار يعتمد، في جزء كبير منه، على التحيز.

ومع ذلك، المساس، يستند في نفس النوع من القواعد الاجتماعية التي تقوم عليها الأخلاق. مصطلح التحيز، كما يشير بيرك، بالجوانب الإيجابية والسلبية. الناس التصرف أخلاقيا، لا لأنهم يعتقدون بعناية من خلال كل قضية أخلاقية، ولكن لأنه يتم التخلص منها لأنه قبل التنشئة الاجتماعية. يكتب،

الإخلال التطبيق جاهزة في حالة الطوارئ؛ سبق يشترك العقل في مسار ثابت للحكمة والفضيلة، ولا يترك الرجل مترددة من المقرر، الشك، والحيرة، ولم تحل بعد. المساس يجعل الفضيلة رجل عادته؛ وليس سلسلة من الأفعال غير مرتبطة. من خلال مجرد المساس، تصبح واجبة له طبيعة. (١٧٩٠، ص ص106 105).

تجدر الإشارة إلى أن هناك عملية اجتماعية أساسية في العمل هنا. الاختلافات الجسدية والعقلية خرق التوقعات، أو القواعد، وتحمل المساس. الفقر والتبعية ووصمات العار الأخلاقي أيضا انتهاكا للأعراف الاجتماعية؛ فتوقعات أنواع مختلفة، ولكن التي يتم تأسيسها من خلال التنشئة الاجتماعية بنفس الطريقة، والرد يميل إلى أن يكون مماثلة فقدان التقدير والوضع المتدني، والرفض الاجتماعي.

أثر ذلك، وفي الحالات الأكثر تطرفاً، تراكم لأنواع مختلفة من وصمات العار. واحد من الناس بلا مأوى من المحتمل أن تكون فقيرة ومعزولة بحكم حالتهم. كثيرة أيضا سوء. في دراسة استقصائية حكومة، ٣٠% الناس بلا مأوى واحد اشتكى من المرض الجسدي، ١٠% عن المرض العقلي أو الإعاقة الذهنية، ٨% المذكورة الإعاقة الجسدية، وإدمان الكحول ٣% (دريك et al., 1981 م ٣٦). بوجود مشاكل من هذا النوع يؤدي إلى القوالب النمطية حول الناس الذين لا مأوى لهم كمجموعة. رجل بلا مأوى، بحر يكتب،

أو هو ينظر إليها على أنها، عيب جسديا (ندوب، المعوقين، والمسنين ومريضة)، عقلياً (الذهانية أو خرف أو يظهر أعراض غريبة)، أخلاقيا (منحرف، والجنائية أو المدمن)، نفسيا

(تدني احترام الذات، والعدوان الذاتي عالية)، اجتماعيا (ديسافيلياتيد)، قانونا (تعامل الشرطة والمحاكم كمقيم بلد محتل وليس كرجل حر)، اقتصاديا (الفقراء، والعاطلين عن العمل)، وإيكولوجيا (يقيم في أحد أحياء التي تعيش فيها أي"شخص لائق"). (بحر، ١٩٧٣، ص ص121 120.)

قد يكون هناك بعض الأساس لهذه وصمات العار، ولكن يمتد نطاقها إلى أبعد ما يمكن تبريره بالوضع. كثير من الناس بلا مأوى واحد أيضا الشباب وصحية؛ وكانت نسبة ٨% في التعليم العالي؛ ما يقرب من نصف توجد في العمل (دريك et al., 1981). ما الخطأ معهم أنهم لا مكان للعيش.

وتمثل مشكلة الوصم تحديا أساسيا للمثل العليا للتضامن أو مهجرين أو التزامات الترا، لأن ذلك يعني أن الناس من المحتمل أن يكون رفض اجتماعيا حتى عندما تكون مدعمة ماديا بالآخرين في المجتمع. وهذا قد يحد إلى حد كبير نطاق الخدمات الاجتماعية لزيادة الرفاهية الفردية والاجتماعية من خلال السوق الاجتماعي.

# الفصل الرابع

# الحريـة

## الفصل الرابع:

## الحرية:

### ملخص

مفهوم الحرية تعني أن الشخص خال من ضبط النفس ( سلبية الحرية ) أن تفعل شيئا ( الحرية الإيجابية ")، وقادرة على جعل خيار( الحرية النفسية )؛ في الواقع هذه الأفكار لا ينفصلان، فكرة الفرد تعتمد الحرية على رأي الناس وعقلانية، والجهات الفاعلة مستقلة، وجهة نظر بديلة هو الاجتماعية، ورؤية الحرية من حيث العلاقات بين الناس، الأبوية، أوتدخل من أجل الخير شخص نفسه، يمكن أن ينظر إلي ها على أنها خرق للحرية الفردية؛ ولكن قد يكون مبررا إما لزيادة طاقة الشخص على اختيار، أو على المعايير الأخلاقية الأخرى.

الرعاية يعتمد في جزء كبير منه على اختيارات وتفضيلات الناس. ومثلت الحرية الشخصية كقيمة اجتماعية أساسية، و مصلحة الرعاية الاجتماعية، نظراً لأنها تعتبر واحدة من أهم الطرق التي يمكن أن يتحقق الرفاه. ولكن مفهوم الحرية الشخصية هو واحد يدعو للالتباس. وهناك ثلاثة مفاهيم رئيسية المتضمنة فيه. الأول هو الحرية السلبية، وهي غياب الإكراه. وقد وصف "ايزايا برلين" الإكراه

التدخل المتعمد لغيرهم من البشر داخل المنطقة التي يمكن أن تعمل. (١٩٦٩ م ١٢٢)

ويقتصر الحرية الشعبية عندما كانت هي تتدخل على سبيل المثال، عند زيارتها من قبل عامل اجتماعي، أو عندما يتعين عليهم الذهاب إلى المدرسة. وهذا لا يعني أن شخص الذي يأخذ وجهة النظر هذه الحرية لا يوافق على فكرة العمل الاجتماعي أو إرسال الأطفال إلى المدرسة؛ وهذا يعني أن هناك ثمناً للقيام بذلك، وأي انتهاك للحرية التي تنطوي عليها هذه الإجراءات لا يمكن تبريره استناداً إلى قيم أخرى.

ثانيا، هناك الحرية الإيجابية، التي يمكن فهمها على أنها سلطة للتصرف كما يختار واحدة. وهذا يعني، ليس فقط غياب القيد، ولكن القدرة على العمل. ولنأخذ حالة صبي ندعو له الآن الذي شدة معاق وغير قادر على التحرك أو الكلام. أنه يعيش في مؤسسة، وهي ترعى رعاية الموظفين الذين يعملون من أجل الروتين الخاصة بهم. بنك الاحتياطي الفيدرالي ألن، وتنظيفها والملبس، كفاءة، في الأوقات العادية. هل هو مجاني؟ بالمعنى السلبي الحرية، ولا يزال الحرة، نظراً لأنه لم يتم إكراه، منعت من القيام بأي شيء أو تداخلها مع ضمن المنطقة التي

يمكن أن تعمل. بالمعنى الإيجابي للحرية، أنه ليس مجاناً، لأنه غير قادر على ممارسة أي الخيارات.

رأي ثالث للحرية هو الحرية النفسية. وهذا يعني القدرة على الاختيار. الآن، أو تلميذ غير راغبة، قد تفتقر إلى القدرة على الاختيار، لأنهم لا يعتقدون بشكل مستقل عن أنفسهم؛ بفكرة الحرية النفسية، فإنها تكون. الآن قد تكون قادرة على الحصول درجة من حرية من خلال استمرار محاولات الاتصال والتعليم، ويستدعي هذا تشديد على الحرية النفسية. وبالمثل، أحد مقاصد مصرا على أن يذهب الأطفال إلى المدرسة لتمكينهم من القيام باختيارات إعطائهم سلطة للتصرف.

فكرة الحرية النفسية هو الخلط أحياناً مع الحرية الإيجابية (على سبيل المثال ببرلين، في تقريره الشهير مقال *مفاهيم الحرية هما*: ١٩٦٩)، ولكنها منفصلة تماما. والفرق بينهما أنه على الرغم من أن شخص قد يكون سلطة للتصرف، القدرة على اختيار قد نفسها تكون مثل سلوك المخدرات المدمن الذي إرادة أضعف من ادمانه. تخيل، علاوة على ذلك، أنه الآن لديه عقل رائعة. أنه يمتص كل شيء من حوله، وقادرة على إنشاء القصائد والقص ص، وحياة داخلية غنية ومتنوعة. بمفهوم الحرية الإيجابية، ما زال غير حرة، لأنه يفتقر إلى القدرة على

قانون والأسوأ من ذلك، حتى أقل صلاحية للقيام به كما أنه قد يختار. ولكن بمفهوم الحرية النفسية، أنه قد أيضا اعتبار الحرة، لأنه لا حرية القيام باختيارات.

الحرية، وفقا لبرلين، يتوقف على العدد من خيارات شخص لديه، كيفية الوصول إليها كل خيار، وفي الأهمية النسبية لمختلف الفرص لحياة الشخص. (١٩٦٩، صxxxix.) خيارات أقل الشخص، وصعوبة، أكثر ضعفا شخص الإكراه. من المهم الفرص التي لديهم: يشير تايلور (١٩٧٩)، وإشارات المرور انتهاك للحرية أيضا، لكن أنها ليست فقط مهمة جداً في تحديد ما إذا كان شخص ما الحرة أو لا. والقضية الحقيقية في الحرية السلبية هو مدى الناس يمنعون من القيام بالأشياء التي المسألة. حقيقة أن الناس لديها عدد محدود من الفرص إذا هو التأكيد على الحرية السلبية أو النفسية، لا يعني في حد ذاته أن لم تكن مجانية، ولكن حريتهم من المرجح أن تكون محدودة. إذا كان الضغط يقع على الحرية الإيجابية، ثم حقيقة أن الخيارات محدودة يعني أن الحرية قدرة محدودة.

على سبيل مثال نأخذ حالة مريم، امرأة مسنين ضعفاء هو فشله في حالتهم الصحية والذين تجد صعوبة أكثر فأكثر للتعامل. وقالت أنها بدأت تجد صعوبة في تذكر الأشياء؛ في بعض الأحيان تغادر الطبخ، على سبيل المثال، بعد أن قالت أنها قد انتهت من إعداد وجبة، وخطر الحريق. ماري لديه الفرصة للانتقال إلى شقة صغيرة تحت إشراف مشرف. وقالت أنها لا تريد حقاً أن الانتقال إلى هناك، ولكن لديها خيار سوى القليل، وأنها يتم الضغط على الشعب المختلفة أقاربها، طبيبها، أخصائي اجتماعي. أن زارت بسلسلة متعاقبة الناس الذين يمكن أن يساعد مع مشاكل محددة، القيام بالأعمال المنزلية لا تفعل، تقديم وجبات الطعام، أو إعطاء العناية الشخصية الضرورية، مثل قص أظافر لها. يعتمد تأثير هذا يعتبر على حريتها الشخصية في طريقة العرض التي يتم اتخاذها. من وجهة نظر الحرية السلبية، يبدو أن تقييد الحرية الشخصية مؤسفة لكنها ضرورية بغية زيادة الرفاه. فكرة الحرية نفسية يشير إلى أن المشكلة سوء ذكر ؛ ماري ليست فعلا حرة نظراً لأنها فقدت القدرة على التحكم في حياتها، والتفاصيل أقل أهمية من الملكات العقلية لها الفشل. الحرية الإيجابية، على النقيض من ذلك، يوحي بأن لها الحرية سوف يزاد بالانتقال إلى شقة بدعم قوي من الخدمات الاجتماعية، لأن ذلك سيزيد لها سلطة التصرف في المستقبل.

التمييز بين أنواع مختلفة من الحرية مفيد في بعض الأحيان، للكتاب الذين يعتبرون الحرية تميل إلى التأكيد على جانب واحد أو آخر. ومع ذلك، أنه مضلل أيضا في جوانب معينة، نظراً لأن عناصر حرية بسهولة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. ويقول ماكالوم (١٩٦٧) أن حرية جميع يتكون بالضرورة من حرية الشخص من القيود للقيام بشيء ما مما يعني أن تشارك كل ثلاثة مفاهيم للحرية إلى حد ما. الحرية السلبية، في الممارسة العملية، يجب أن تأخذ في الاعتبار الشخص القدرة على التصرف والقدرة على اختيار؛ شخص لا يمكن منعه من القيام بشيء وغير قادر على القيام به. على قدم المساواة، شخص الذي يمنع من القيام بشيء ليس لديها السلطة للقيام بذلك، مما يعني تقييد حرية إيجابية كذلك. وافتراض أن شخص المختصة بممارسة الحرية، أو قادرة على أن تصبح المختصة، المركزية على حد سواء إلى المفاهيم السلبية والإيجابية؛ وبدون ذلك، الأفكار لا معنى لها.

في الممارسة العملية، قد دعاة لأي من هذه المفاهيم من حرية قبول الآخرين إلى حد ما. ميلتون فريدمان، على سبيل المثال، يكتب للحرية باعتبارها غياب الإكراه (١٩٦٢، ص15.)، ولكن يكتب أيضا من الناس يجري حر في اختيار (١٩٨١). برلين كتب:

جداً معقول، أنه هو القول أن مجاناً إذا كان رجل ضعيف جداً تحمل شيئا يوجد بشأنها لا الحظر القانوني رغيف الخبز، رحلة حول العالم، والموارد إلى محاكم القانون وأقل من أن يكون ذلك كما أنه إذا كان يحرم له بموجب القانون.

... إذا كانت بلادي الفقر نوعا من الأمراض، التي منعت لي من شراء الخبز.. كالضعف يمنعني من الترشح، وهذا العجز لا أن يمكن وصفها بالطبع كنقص الحرية... (١٩٦٩ م ١٢٢)

على قدم المساواة، على الرغم من واحدة لا يمكن أن يكتب للناس في الفقر بأنه حر في اختيار هو طبيعة الفقر أن الناس يفتقرون إلى القدرة على اختيار أشياء كثيرة وإذا كان لها أي قوة كقيمة الحرية، القدرة على اختيار يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

## مفاهيم الحرية الفردية والاجتماعية:

التمييز بين الحرية الإيجابية والسلبية والنفسية من الصعب الاستمرار في الممارسة العملية، وبعد أن قد أخذت في الاعتبار، هناك اختلافات هامة لا تزال في المواقف التي يتخذ فيها الناس، التي تحتاج إلى توضيح. من نواح عديدة، يعكس النقاش بشأن حرية اختلاف وجهات النظر ليس فقط حول أهمية الاختيار، ولكن أيضا عن الفرد في المجتمع. وهناك نماذج الحرية الفردية والاجتماعية على حد سواء (انظر سبيكير، ١٩٨٥). حرية الفرد ينطلق من الفرضية القائلة بأن يحدد كل شخص ظروفه الخاصة. والمعيار الأساسي هو الحكم الذاتي. الأفراد أحرار إذا أقدموا على قراراتهم، لا تخضع إلا لقدراتها الذاتية. على الرغم من أن التركيز عرضه للسقوط في الحماية من القسر، المفهوم يأخذ في الاعتبار الحرية السلبية والإيجابية والنفسية. وهو يفترض أن شخص غير المقيدة، وقادرة على العمل وقادرة على اتخاذ القرارات. شخص بلا مأوى الفقراء أو ذوي الذاتي هو تحديد، وحتى يتم مجاناً .

الإجهاد في فكرة الرعاية الفردية بشأن أهمية ما يريده الشعب يرتبط ارتباطاً وثيقا بفكرة الحرية الفردية، ويرى أن ما أعرب عنه ي S مطحنة التي

على نفسه، وعلى بلده الجسد والعقل، الفرد السيادة. (١٨٥٩، م ١٣٥)

التدخل في حياة الأفراد، لصالحها أو حتى لزيادة الحرية، وليس المشروعة دون موافقتهم، لأن ذلك سيكون تدخلا في الحكم الذاتي. وأدلى بيان الكلاسيكية من هذا الرأي هو مطحنة، في مقال له "في الحرية".

أن الهدف من هذا المقال تأكيد مبدأ بسيط جداً واحد... أن الغرض الوحيد الذي يمكن حق ممارسة السلطة على أي عضو في المجتمع المتحضر، ضد إرادته، لمنع إلحاق الضرر بالآخرين. بلده جيدة، سواء المادية أو المعنوية، ليس أمرا كافياً. ... الجزء الوحيد من سلوك أي واحد، الذي قابل للمجتمع، وأن الذي يتعلق بالآخرين. في الجزء الذي يتعلق بمجرد نفسه، استقلال بلده، الحق، مطلقة. (١٨٥٩، م ١٣٥)

وهناك العديد من الحالات التي شخص واحد قد الضرر آخر، فيها أنه ليس بالضرورة أن يظن المشروعة لمنعه. كنقاط لوكاس،

إذا أنا تتنافس بنجاح للمنح الدراسية أو جائزة، وأنا على الأرجح القيام بشخص آخر من ذلك؛ إذا كنت تشتري لي البقالة من متجر واحد بدلاً من منافستها، أنا أشعر بحرمان منافستها الأرباح فإنه خلاف ذلك وجعلت. (١٩٦٦، ص174.)

وهذا التأكيد لا مطحنة المقصود. أن الشغل الشاغل ليس حقاً الضرر للآخرين على هذا النحو، لكن التدخل في استقلاليتها هو قدرتها على التصرف دون مباشرة تحول دون القيام بذلك قبل الآخرين. المبدأ الرئيسي واحد حيث تكون قيمة حرية كل فرد أهمية قصوى.

أنها للحكم الذاتي يعتبر أكثر أهمية من الرعاية الاجتماعية أنه لا يمكن تبرير التدخل لفرد خاصة جيدة. على الرغم من أن هذه النقطة المثيرة للجدل، قد يكون من الممكن التوفيق بين التدخل مع الحرية الفردية إذا كان أثر التدخل جعل الناس أكثر استقلالاً. العلاج الإجباري للناس المصابين بأمراض عقلية الذين هم خطر لأنفسهم مثال على ذلك. أنها مبررة إذا كان يعطي الشخص القدرة على جعل خيارات رشيدة. فإنه يتوقف عن أن يكون لها ما يبررها عند فإنه يحد من الحكم الذاتي مما يؤدي إلى التمييز ضبابي ولكنها هامة بين العلاج النفسي في المؤسسات.

على النقيض من ذلك، يرى النموذج الاجتماعي للحرية، حرية أساسا كعلاقة بين الناس. قدرات الشخص، والقوى والخيارات لا تتشكل في عزلة؛ أنها تعتمد على بنية المجتمع الذي جزء. الأساسية الحريات، مثل حرية الجمعية، والمشاركة السياسية، والحرية الاقتصادية يجب أن تفهم

في سياق اجتماعي. ويقول الحرية، يقذف، هو دائماً بالنسبة إلى السلطة. (١٩٣١ م ١٠٧) حيث النموذج الفردي الذي يؤكد تقرير المصير، النموذج الاجتماعي تؤكد سلطة للتصرف؛ حيث يشير نموذج الفردية إلى التحرر من الإكراه، النموذج الاجتماعي

وتشعر بالقلق مع ماكسيميسيشن الفرص للشعب الذي قد يعني تقييد تصرفات الآخرين. النموذج الاجتماعي يبرر التدخل في حياة الناس على تحريرها من الظروف المقيدة. بنفس الطريقة أن الحرية الفردية يمكن أن ترتبط بفكرة رفاه الفرد، بالمفهوم الاجتماعي للحرية التي سينظر فيها في ضوء المناقشة للرعاية الاجتماعية. يتم تعريف كل من الحرية والرعاية من الناحية الاجتماعية؛ وكلاهما بالنسبة إلى موقف الآخرين. كما هو الحال مع الرعاية، وقد يكون هناك تضارب في المصالح. ويمكن زيادة الحرية بزيادة الطاقة. المال مصدر واحد للطاقة لأن المال يجعل خيار ممكن، أكثر حرية شخص مع المزيد من المال. نظراً للقوة النسبية، على قدم المساواة، ويمكن زيادة حرية الشخص بتقليل قوة الآخرين. باري تحتج ضد هذا الرأي أن

لاستعباد أي شخص لا عادة يقال لزيادة حرية صاحب الرقيق، على الرغم من أنها تقلل من التأكيد الرقيق. (استشهد مصنع .et al، 1980، ص195.)

تايلور Gooby الردود التي تعتبر أنها معقولة تماما لوصف ملكية الرقيق كتعزيز الحرية الماجستير طالما أنها تمكنه من القيام بالأشياء التي يريد القيام به. (المرجع نفسه، ص196.)

بالمفهوم الاجتماعي، ولذلك، توفير الرعاية الاجتماعية يزيد من حرية البعض على حساب البعض الآخر.

في كلا النموذجين هذه الحرية، الحرية لا ينفصم مرتبطة بالرعاية الاجتماعية.

ويرتبط مفهوم الفردية مع الرأي القائل بأن القاضي أفضل من مصالح من المحتمل أن يكون الأشخاص المعنيين؛ المفهوم الاجتماعي يفسر الرفاه في جزء كبير كما تعتمد على القدرة على تحقيق الرفاه، وعلى الرغم من أنها ترى أيضا الارتياح للاحتياجات أساسيا للحرية. الحرية أمر أساسي لخدمة المصالح الأساسية للشخص.

## تقرير المصير في العمل الاجتماعي:

مثال على مكان هذه المفاهيم في تقديم الرعاية هي فكرة تقرير المصير في العمل الاجتماعي. لا تزال أسهم العمل الاجتماعي مع المسيحية التأكيد على الحرية الفردية، رهنا بالقيود الأخلاقية، وتطوير العمل الاجتماعي في جزء كبير من المعتقدات المسيحية من الإصلاحيين في القرن التاسع عشر. الناس يمكن أن تعمل فقط أخلاقيا إذا كانوا مسؤولين عن أفعالهم؛ وأنهم لا يمكن أن تكون مسؤولة عن أعمالهم إذا لم تكن حرة في اختيار. الحرية المهم، ثم، ليس فقط كغاية في حد ذاته، ولكن كوسيلة للعمل الأدبي. يشير بعض الكتاب إلى مفهوم الحرية المعنوية، وهي سلطة للتصرف أخلاقيا. يعني الفكرة سيلفماستيري، ولكن كي تكون حرة حقاً يجب أيضا جعل شخص الحق القرارات.

تقرير المصير إحدى سمات الرئيسية "مدونة قواعد السلوك" للاخصائي الاجتماعي؛ أنها لكل عميل لتقرر بالذات له أو ما إذا كان سيتم قبول المشورة والتوجيه لأخصائي اجتماعي. ومع ذلك، فكرة تقرير المصير، كما يقول برنشتاين (١٩٧٥) واضح جداً. يمكن أن يعني القبول بما يعرب عن الشخص يريد. يمكن أن يعني ما شخص يريد فعلا، عند الإشارات غير اللفظية وعدم اليقين وقد أخذت في الاعتبار. وقد يعني تقرير المصير تقرير المصير ضمن حدود واقعية. قد يكون رهنا باحتياجات وحقوق الآخرين؛ درجة تقرير المصير الذي يشجع ضباط مراقبة السلوك في عميل لا يشمل عموما للنشاط الإجرامي. يمكن أن يعني تقرير المصير الرشيد مصطلح الذي عرضه لإساءة المعاملة، لأي شخص يمكن أن تعتبر الرشيد عندما تقوم بفرز الأشياء التي من المفترض أن تفعل، مثل دفع فواتير الغاز، و غير عقلانية عند لم يفعلوا ذلك. وهذا قد يعني، أخيرا، بناء احترام الذات وشخصية الشخص تعزيز الاستقلالية والحرية المعنوية، بدلاً من التقيد مبدأ عدم التدخل. (وهذا هو الرأي، على سبيل المثال، التي اتخذتها بيرلمان: ١٩٧٥).

مبدأ تقرير المصير يرتبط ارتباطاً وثيقا مفهوم الحرية فردية. مل ق ي كتب أن الفرد

لا يجبرون على القيام به أو الإمساك لأنه سيكون من الأفضل بالنسبة له للقيام بذلك، نظراً لأنها سوف تجعل منه أكثر سعادة، لأنه، في رأي البعض الآخر، للقيام بذلك سيكون حكيما، أو حتى الحق حق. قد تكون هذه أسباب وجهة نظر ريمونستراتينج.

المنطق معه، أو إقناعه، أو متضرعا له، ولكن ليس لقاهرة له، أو زيارة له مع أي الشر في حالة أن يفعل خلاف ذلك. لتبرير ذلك، يجب حساب تصرف منه هو المطلوب لردع له لإنتاج الشر لبعض واحد آخر. (١٨٥٩، م ١٣٥)

ولكن حتى هذا قد يكون كبير جداً بامتياز؛ يمكن اعتبار حقيقة وجود أخصائي اجتماعي ضرب طريق إلى باب واحد تعديا على الحرية الشخصية. ويبدو مبدأ تقرير المصير يعني أن واحدة ينبغي أن لا تتدخل في حياة الناس الآخرين. في أسلوب العمل الاجتماعي واحد، عدم توجيه النصح، فإنه يعتبر غير مناسب للاخصائي الاجتماعي لتقديم أي نصيحة على الإطلاق؛ هو وظيفة المستشار لمساعدة الأفراد على التأقلم مع مشاعرهم والاعتراف والتعبير عن الرغبات الشخصية، ووضع خطط خاصة بهم ل العمل.

مبدأ تقرير المصير يعني، يجادل سوير، أن عملاء العمل الاجتماعي الحق في فشل (١٩٧٥). يحق للعملاء من اتخاذ قراراتهم الخاصة، لتحمل المخاطر الخاصة بهم، دون أي تدخل من الأخصائي الاجتماعي. وهذا يستند إلى معيارين هامة. في المقام الأول، قد يكون العميل الحق، وأخصائية اجتماعية خاطئة؛ الفكرة القائلة بأن يعرف الأخصائي الاجتماعي أفضل هو افتراض واحد لا يمكن إجراء شرعياً. عملاء من المحتمل، على سبيل المثال، لدينا فكرة أفضل ما يريدون وما يشعرون وما قادرة على من لا أخصائي اجتماعي. المذكرة التعقيبية لهذا أن الأخصائيين الاجتماعيين غالباً ما تعرف أفضل ك، في سياقات أخرى، هل الأطباء والزائرات الصحيات وضباط مراقبة السلوك أو المعلمين. في الجزء هذا يمثل المعرفة المتخص صة، والخبرة المكتسبة من حالات مماثلة؛ في جزء منه، على مفرزة العاطفية النسبية؛ وربما أهم من ذلك، تطبيق الاجتماعية القيم لأنه، حتى إذا كان الفرد الحق، وقد يكون هذا على حساب الآخرين. إذا كان الشخص الذي لحق فشل يعني، على سبيل المثال، طويلة الأجل من الاعتماد على استحقاقات الرعاية الاجتماعية، على الأقل يمكن القول ما إذا كان يمكن أن يكون للشخص حرية الاختيار على حساب الآخرين. والمعيار الثاني هو أن الناس بحاجة إلى جعل القرارات الخاصة بها من أجل تطوير الحرية الأخلاقية؛ أنها العملية التي تعلم أنها لاستخدام وقيمة الحرية. هذا حجة قوية؛ الاعتراض الرئيسي لذلك أن الحق في الفشل يجب، ليكون من المجدي، يشمل أيضا سلطة لتحقيق النجاح. وهناك طرق أكثر إيجابية لمساعدة شخص ما في الجزء السفلي من حفرة عميقة من أن أقول له وحر تماما في محاولة لتسلق بها.

مفهوم تقرير المصير يكمن في وضع مفهوم للحرية الفردية التي يرى الفرد كفاعل عقلاني والمتمتعة بالحكم الذاتي. ويوفر مفهوم الحرية الاجتماعية نهجاً مختلفاً. قدرات الشعب وتتشكل في سياق اجتماعي، وأنه من غير المؤكد ما إذا كان يمكن أن ينظر إليها كأفراد مستقلة تماما. الفقر أو الإجهاد قد تشل شخص. ولكن غالباً ما تكمن الأسباب لهذه المشكلة خارج الفرد، ومن غير الواقعي لعلاج شخص كتحديد الذاتي الكامل الذي هو ضحية للظروف. ويلدينغ وجورج (١٩٧٥) مهاجمة نهج فردي، متجاهلاً الحقائق الاجتماعية وتقييدا للحرية، لأن في رفض الاعتراف بهذه القيود فإنه يحرم أيضا الخطوات اللازمة للتعامل معها. وينعكس هذا الموقف في العمل الاجتماعي بدرجات متفاوتة. نظرية النظم محاولة لمعرفة الأفراد في سياق بيئتهم الاجتماعية؛ مهام الأخصائي الاجتماعي هو تحديد التأثيرات الرئيسية والإعدادات التي قد يكون من الممكن لإحداث التغيير. العمل الاجتماعي الراديكالي (انظر بيلي، الفرامل، ١٩٧٥) ترفض تماما نهج فردي؛ الأخصائيون الاجتماعيون يجب، يجادل به دعاة، تسعى إلى تشجيع التغييرات في بنية المجتمع.

نظراً للمشاكل التي لا تنبع من الفرد، أي الحل الذي يسعى إلى التعامل مع المشاكل على أساس فردي محكوم عليها بالفشل.

مبدأ تقرير المصير له بالتأكيد تعدل إلى حد كبير إذا كان لها أن تنطبق على ممارسة العمل الاجتماعي في جميع. وتم تشكيل الكثير من الناحية النظرية من اهتمام بالمشاكل العاطفية للبالغين. العمل الاجتماعي في بريطانيا إلى حد كبير مقيداً بالمسؤوليات القانونية التي تم تمريرها إلى "إدارات الخدمات الاجتماعية". مجموعات العملاء الرئيسيين هم الأطفال المعرضين للخطر من المسنين إساءة المعاملة أو الإهمال، والمجرمين، والأشخاص المعاقين جسديا والمعاقين عقلياً والمرضى العقليين. ما لم تكن القضية يحدث في واحدة من قليل من الإعدادات المحددة على وجه التحديد، أو يؤثر على عميل موجود، الأخصائيين الاجتماعيين ليست مسؤولة عن مشاكل مثل الاضطراب العاطفي أو الطلاق؛ قد يكون من الصعب ضمن القيود المؤسسية للقيام بأي عمل في مجالات مثل تعاطي المخدرات أو الانتحار. تميل هذه المشاكل يمكن معالجتها كلما سنحت الفرص أخصائي اجتماعي طبي قد تعلم محاولة انتحار في المستشفى، وإذا كانت محظوظة بيوم أو يومين قبل المريض .

خرج أو تترك للقطاع التطوعي. في الأخرى عمل الأخصائيين الاجتماعيين، ومن الواضح أن معظم في الاختبار، دور العامل قد يتضمن درجة من السيطرة على الإجراءات للعميل. وعلى الرغم من أن معظم الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع الأطفال المعرضين للخطر وسوف نرى الأسرة، ليس فقط الطفل، موكلهم، وقضاء الكثير من الوقت مع الكبار، من الواضح أن هناك حدا لدرجة الاستقلال التي يمكن أن تتاح للآباء والأمهات الذين هم عرضه لإساءة المعاملة أو الإهمال الطفل. أثر هذا القيد من المسؤوليات للحد من سلطة الأخصائيين الاجتماعيين لتطبيق مبادئ أكدوا في تدريبهم، وتطبيق أساليب مختلفة والمبادئ، بما في ذلك مدى عميل مسموح تقرير المصير، وتميل إلى أن تكون مجزأة وغير متناسقة.

## النزعة الأبوية:

إذا كان أحد يرى الرفاه أن يكون حق أخلاقيا، ثم يبدو أن الحق، على وجه هذه المسألة، أن تفعل شيئا مما يفيد الناس طالما أنها لا تضر الآخرين.

غير أن الحجج لمطحنة على الحرية الفردية التي هي صدى، على سبيل المثال، بروبرت ودواركين (١٩٧٤) يعني أن الناس ينبغي أن يكون قادراً على اختيار عدم تلقي الرعاية الاجتماعية؛ أكثر من ذلك، أنهم أحرار فعلا إلحاق الضرر بأنفسهم إذا كان يحلو لهم. ويبدو الموقف المتطرفة. الرعاية الاجتماعية، على الأقل جزئيا، مرتبط بما يريده الشعب، ومبدأ الموافقة في رعاية مقبول على نطاق واسع بأهمية. يجب المطالبة بالضمان الاجتماعي التي سترد. يمكن للناس الذين لا يوافقون على بعض أشكال الرعاية الطبية مثل "العلماء المسيحية" ترفض المعاملة. الرعاية الصحية إلزامية إلا عندما يعتبر الفرد غير قادر على الامتناع عن الموافقة، وقد أنشئت مؤخرا سلطة المرضى العقليين في رفض العلاج بموجب "قانون الصحة العقلية" عام ١٩٨٣. على قدم المساواة، على الرغم من ذلك، هناك من طلب أمثلة لتوفير الرعاية الاجتماعية فيها بعدم موافقة الناس الذين يستفيدون، أو حتى (في حالات مثل توفير إمدادات المياه أو التشريعات لإزالة المساكن غير الصالحة) التي يوجد عنصر من عناصر الإكراه.

ويعرف مبدأ القيام بهذه الأمور للناس دون موافقتهم الأبوية. يكتب مارشال:

أنه سيكون من غير شريفة التظاهر بأنه لا يوجد حول قرارات سياسة الرعاية الاجتماعية شيئا جوهريا الاستبدادية أو.. أبوي. (١٩٨١ م ١٠٩)

الأبوية كلمة تحقير، لكنه يمثل مجموعة شعر بشدة من المعتقدات الأخلاقية. أن تتخذ مثالاً بسيطاً، تخيل أن كنت قد انخفضت بشكل غير متوقع على صديق. لا يوجد جواب عند الباب، بل أنها غير مقفلة، وتذهب. تجد صديقك ممددا على الأريكة. على الطاولة هناك زجاجة فارغة من حبوب منع الحمل، ومذكرة التي تقول أريد أن أموت. يرجى ترك لي وحدة. ماذا كنت ستفعل؟ إذا كنت لا تترك هناك، كنت تعمل باتيرناليستيكالي. إذا كان يتم تبرير التدخل الخاص بك، أنها للاهتمام الخاص الرفاه صديقك أكثر أهمية من صديقك حرية اختيار (أو لنكون أكثر دقة، لصديقك السلبية الحرية. من وجهة نظر الحرية الإيجابية، أعتقد أن الحجة التي يمكن إجراء أن الانتحار وتنفي الحرية، نظراً لأنه يرفض أي قوة أخرى لاختيار؛ ولذلك، أنها ليست خياراً يمكن أن يكون شرعياً المختار، يعني الأبوية في شروط السياسة، القواعد التي تقيد الشعب لمصلحتها الخاصة(1979) Dworkin يميز الأبوية نقية وانجاس. الأبوية نقية وتشمل تلك التدابير التي تعود بالفائدة المباشرة شخص مقيد: مثال فلوريديسيشن للإمداد بالمياه. الأبوية النجسة فيها شخص آخر يقتصر على منع الناس من إيذاء أنفسهم، مثل القيود المفروضة على القمار المنشآت.

علاوة على ذلك، يميز فينبيرج (١٩٧٣) والنزعة الأبوية التي تمنع الضرر بالذات، الذي يسميه الأبوية القانونية، من النزعة الأبوية التي فعلا يستفيد الفرد، الذي هو الأبوية المتطرفة. هذه الفئات، مع تصنيف ل Dworkin، تساعد على تحديد بعض الأبعاد للنزعة الأبوية. يوفر الجدول التالي أمثلة :

| الجدول ٤ ١: أشكال النزعة الأبوية | | |
|---|---|---|
| | نقية | النجسة |
| القانونية (منع الضرر) | تشريعات التقاعد | تراخيص المشروبات الكحولية |
| المتطرفة (فائدة إيجابية) | المعاشات الحكومية | الأجر القانوني(أرباب العمل ملزمون بدفع للمرضي) |

وترد تبريرات لسياسات التسلط من (دورنك،1981) وهناك الحجة القائلة بأن الناس بحاجة إلى سياسات بالنيابة عنهم بسبب الجهل بالعواقب المحتملة. بذلك، على سبيل المثال، لحماية الناس من انتشار المرض وتنفذ السياسات لأن الخبراء تعرف بشكل أفضل. هناك رأي أن الناس قد ضعف الإرادات وتتصرف بشكل غير معقول، على الرغم من أنهم يعرفون أنهم لا ينبغي، إلا إذا كان شخص ما يقول لهم ما مثل يرتدون الخوذات الدراجات النارية أو أنه لا بالنسبة لهم مثل توفير الرعاية الطبية أو التأمين ضد الدولة. هذا يمتد إلى دفع استحقاقات عينية لأن الناس من المحتمل أن تنفق النقدية غير حكيم في الولايات المتحدة، أو قسائم ملابس في بريطانيا؛ تجدر الإشارة إلى أن أي حكم من السلع التي يمكن أن تدفع لفي سوق القطاع الخاص، مثل الغذاء والتعليم والسكن، يمكن التفكير فيه باعتباره الأبوية (القضية هو الذي أدلى به سيلدون، ١٩٧٧). وهناك أيضا قضية أن الناس قد يكون مريضا في وضع يمكنها من اتخاذ القرارات الخاصة بها الشخص الذي حاول الانتحار ربما يعاني من الضغط النفسي الذي يضعف حكمهم. شكل متطرف، يؤخذ هذا الرأي عند الناس تقلصت العقلانية على سبيل المثال عن طريق المرض العقلي أو الإعاقة الذهنية وتعتبر غير قادرة على اتخاذ القرارات بأنفسهم.

يمكن إضافة عدد من المزيد من المبررات لقائمة للأسباب. واحد أن الناس لا ينبغي أن تكون أزعجت مع اتخاذ بعض القرارات. شخص الذي أجرا جيدا يمكن أن تذهب إلى محاسب لتقديم المشورة حول الشؤون المالية؛ شخص فقير يذهب إلى مركز حقوق الرعاية الاجتماعية. سوف يكون للشخص مع المحاسب كل شيء الاعتناء بها.

مركز حقوق الرعاية الاجتماعية ربما تشجع الناس على مساعدة أنفسهم، في التقليد أفضل من تقرير المصير مما يعني العملاء للقيام بالكثير من العمل. قد يكون الأبوية لإزالة المخاوف من حياة الناس، ولكن هذا ليس في حد ذاته غير مرغوب فيها. يجب أن يكون التحفظ الرئيسي أن يحتفظ العميل التحكم النهائي الذي هو نفس الشيء كالاضطرار إلى اتخاذ القرارات لا تعمل على الإطلاق. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون النزعة الأبوية، كما يجادل ويلي (١٩٧٨)، تتفق مع يريد أي شخص.

يمكن اعتبار النزعة الأبوية نظام اجتماعي نظام استدعاء بعض النقاد الدولة مربية، كما لو كان هناك شيء خاطئ مع الدولة حماية الناس. سيلدون يكتب:

إذا كان لديك خيار في أنفاق المال الخاص، سوف يمكنك النفايات دون داع عندما الخاص بك الأطفال بحاجة إلى التعليم وحاجة زوجتك إلى طبيب؟

إذا لم يكن الأمر كذلك، ماذا سوف يجعلك تعتقد الناس الآخرين؟

إذا أنها لن، لماذا لا نعطي المال للأشخاص الذين في حاجة إليها وترك الجميع مجاناً في الإنفاق عليه؟ (١٩٧٧، الغطاء) وأسباب الآخرين قد ينفقون أموالهم في أشياء أخرى وأن كنت قد أن الناس عقلانية تأخذ المخاطر؛ أنها مقامرة ضد عدم اليقين، قياس تكلفة الحالية معينة ضد استحقاقات غير مؤكد في مستقبل. هذا لا يعني أن المخاطر المرغوب فيه؛ فهو يعني فقط أن وجودهم هناك. وقد يبدو الخطر طفيف جداً للحماية؛ تكلفة التأمين قد يبدو غير منصف لشخص المخاطر الشخصية التي أقل من الأشخاص الآخرين. ولكن ما هو غير مؤكد لفرد، ضمن سياق اجتماعي، أكثر بكثير من بعض: سوف تكون بعض الأشخاص المعوقين، وبعض الفقراء، وبعض المشردين، حتى إذا لم نفعل ذلك، وتعرف تحديداً الذين سيكونون في البداية. الحرية في أنفاق المال كما يختار واحداً فقط سطحي المرغوب فيه؛ فإنه ينشئ الخيارات براثن الفقر من جراء المرض وكبر السن. جزء من الغرض من الرعاية الاجتماعية الحد من الحاجة إلى أخذ هذه المخاطر داخل مجتمع ككل. بعض التقييد هذه الحرية درجة من الأبوية.

- ضروري للحياة الجيدة.

وثالثاً، قد تزيد الأبوية الحرية. الحرية ليست فقط الحرية السلبية، غياب التدخل؛ وهو يشمل المفاهيم الإيجابية والنفسية. قد يزيد تسلط السلطة للشخص أن يختار، أما بوضع الأسس المادية التي تعتبر ضرورية لإقامة حكم ذاتي في المجتمع، أو بتنمية قدرة الشخص على الاختيار من خلال التعليم. فإنه يتوقف عن أن يكون له ما يبرره في هذا الميدان عندما أنه يحد من حرية مما يؤدي إلى التمييز بين التعليم والتلقين.

أخيرا، قد تكون النزعة الأبوية الشيء المعنوي للقيام. إذا كانت الرعاية الاجتماعية الحق، فإنه لا بالضرورة يتوقف عن أن يكون الحق فقط لكائنات المستلم لأنه. عندما يختار شخص للقيام بشيء ومدمر للرعاية الاجتماعية مثل محاولة الانتحار، أو رفض العلاج الطبي هناك قد يكون اتجاها لاتهام شخص العقلانية تقلص كذريعة القيام بالشيء المعنوي على أي حال. وفي هذه حالة أهمية الرعاية الاجتماعية يجب أن يكون متوازنا ضد الاختيار الفردي، وهو إلا إذا كان الاختيار الفردي ويعتبر العليا التي تفوق الرفاه سوف ابدأ عليه.

# الفصل الخامس

# الحقوق

## الفصل الخامس:

## الحقوق:

### ملخص

الحقوق هي القواعد التي تحمي الحريات أو فرض رسوم على أشخاص آخرين. طريقة عرض واحدة للحقوق هو أن الناس لهم عندما يقفون على الاستفادة من التزامات الآخرين تجاههم؛ آخر أنها يمكن أن تختار شرعياً ما سيفعله الآخرون. قد تكون حقوق خاصة لبعض الناس، أو عامة، تطبق على الجميع. مثل الأخلاق، التي تم تعريفها اجتماعيا في الممارسة، وحقوق حتى الإنسانية، الذي يبدو في البداية تنطبق على الجميع، تفسر بشكل مختلف عن الأطفال، على سبيل المثال، من الكبار.

المواطنة أساس لحقوق الفرد في مجتمع. الحقوق الإيجابية عندما تكون قابلة للتنفيذ، والكثير من قيمة الحقوق أنها تتطلب الناس على التصرف بطرق معينة بغية زيادة الرفاه الاجتماعي.

الحقوق، مثل الأخلاق، هي القواعد التي تحكم العلاقات الاجتماعية. عندما يكون شخص لديه حق، فإنه يؤثر على الطريقة أن الآخرين يجب أن تتصرف. العديد من الحقوق التي تتوافق مع مباشرة للواجبات، وبن وبيترز القول أنه بشكل عام، إذا كان لدى واجب تجاهك، ثم لديك حق ضدي. (١٩٥٩، ch.4) ولكن ليس جميع الحقوق يمكن وصفها بسهولة مثل هذا. حق الكلام عقل واحد، على سبيل المثال، يعني أي التزام واضح على الآخرين–ليس لديهم للوقوف هناك والاستماع. وعلى الرغم من أنني قد تعترف التزام أخلاقي أو واجب الصدقة، وهذا لا يعني بالضرورة أن أي شخص لديه حق ضدي إذا أخفقت في إعطاء عليه.

وهفبيلد يشير إلى أربعة أنواع مختلفة من الحقوق: المطالبة بالحقوق والحريات، والصلاحيات والحصانات (١٩٢٣، استشهد بويلي، ١٩٨٣، ch.7). حقوق المطالبة بالحقوق التي تنطوي على واجبات على الآخرين. على سبيل مثال قد تكون المطالبات المتعلقة باستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ ويمكن استئناف قرارات ضد إذا كان بحق ولا يدار بشكل صحيح. الحريات لا تعني واجبات واضحة، بل أنها قد منع أنواع معينة من العمل بواسطة أشخاص آخرين–مثل الحق في حرية التعبير، أو الحق في رفض دخول الأخصائيين

الاجتماعيين إلى الوطن. صلاحيات تجعل من الممكن للناس للقيام بالأشياء التي لا يستطيع الآخرون. رخصة قيادة مثال بسيط؛ يمكن توسيع الفكرة، مستقيم، إلى أنواع أخرى من الترخيص، مثل الترخيص بتشغيل دار للرعاية خاصة. وقد يقال أيضا تشمل حقوق الوالدين على الأطفال. أخيرا الحصانات إعفاء شخص من الواجبات التي تنطبق على الآخر الناس.

الأشخاص المعوقين بالحصانة من مواقف القيود التي تنطبق على الآخرين. الإعفاء الضريبي هو آخر يمكن القول أن الحصانة على الرغم من أنه يمكن أيضا اعتبار مطالبة حق. ليس واضحا دائماً الذي يندرج تحت حق هذه الفئات: ما، على سبيل المثال، هو الحق في العمل؟

نطاق الحقوق، مدى التي هي الصلاحيات الممنوحة لهم والواجبات المفروضة، وغالباً ما تكون غير مؤكدة. هناك طريقتان الشائعة لوصف طريقة عمل حقوق. هارت (١٩٥٥) وتجادل بشكل صحيح، وأعتقد أن الحرية هي أبسط حق.

الحريات والصلاحيات والحصانات جميع أشكال الحرية السلبية أنها تؤكد عدم التدخل؛

حقوق المطالبة، أيضا، تعتمد على شكل من أشكال الحرية السلبية، نظراً لأنها

تفترض منطقياً أن الشخص الذي ملزم بالوفاء بالمطالبة حرة في أن تفعل الأشياء إلا في حال وجود مطالبة. وبالمثل، حقوق مختلفة قد تكون وسيلة لتأكيد حرية إيجابية. القضية المركزية لحقوق المطالبة أن على الرغم من أنها تحد من حرية البعض، أنها تزيد من القدرة على التصرف من الآخرين. هذا التشديد على مطالبات حرية الفكرة القائلة بأن الناس يجب أن تكون قادرة على استخدام والتحكم بحقوقهم. هذا جوهر نظرية العرض، والإرادة أو السلطة الأولى. شخص له حق ضد آخر عندما قال أنه يمكن اختيار شرعياً لتغيير الطريقة التي يجب أن يتصرف شخص آخر. وقد يوحي ظاهرها، أن الأطفال لا تملك حقوق ضد العاملين الاجتماعيين، لأنهم لا يعتبرون قادرين على اختيار ولأن تقع على أن من واجب العاملين الاجتماعيين في الوقت الذي تراه مناسباً. على الرغم من أن هذا لا يعني أن طفل لا يمكن أن يكون مطالبة مشروعة. ويقول هارت أن حق يستتبع وجود مبرر أخلاقي للحد من حرية شخص آخر وتحديد كيف أنه ينبغي أن تعمل. (١٩٥٥، p.183)

الاختبار هنا ليس أن يختار شخص، أو حتى أنه يمكن أن يختار شخص؛ المعاقين عقلياً وجسديا شخص غير قادر على الاعتراض على طريقة معاملته لا يزال شرعياً يحق لكائن.

الاختبار واحد من مبرر أخلاقي يجب أن يكون شخص اختياراً؟ وعلى هذا الأساس، يمكن أيضا أن الأطفال في هذه الظروف لا يزال يمكن أن يقال بحق.

الاعتراض الرئيسي لنظرية الإرادة هو أن هناك الحالات فيه نحن نتحدث عن الحقوق ولكن لا خيار لها في هذا الشأن-لاسيما الحق التعليم. إذا كان طفل له حق في أن يتعلم، وهذا يعني الاختيار، يمكن أن يكون هناك واجب الالتحاق بالمدرسة؟ جواب ممكن واحد لهذا الاعتراض أن ليس هناك واجب على الطفل للالتحاق بالمدرسة؛ الواجب، في بريطانيا على الأقل، يقع على عاتق الوالدين؛ ولكن هذا لا تتعامل مع هذه النقطة، لأن الطفل لا يزال تحت الإكراه وقد لا توجد مطالبة لأي خيار في هذه المسألة. يمكننا القول أن التعليم شرط أساسي للحقوق الأخرى دون ذلك، سوف يحرم طفل من الخيارات الأخرى لاحقاً-ولكن سيكون من الغريب، في اختصاصات نظرية الإرادة، للحديث عن التعليم كحق من الحقوق في نفسها.

تسمى طريقة العرض الثانية نظرية المنفعة أو الفائدة. وفقا لهذه النظرية، هو شخص لديه حق عند شخص آخر لديه التزام تجاه له من الذي يقف لصالح. بهذه الحجة، يكون الأطفال حق في الحماية من آبائهم بالأخصائيين الاجتماعيين السلطة المحلية، لأن الأخصائيين الاجتماعيين ومن واجب حمايتهم. حجة مماثلة من قبل كامبل (١٩٨٣). ويحتج بأن الحقوق هي أساس في المصالح: حق مصلحة يحميها النظام. والاعتراض على نظرية المنفعة هو منطقي واحد. يجوز إلزام شخص واحد آخر لمساعدة ثالث: يتطلب A ب إلى واجب مساعدة جيم ب ج، المستفيد، لا بل إلى ألف. هذا ويوجد في الممارسة العملية في تشغيل الصناديق الاستئمانية الخيرية. الأمناء قد يكون واجبا لمساعدة الفقراء، ولكن لا شخص فقير معين له حق في الحصول على هذه المساعدة. (هذه الحجة ويمتد إلى المسائل المتعلقة بالفصل ٣؛ والتزامات أخلاقية من الإيثار لا تكفي لإنشاء الحقوق الاجتماعية. إذا كانت الحقوق المكتسبة، البعض الآخر على الاعتراف التزام مباشر؛ قد تكون هناك، ثم، شعور الذي قد حقوق المكتسبة من خلال شكل من أشكال بالمثل.)

أيا من هذه النظريات ليس، ثم، مرضيا تماما. قد يكون أن الحقيقة تكمن في نوعا من الحل الوسط بين نظريات مختلفة؛ قد يكون أيضا أن النظريات غير مرضية لأن فكرة حقوق يضاعف عدد من المفاهيم المختلفة. نداء نظرية المنفعة أنه يساعد على إرساء أساس

للمطالبة بالرعاية الاجتماعية كحق من حقوق؛ نظرية سوف تشدد على أهمية اتخاذ قرار لنفسه. كلا لديهم، ثم، أساس أخلاقية متميزة، لا أهمية للمدافعين عنهم بهم التحليلية السلطة.

## أساس الحقوق:

المطالبة إلى حق هو واحد قوي. وتتدرج الحقوق، وبصفة عامة، في فئتين الرئيسي: الحقوق المعنوية والحقوق الإيجابية. شخص يحمل حق الأدبي عندما قال أنه أو أنها مطالبة أخلاقي أو مبرر لمسار العمل. حق إيجابي هو واحد وواجب التنفيذ قانونا.

قد تكون حقوق إيجابية أيضا الحقوق المعنوية، ولكن هناك حقوق إيجابية لها أساس أخلاقي غير مؤكد جداً من الممكن أن تأخذ بشكوى ضد طبيب عام لسلوك الطبيب الإغاثة–والحقوق المعنوية التي لديها لا وسيلة فعالة لإنفاذ القوانين، مثل الحق في العمل.

قد تكون الحقوق المعنوية خاصة أو عامة. حقوق معينة تكون محددة لفرد–مثل الوعد بالفرد ليكون وعد أبقى. حقوق عامة تنطبق على الجميع، أو في الأقل كل فرد في فئة (مثل الأطفال أو الآباء أو شخص مريض عقلياً). ويمكن اعتبار هذه الحقوق العامة الطبيعية أو الاجتماعية. ويقال أن الحقوق الطبيعية أن تكون الحقوق المعنوية للأفراد والتي توجد بحكم طبيعتهم. الحقوق الطبيعية التي تنطبق على الجميع في بعض الأحيان يشار إلى حقوق الإنسان؛ لكل فرد منهم بحكم إنسان. وتشمل، على سبيل المثال، يفترض الحق في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة في "إعلان" استقلال الولايات المتحدة. وافقت على "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" بالأمم المتحدة ويمتد هذا إلى الغطاء

> الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق لا غنى عنها لكرامته [الفرد] والنمو الحر لشخصيته. (المادة ٢٢)، ومستوى معيشي كاف للصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس، والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. (المادة ٢٥(١))

كرانستون (١٩٧٦) وتعتقد أن نطاق حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون شرعياً مددت بهذه الطريقة. يمكن إلا أن حق حق الإنسان إذا كان عمليا. شخص لا يمكن أن يكون حقاً لما هو مستحيل، و الرعاية الطبية، على سبيل المثال، لا يمكن توفيرها إلا تحت بعض الظروف

الطارئة، تبعاً لطبيعة المرض، وعلى القدرة التقنية للممارسين الطبيين. يمكن أن يكون هناك لا الحق في استبدال مفصل الورك قبل استبدال مفصل الورك وأصبح ممكناً. يجب أن يكون حق من حقوق الإنسان تنطبق على جميع الناس في جميع الظروف، أو عالمية. لا يمكن أن يكون الحق في أيام العطل المدفوعة الأجر حق من حقوق الإنسان، لأن الجميع لا يعمل. وحق من حقوق الإنسان يجب أن تكون ذات أهمية قصوى، وكرانستون لا أعتقد أن الاجتماعي والحقوق الاقتصادية.

واتسون (١٩٧٧) ينتقد معايير كرانستون صارمة جداً . اختبار العملي أيضا على نطاق واسع؛ بدلاً من ذلك، فإنه ينبغي شرط عام نفعل ما بوسعنا. توفير الرعاية الاجتماعية، يكتب، أهمية قصوى وجهة نظر أشارك، مشوب حق في الحياة دون الشروط، مثل الغذاء والمأوى، والتي تساعد على جعل الحياة صالحة للعيش. و عالمية تقييدية للغاية؛ العديد من الحقوق، مثل الحق في محاكمة عادلة، تتوقف على الظروف الخاصة لمجتمع معين، والحق في الضمان الاجتماعي أو العمالة تتأثر باعتبارات مماثلة.

ويبدو كرانستون في الإصرار على عالمية تشير إلى أنه يرى حقوق الإنسان طبيعية، جزءا لا يتجزأ من حالة الإنسان. إذا كنا نرى حقوق كنظام من القواعد الاجتماعية، لا يمكن أن يكون لفرد حقوق خارج المجتمع. أنها فقط إذا الحقوق تعتبر شيئا الكامنة في الفرد–موقف الذي اتخذته لوك (١٦٩٠)، وطريق ودواركين (١٩٧٤) أنها يمكن أن توجد المطلقات من سياق اجتماعي. قد تكون الحقوق التي تنتمي للجميع في حالة معينة–مثل حقوق لدعم في سن الشيخوخة، وإلى حد أدنى من دخل، أو للرعاية الصحية الطبيعية، ولكن من المنطقي أكثر أن نراهم كما اجتماعيا مصممة لأنها تعتمد على مجموعة من الظروف الاجتماعية. وهذا لا يعني أن الحق في الرعاية الاجتماعية لا يمكن أن تكون حقوق الإنسان، ولكن بدلاً من ذلك أن حقوق الإنسان في حد ذاتها الاجتماعية في شكل من الأشكال؛ ونحن الاجتماعية الحيوانات.

**حقوق الطفل:**

مسألة الحقوق للأطفال يثير عددا من المسائل الخاصة. فرانكلين (١٩٨٦) يحدد أربع فئات رئيسية لحقوق الأطفال.

في المقام الأول، هناك حقوق الكبار قد تكون أيضا–مثل الحق في الحياة أو الحرية أو السعي لتحقيق السعادة. ولكن حقوق الأطفال غالباً ما لا معادلة لتلك التي للكبار. لا يستحقونها للتصويت، العمل، مغادرة المنزل، للزواج أو علاقات جنسية. هذه الخيارات والفرص محدودة إلى حد كبير.

ثانيا، أن الأطفال الحق في الرعاية الاجتماعية. في بعض النواحي، هذه الحقوق الحال بالنسبة للبالغين؛ وهي تشمل الحق في الغذاء والمأوى، والرعاية الصحية، ومن الضروريات الأساسية للحياة. بالضرورة، هذه الحقوق يجب أن تفسر في ضوء الظروف المحيطة بالأطفال، وهم بشكل عام يرجح أن تعتمد على البالغين. في الممارسة العملية، ومع ذلك، هو غالباً ما اتخذ هذا تشير إلى أن حقوق الطفل حقوق نوع مختلف. إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (١٩٥٩) يحدد حقوق الطفل صراحة في شروط مختلفة إلى الكبار:

> يحتاج الطفل، للتنمية الكاملة والمتناسقة لشخصيته، والحب والتفاهم. أنه، حيثما كان ذلك ممكناً، يكبر في الرعاية وتحت المسؤولية من والديه، وفي أي حال في جو من المودة والأمن المعنوي والمادي. ... (المبدأ ٦)

لم ترد أي إشارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الكبار إلى الحنان، الحب، الأمن التفاهم أو الأخلاقية–وهذا لا يعني أن حاجتها أقل.

التمييز بين حقوق الطفل ويعبر عن الكبار، ومن الواضح أن المقبولة عموما الفروق الاجتماعية في مركزها. ولكن إذا كان كلا النوعين من الحقوق الإنسانية، فهذا يعني فعلياً وهناك فئات مختلفة من إنسان. وهناك أسباب لماذا الأطفال والكبار، كفكرة عامة، تعامل بشكل مختلف. وتتعلق الفئة الثالثة فرانكلين حقوق الحماية. يعامل الطفل الضعيفة شكل خاص سبب عدم نضجه البدني والعقلي (في ديباجة إعلان الأمم المتحدة). هذا حجة أبوية. فريمان (١٩٨٣، pp.256–257) يعطي حالة ملفتة للنظر للنزعة الأبوية في حالة الأخضر ريكي من ولاية بنسلفانيا، طفل ستة عشر عاماً مع العمود الفقري منحنى الذي يتطلب عملية لمنعه من أن يصبح طريح الفراش بشكل دائم. والدته، وشهود يهوه، رفض

الموافقة على نقل الدم اللازمة للعملية. المحكمة استشارة الرأي الصبي؛ أنه اتفق مع والدته، وقررت المحكمة عدم المضي في العملية. ويقول فريمان أن الطفل حرم من الفرصة لما يسمى قاضي مخالف أي مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية. الطفل لم يكن قادراً على ممارسة بحكم مستقل، وقراره منعه من أي وقت مضى قادراً على القيام بذلك. الحال بالنسبة للتدخل–الأبوية الليبرالية–فإنه سيزيد من حرية الطفل.

هذا، ومن الواضح أن موقف المثيرة للجدل، لأن ذلك ينطوي على القيود المفروضة على كل من الأم والطفل. ولكن يمكن تمديدها المبادئ فإنه يثير أيضا خارج نطاق الأطفال؛ هناك الكبار الذين ضعيفة وغير ناضجة، والكبار هم أيضا عرضه الإهمال والقسوة والاستغلال (المبدأ ٩). يمكن تطبيق نفس القضية يكاد يكون من المؤكد للناس الذين هم عقلياً أو المعوقين عقلياً. ربما ينطبق على كثير من الناس القديمة، ويمكن القول بأن يمكن أن تمتد لتشمل هذه المسائل، مثل القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية، وفيه الناس كثيرا ما ليست مختصة القاضي، وترك للمتخصصين.

ويقول هاريس أن لم يكن هناك وسائط للمعاملة التفضيلية للأطفال التي لا يمكن توسيعها للبالغين، وأنه ينبغي أن يعامل الأطفال يساوي بالغين. وهذا لا يعني أنها ينبغي أن تعامل نفسه، ولكن لها نفس الحقوق.

> إذا كان الأطفال تعتبر مساوية للكبار، ثم يحق لهم الحق في المساواة في الحماية، كما يجري الحق سيظهر نفس القلق واحترام الكبار. ... لنعتبر الناس على قدم المساواة أن تتخذ موقفا بشأن كيف أنها تعامل، لا لجعل ملاحظة حول قدراتها.
>
> (١٩٨٢ م–٤٩)

هناك بعض الحالات التي يمكن للمرء أن يقول قد انتهكت حقوق الأطفال، على أساس نفس حقوق البالغين سيكون. ويعطي فريمان على سبيل المثال استخدام العقاقير للتحكم في سلوك الأطفال في الرعاية السكنية (١٩٨٣، pp.172-173). ولكن في كثير من الحالات فإنه لا يمكن التعميم حول وضع الأطفال من حقوق البالغين، وأنه من الصعب تطبيق الوسيطة هاريس إلى الظروف التي يوجه الأطفال فعلا حتى. فرانكلين الرابع، والنهائي، وتتعلق الفئة حقوق ضد الآباء والأمهات. القواعد الخاصة يتعين القيام بها بسبب طبيعة العلاقة بين الوالدين والأطفال. إذا كان الأطفال بالضبط نفس حقوق البالغين، من الصعب أن نرى كيف

أحد الوالدين يمكن أخلاقيا للسرير تعب لكن الرضع غير راغبة، أو تغيير الحفاظه لطفل لديه شيء أكثر إثارة للاهتمام للقيام. أنا المشكوك فيه أن أيا من هذه الإجراءات يمكن اعتبار زيادة الاستقلال الذاتي للطفل–على الرغم من وضع الطفل في السرير قد تزيد من الأصل.

الآباء والأمهات، فإنه يمكن القول، لها حقوق أيضا. هذه الحقوق ليست مطلقة، لأنها تتحدد بحقوق الطفل. في حكم تاريخي صدر مؤخرا، قرر مجلس اللوردات أن الوالدين حقوق موجودة لصالح الطفل وكانت مبررة فقط بقدر ما أنها تمكن الوالد أداء واجباته تجاه الطفل. (LJ فريزر، استشهدت صحيفة الجارديان، ١٨.١٠.٨٥، ص ٤)

وهذا يوفر مبررا لتقييد حقوق الوالدين في بعض الحالات–على سبيل المثال، تدخل في الأسرة في حالة إساءة معاملة أو إهمال الأطفال. ولكن هناك العديد من أسباب أكثر للتدخل. قد تسعى السلطات المحلية إلى أبعاد طفل عن أسرة لأنها خطر أخلاقي، أو لأنها خارجة عن سيطرة الوالدين. وظل "قانون رعاية الطفل" عام ١٩٨٠، قد تفترض السلطات حقوق الوالدين–إزالة الحقوق من الأصل الطبيعي–عند الوالد غير قادر على العناية بالطفل، وقد فشلت في القيام بذلك، أو يعتبر غير لائق بسبب العادات غير مناسب أو وضع الحياة. القانون ليس دائماً الممثل للأخلاق، ولكن هذا يساعد على توضيح القيود المفروضة على الحقوق الأبوية؛ يتم التعامل مع مصالح الطفل كما قبل مصالح الوالدين. ولكن الحقوق تعتمد على سياق الاجتماعي، وفي حالة الأطفال وهذا يتطلب بعض الاعتراف بدور الأسرة.

## الحقوق والمواطنة:

وتعقد حقوق الأفراد كمواطنين. وقد وصفت المواطنة بالقاضي إيرل وارن حق أساسي من حقوق الرجل، لأنه ليس أقل من الحق في امتلاك حقوق. (استشهد Goodin، 1982،٧٧) المواطنة هي اعتراف رسمي بالمطالبات ومسؤوليات الأفراد كأعضاء في المجتمع. ويصف مارشال حتي المواطنة مركز أسبغ على أولئك الذين هم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع. جميع أولئك الذين يمتلكون الحالة متساوون فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي وهبت الحالة. (١٩٦٣، ٨٧)

مارشال يفترض أن تطبق هذه الحقوق والواجبات بالتساوي للجميع. ولكن مفهوم المواطنة لا تنطبق بالضرورة على الجميع؛ قد تستبعد الناس، وكذلك بما لهم. قد تغطي فقط فئات معينة من الناس، مثل الكبار، والذكور، أو البيض. في إسرائيل، وبعض العرب هم مواطنون، ويحق لجميع الخدمات الاجتماعية؛ بعض (على سبيل المثال في القدس) سكان، ليسوا من مواطنيها، ولكن لا تزال تتلقى الخدمات؛ وآخرون، في الأراضي المحتلة أو التي تدار من قطاع غزة والضفة الغربية، عولجت منذ عام ١٩٦٧ كمواطنين بلدان أخرى الذين لا يحق لهم بمجموعة كاملة من الخدمات.

الجنسية يمكن أن يكون مشروطاً بمعايير معينة؛ في أيام قانون الفقراء، الناس الذين كانوا يعتمدون على الإغاثة لم تعد على حقوق المواطنين (مثل الحق في التصويت، أو اتخاذ إجراءات قانونية). قد تعتمد على الكفاءة المدنية–حكما مما أدى إلى الحرمان، في الماضي، من حقوق للمرأة، والأشخاص المعاقين ذهنياً، والأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة (قبل اختبارات القراءة والكتابة وقد أعلنت عدم دستورية). فإنه لا يزال صحيحاً أن الناس المصابين بأمراض عقلية الذين يلتزمون لتلقي العلاج في المملكة المتحدة يتوقف الحقوق الهامة–مثل الحق في التصويت الذي يسمح للآخرين؛ لم يحدث إلا مؤخرا وقد تم التمسك بالحق في التصويت للأشخاص المعوقين عقلياً في المؤسسات.

الحال بالنسبة لحرمان الناس حقوقهم وفقا لاختصاص ذو شقين. ويرتبط أحد بنظرية الإرادة الحقوق؛ إذا كانت الحقوق تعتمد على الاختيار، ثم، كما يشير (Goodin 1982، ٧٨)، الأشخاص الذين لا يستطيعون ممارسة حق الاختيار غير قادرين على أن يكونوا مواطنين. الوسيطة الثانية، أدلى أكرمان، ارتباطاً وثيقا؛ أن شخص يجب أن يكون قادراً على

الدخول في حوار مع الآخرين من أجل تحقيق مجتمع سياسي ممكن. الجنسية، كحالة، يعني المشاركة في هذا الحوار؛ لا معنى لأولئك الذين لا يمكنهم المشاركة. وعلى هذا الأساس، يعتقد عقلياً المعاقين لا ينبغي أن المواطنين. (١٩٨٠، ص ٧٩-٨٠)

وهذا الموقف هو، أعتقد، خاطئ. في المقام الأول، حتى إذا كان الاختصاص الفعلي شرط مناسبة، اختصاص الناس الذين هم عقلياً ينبغي عدم الاستهانة. نيرجي تفاصيل الطلبات لتي تقدمت بها المندوبون المتخلفين عقلياً إلى عقد مؤتمر في ستوكهولم–الطلبات التي واضحة ولا لبس فيها وأساساً معقولاً. على سبيل المثال، أنها دولة:

> أننا نريد أن تختار الأثاث الخاصة بنا، وقد وحدنا الأثاث في الغرفة. ... عندما نعيش في المؤسسات، ونحن نريد التدريب الاجتماعي كي يكون قادراً على الخروج إلى المجتمع وإدارته في منطقتنا. ...
>
> ونحن نريد.. أن يكون المفتاح الخاص بنا عندما نعيش في المنزل. ...
>
> لا نريد لاستخدامها على وظائفنا بتولي مهام أسوأ وأكثر مملة...
>
> ونطالب بالحصول على معلومات أكثر حول لدينا عائقا(١٩٧٢، pp.189-193)

ثانيا، استبعاد الشعب قد تؤدي إلى جعلها غير كفء–الحجة ضد المرأة حق الاقتراع في القرن التاسع عشر، أو حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا–

عندما تكون قادرة تماما على تطوير الكفاءة. ثالثا، هناك رأي هاريس أن حقوق تحديد كيفية معاملة الناس، ليس على قدراتها. معيار الكفاءة يفرض شرطا على الحقوق التي تستند إلى القدرة العملية بدلاً من القوة المعنوية. (كل هذه الحجج تنطبق إلى حد ما على الأطفال؛ والقيود المفروضة على حقوقهم مصنوعة لأسباب أخرى، والاجتماعية،.)

الأشخاص الذين يحق لهم القيام بشيء ينبغي أن لا يكون أقل الحق نظراً لأنهم غير قادرين على ممارسة حقهم. امرأة مسنة معزولة والملازمين من خلال عدم صحة ينبغي إلا نفقد لها حقوق لأنها عاجزة فعلياً عن ممارسة لهم. وشخص الذي لديه حقوق لهم كما لو أنه أو أنها كانت مختصة باستخدامها؛ عدم الكفاءة لا تدحض بحق، ولكن يخلق مشكلة أخلاقية متميزة كيفية تطبيق المبدأ.

## حقوق الرعاية الاجتماعية:

الحقوق الإيجابية هي الحقوق التي يكون الجزاء، أو وسائل الإنفاذ. لوضعها بطريقة أخرى، إذا كان شرعياً يمكن أن تجعل شخص القيام بشيء ما، ثم أن لدى حقاً ضد هذا الشخص.

في بعض الآراء، وهذا يعني أن مسألة الإنفاذ بدلاً من ذلك أكثر أهمية من المبدأ الكامن وراء ذلك. تفسير واحد من الحقوق وهي تتألف من المطالبات، ضغطت على أسس مختلفة، سواء الأخلاقية أو القانونية. وهذا هو الموقف الذي اتخذته في كبح جماح (١٩٨٣، ch.2). ليست الحجة القائلة بأن الحقوق لا تنقل التزام أخلاقي، بل أنه لا يهم كثيرا إذا كانت تفعل أو لا؛ نقطة الاهتمام ما إذا كانت حقوق فعلا تنظيم العلاقات، ليس ما إذا كانت مبررة أخلاقيا. لشرح السلوك، من الضروري فقط النظر في كيفية إجراء المطالبات، مدى قوة الضغط، يتم تطبيق الجزاءات. وبعبارة أخرى، مفهوم حقوق، زائدة عن الحاجة.

قيمة هذه الوسيطة أنه، عندما أنواع معينة هي حق ادعى–الحق في العمل، على سبيل المثال، أو حقوق الوالدين من الممكن أن الرد هذه المفاهيم ليس لها أي مصلحة جوهرية؛ النقطة الوحيدة التي تستحق دراسة كيف يتم احتياطي المطالبات . ويوفر طريقة مختلفة للنظر في المشاكل. ولكنه يميل إلى التقليل من شأن القوة المعنوية لبعض الحقوق. لا يوجد أي سبب واضح لماذا ينبغي أن نولي أي اهتمام لبعض المطالبات ، مثل حق الأطفال مهملة من قبل الوالدين، أو الزوجات للضرب على أيدي أزواجهن، باستثناء مبادئنا الأخلاقية، لأن كلا الفريقين في الممارسة عاجزة نسبيا على خلاف ذلك. فمن الممكن للرد على هذا، سخرية، أن القليل جداً من الاهتمام قد أولى لهذه القضايا في الماضي–لفترة طويلة، كثير من الأطباء رفضوا أنه قد تعاطى الآباء أطفالهم، وعولجت مشاكل المعنفات ليست بالضبط بهمة العامة أو الخدمات الاجتماعية. هذا لا يبطل النقطة، رغم ذلك، لأن بعض المسائل مثل الاعتداء على الأطفال، أو إساءة معاملة الأشخاص المعوقين عقلياً في المؤسسات–أصبحت محور الشعور الأخلاقي القوى؛ ويستند المطالبة في الرأي الأخلاقي، وأنه لا يمكن تفسير قوة المطالبة دون النظر الأخلاقية القضية.

الحركة، في بريطانيا والولايات المتحدة، حقوق الرعاية الاجتماعية قد تم جزئيا محاولة لتحويل الحقوق المعنوية الإيجابية منها، إلا أنها استخدمت أيضا الحقوق الإيجابية القائمة، في النظام القانوني، وإلى اتخاذ موقف أخلاقي. وقد حاولت حركة حقوق الرعاية الاجتماعية–إذا

كان عدد من الأنواع المختلفة للمنظمة، مع أهداف مختلطة والأساليب، والعاملين في مجالات مشابهة يمكن أن يسمى حركة–في عدد من الطرق لإنشاء حق في حد أدنى من دخل أساسي. وقد استخدمت وسائل الانتصاف القانونية للطعن في القرارات الصادرة عن حالات فردية، قصد جعل الممارسة تتوافق مع القواعد المعلنة. حالات من هذا النوع يكون غرض مزدوج. والهدف هو لحماية موقف أولئك الذين هم عرضه، بل أيضا إلى إنشاء المبدأ العام المتعلق بالحق في الرعاية الاجتماعية. وهذا يتبين كمبرر للنشاط حتى لو لم تكن ناجحة في نهاية المطاف الأفراد المعنيين.

وقد استخدمت حقوق الرعاية للطعن في شرعية النظام القائم. تلبية الاحتياجات المالية الخاصة، لأصحاب المطالبات الأكثر فقراً في المملكة المتحدة، حتى عام ١٩٨٠ بناء على تقدير "اللجنة الاستحقاقات التكميلية". كان الطعن في استخدام هذه السلطة التقديرية بوتيرة متزايدة خلال السبعينات، واستعراضاً للإعانة التكميلية خلصت إلى أنه ينبغي إجراء المدفوعات بالتنظيم القانوني–حقوق قابلة للتنفيذ بدلاً من السلطة التقديرية. على الرغم من أن الحكومة حاولت شدة التنصل، برفضها السماح لمعظم مدفوعات للملابس، كان تأثير هذا التغيير على نطاق واسع لزيادة عدد ادعاءات بنجاح وتكلفة المشروع ككل. (في وقت كتابة هذا التقرير، سنت الحكومة التشريع الذي سيعود إلى نظام تقديرية بحدود نقدية صارمة–اقتراح التي جذبت بالفعل، من CPAG، الوعد بالتقاضي).

حيث يبدو أن سبل الانتصاف القانونية المحتمل أن تكون غير فعالة، واحتجاج اتخذت أشكال أخرى مثل احتلال غرف انتظار الضمان الاجتماعي من المجموعات أصحاب. أنجز هذا النوع من النشاط في بريطانيا من نقابات أصحاب، والمكاسب التي حققت في بعض الأحيان المنظمات لبعض المطالبين (انظر الأردن، ١٩٧٣) ولكن الذين أساس الضيقة والأفضلية للمواجهة قد يميل إلى الحد من مساهمتهم في النقاش الأوسع نطاقا.

وأخيراً، قد استخدمت الحجج حول حقوق كوسيلة لإرساء مبادئ. وفي عام ١٩٦٩، كتب لينس توني:

الحقيقة أن أحداً –فيما عدا السواعد قليلة في فريق العمل للأطفال الفقر–يعتقد حقاً من الإعانة التكميلية كحق من حقوق. (لينس، ١٩٦٩)

من المستحيل أن أقول بالضبط كيف الآن قد حدث تحول في الرأي، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا حدث ذلك؛ ولكن قبل عام ١٩٨٤، ٨٤ في المائة أصحاب الفكر أن الإعانة التكميلية، عموما، حق (PSI، 1984، A12a).

المفاهيم الحالية في أعمال حقوق الرعاية الاجتماعية هي ترينتشانتلي وانتقد كامبل (١٩٨٣، ch.10)، ظاهرياً من موقف اشتراكية. أنه يقول أن التركيز على حقوق الشخص شديدة التدمير. فإنه يدفع الشعور بالرضا إزاء فعالية النظام؛ يزيد من الإحساس بالتبعية لأصحاب المطالبات؛ توصم الناس الذين ليس لديهم حقوق، على النقيض من ذلك مع أولئك الذين القيام به؛ يضع عبئا ثقيلاً على النظام القانوني، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة؛ يخلق مشاكل سخيفة والظلم من خلال تعقيد النظام (على سبيل المثال، الناس يجري أسوأ حالاً في العمل من المنفعة)؛ ويجوز لها آثار جانبية غير متوقعة (قال أنه يعطي المثال إجازة الأمومة، الذي يعتقد أنه يثبط أرباب العمل من أخذ المرأة).

ويجب أن اعترف هنا بتحيز شخصي قوي؛ وكان يجتذبون أولاً رعاية حقوق العمل في الكلية، وشاركت مشاركة نشطة لعشرة على الأقل من السنوات الأربع عشرة الماضية. ربما لا غرابة في ذلك، ثم، أنا اختلف مع الحجج كامبل. رعاية حقوق العمل الحث على عدم الرضا عن النفس؛ على العكس من ذلك، فإنه يلفت الانتباه إلى تلك المناطق التي تقل الممارسة المتمثلة في تقديم الرعاية القياسية التي يدعى عموما لأنها. فمن الواضح أن زيادة حقوق تبعية. في الخدمات الصحية، وإنشاء الحقوق للجميع يبدو أن قللت من أي شعور بالتبعية، وعلى النقيض من الخدمات الأخرى التي لا تملك هذه الحقوق؛ يظهر مسح أجرته بلاكستير (١٩٧٤) مواقف مختلفة إلى حد كبير للوصفات الطبية المجانية من أنواع أخرى من وسائل اختبار الفوائد، سبب واحد هو الصحة، والآخر عدم. الأمثلة التي تعطي كامبل من ظلم ويبدو أن تنبع من عددقليل جداً من الحقوق بدلاً من كثيرة جداً. الحق في الحد الأدنى للأجور مع العمل أن تأكد أن لا أحد أفضل حالاً على الإعانة؛ وسيعني إجازة الأبوة أرباب العمل لا تمت بصلة إلى كسب بتفضيل الرجال لأن المرأة لديها إجازة الأمومة. إذا هي موصوم الناس لأنهم لا يملكون حقوق البعض الآخر يشير إلى نقطة التي قابلة للمناقشة، لأن الوصمة الاجتماعية العميقة الجذور أكثر من هذا يبدو أن تمديد نفس الحقوق إليهم، لا لنقلهم بعيداً عن الآخرين الإجابة. تركيز على حقوق الجميع يقوض قوة اعتراضه. وقد أغفل كامبل

بجوانب الحملة الانتخابية والنوايا السياسية الكامنة وراء حقوق الرعاية. وقد تزايد العبء القانوني والتنمية معقدة من القواعد جزءا من إستراتيجية تغيير هذه القواعد.

فمن الواضح أن وضع إستراتيجية لزيادة حقوق يمكن التغلب على المشاكل من الوصم بالعار والرفض الاجتماعي الوارد وصفها في الفصل ٣. ولكن الحقوق الإيجابية لا تزال مهمة. فهي وسيلة من وسائل الحماية ضد المساوئ التي عانت من قبل الناس الذين هم الفقراء وتعتمد. وهي تساعد على ضمان الحد أدنى من المواد.

الرفاه. وتعرف حالة المتلقي كمواطن–الذي يهم، ليس فقط من وجهة نظر فردية، ولكن نظراً لأن فكرة الرعاية الاجتماعية كحق المواطنة ويستتبع التزام عام بتوفير الخدمات الاجتماعية.

# الجزء الثاني

# دولة الرعاية الاجتماعية

# الجزء الثاني

# دولة الرعاية الاجتماعية

# الفصل السادس

# الخدمات الاجتماعية ورعاية الدولة

## الجزء الثاني:

## دولة الرعاية الاجتماعية:

## الفصل السادس:

## الخدمات الاجتماعية ورعاية الدولة:

### موجز

الخدمات الاجتماعية هي المؤسسات الاجتماعية المتقدمة لتوفير شروط تلك التبعية التي هي معترف بها المسؤوليات الجماعية. ويستند دولة الرعاية في اعتراف بالتبعية كعنصر طبيعي في العلاقات الاجتماعية. من الناحية النظرية، دولة الرفاه يوفر الحماية لجميع المواطنين بأفضل مستوى ممكن. في الممارسة العملية، على الرغم من دول الرفاه تتحدد تاريخيا، لا بقربها إلى مثالية. وقد تقدم الدولة خدمات، بقدر ما يتم قبول تدخل الدولة بشرعية، ولكن دور الدولة المعقدة؛ هي تشرف أيضا على توفير الرعاية في المجتمع بأسره، تنظيم، والتكليف، وحفز ودعم قنوات بديلة لرعاية الحكم.

## طبيعة الخدمة الاجتماعية:

فكرة الخدمات الاجتماعية يستخدم تقليديا بطريقة ضيقة إلى حد ما. المجالات الرئيسية التي عادة ما يشار إليه بالرعاية الطبية، والضمان الاجتماعي، والسكن والتعليم والعمل الاجتماعي. وقال (تيتمس 1955) في مقال المنوي أن هذا النهج تقييدية للغاية، وأن يؤدي إلى عدم الاتساق في الطريق الذي يناقش فيه الرفاه. أن اثنين من الأمثلة المعاصرة لهذا نوع شيء أنه تمت كتابة حول الدعم الحكومي للمستأجرين الخدمات الاجتماعية، لكن ليست إعانات للشاغلين؛ خلق فرص العمل خدمة اجتماعية، ولكن ليس تنظيم وإعانة والسيطرة الاقتصادية للصناعة النهوض بالعمالة. ويبدو أن استخدام المصطلحات إلى حد ما التعسفي.

وتتميز الخدمات الاجتماعية أقل بما يفعلونه من الطريقة التي تفعل ذلك. في المقام الأول، الخدمات الاجتماعية يجب أن تكون أنشطة المنظمة. ويمكن توفير الرعاية الاجتماعية غير الرسمية؛ الكثير من الرعاية التي تقدمها أسرة يصبح خدمات الاجتماعية

عندما أنه استولى وكالة الرعاية الاجتماعية. خدمة الاجتماعية طوعية أكثر من العمل الذي أنجزه متطوع، أو جاره مفيدة؛ يعني الرعاية الاجتماعية توفير تديرها طوعي المنظمة.

وثانيا، الخدمات الاجتماعية إعادة التوزيع ، أي الناس الذين يدفعون ليست نفس الناس الذين يستفيدون. العديد من المهن والخدمات تشمل الأنشطة التي يمكن أن تكون الخدمات الاجتماعية؛ في سياق مختلف محلات البقالة والمحاسبين وأصحاب الفنادق هي الأمثلة الممكنة. ومع ذلك، هذا النوع من الخدمات ليست الاجتماعية، خلافا لبعض المخططات الأخرى التي قد تبدو للوهلة الأولى أن تكون مماثلة مثل وجبات على عجلات، ورعاية حقوق المشورة أو البيوت السكنية المسنين.

وهناك بعض الأنشطة المنظمة التي هي اجتماعية وإعادة التوزيع، ولكن لم تصنف ك الخدمات الاجتماعية. أنهم عادة ما يشار إلى خدمات العامة. أنها تشمل الشرطة، والجيش، والطرق، ورفض جمع والحدائق وغيرها الكثير. وهي الخدمات الجماعية التي تعود بالنفع المجتمع بأسره (من حيث المبدأ). وبطبيعة الحال، هي نفسها، يمكن أن يقال عن كثير من الخدمات الاجتماعية. الخدمات الصحية والتعليم توفر تغطية عالمية ومن المحتمل أن يستخدمها الجميع تقريبا في بعض الوقت. وجود شبكة أمان في الضمان الاجتماعي-من المهد إلى اللحد، من الناحية النظرية أن لم يكن دائماً في الممارسة العملية-هو الطمأنينة للناس أكثر مما سوف تجد نفسها في الواقع صعوبات مالية. ثم، قد يكون التمييز بين الخدمات العامة والاجتماعية الصعبة للمحافظة. الإسكان العام، وعلى سبيل المثال، هو فكر كخدمة اجتماعية، والمكتبات خدمة عامة. ولكن على حد سواء وترد علنا؛ كلا يستفيد الأفراد الذين يستخدمونها على حساب الآخرين.

في جزء منه، هو جعل التمييز بسبب الخدمات الاجتماعية وظيفة متبقية-يتصرف كشبكة أمان عندما تفشل الطرق الأخرى. Eyden يحدد خدمة اجتماعية بمؤسسة اجتماعية التي وضعت لتلبية الاحتياجات الشخصية لأفراد المجتمع غير كافية أو الوفاء على نحو فعال بالفرد من بلده أو الموارد لأسرته أو باهتمامات تجارية أو صناعية. (في بيرن، بادفيلد، ١٩٧٨، ص ١)

وهذا يعني، أولاً، أن الخدمات الاجتماعية تستجيب لمشاكل الأفراد، والثانية، أن يفعلوا ذلك إلا عندما فشلت الطرق الأخرى. في كلا المجالين، وهذا يبدو محدودا للغاية. الخدمات

الاجتماعية لا تعني فقط بالأفراد: كما أنها توفر للأسر والجماعات والمجتمعات المحلية. وقد تكون المقدمة، مثل الخدمات الصحية أو التعليم البريطاني، دون اعتبار للموارد الأخرى التي قد يكون لدى الناس.

ومع ذلك، حقيقة أن الخدمات الاجتماعية ويرد في بعض الأحيان بهذه الطريقة يساعد على تفسير الفرق بين الخدمات الاجتماعية والعامة. الفرق يكمن في الطريق ونحن ننظر المستلمين. Titmuss يشير إلى الدول التبعية التي هي معترف بها المسؤوليات الجماعية. (١٩٥٥a، pp.42-43) وتشمل هذه الإصابة، والمرض والعجز، والشيخوخة، الطفولة، الأمومة والبطالة. الرعاية الطبية خدمة اجتماعية نظراً لأنها تتعامل مع المرض؛ التعليم، مع الأطفال؛ الضمان الاجتماعي، ومع الفقر والبطالة والشيخوخة. الفرق بين الإسكان والمكتبات أننا تصنيف المستأجرين العامة ك التابعة دون تطبيق المصطلح لمستخدمي المكتبة.

في نواح كثيرة، هو هذا التمييز غير عقلانية. الوقاية من المرض صحة البيئة إذا كان ينطوي على مراقبة النظافة في المطاعم، و الرعاية الطبية إذا كان الناس الحصول على تطعيم ضد العدوى. ظاهر الأمر، اعتماداً على الناس إذا كانوا يتقاضون هامة من السلع أو الخدمات التي يحتاجون إليها، والتي هي إلى حد كبير يدفعها للآخرين. ولكن جمع القمامة والمجاري، وإضاءة الشوارع والطرق ضرورية كلها إلى حد ما، يستفيد الأفراد ويدفعها لدافعي الضرائب أو دافعي الضرائب، ليس بالضرورة الأشخاص الذين يستخدمونها. المستفيدين الخدمات العامة قد جعلت أيضا مساهمة من خلال الخاصة بهم والضرائب؛ ولكن حتى الأشخاص العاطلين عن العمل دفع التبرعات "إعانة البطالة". الفرق على ما يبدو أن الخدمات العامة تعتبر الموارد الجماعية، فيها أفراد نصيب الجمهور. وتعتبر الخدمات الاجتماعية، خطأ أو صواباً، كوسيلة لنقل الموارد إلى الناس الذين يعتمدون. وهذا يعني ضمناً أن المستلمين تحت طائلة اعتبار الكائنات للإغاثة، بدلاً من المشاركين متساوية في المجتمع.

## دولة الرعاية الاجتماعية:

دولة الرعاية هو دولة التي تفيد مواطنيها وفقا لمجموعة معينة من المبادئ، من المهد إلى اللحد". قاعة كتب ما يلي:

أن السمة المميزة لدولة الرعاية الاجتماعية هو الافتراض بالمجتمع، من خلال الدولة، المسؤولية عن توفير الوسائل موجبة جميع أعضائها يمكن أن تصل إلى الحد الأدنى من معايير الصحة والأمن الاقتصادي وحضارية المعيشة، ويمكن مشاركة وفقا لقدراتهم في تراثه الاجتماعي والثقافي. (استشهد أعرب فوردر، ١٩٧٤، p.2)

ولكن وضع معايير الحد الأدنى لا يكفي. وتقترح وجود حد أدنى إلا أن وجود شبكة أمان لأي شخص يقع تحت مستوى معين–مفهوم متبقية للرعاية الاجتماعية–ويستتبع الوعد بدولة رفاه أكثر من هذا. بريجس يبين الطرق الثلاثة التي تؤثر على دولة الرفاه العلاقات الاجتماعية:

الأول بضمان الأفراد والأسر الحد أدنى لدخل بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم، أو ممتلكاتهم. الثانية بتضييق مدى انعدام الأمن بتمكين الأفراد والأسر على تلبية بعض "الطوارئ الاجتماعية" (على سبيل المثال المرض والشيخوخة والبطالة) وإلا تؤدي إلى أزمة فردية أو عائلية، والثالثة، بضمان توفير جميع المواطنين دون تمييز لحالة أو فئة أفضل المعايير المتاحة فيما يتعلق بنطاق معين متفق عليه للخدمات الاجتماعية. (١٩٦١، pp.228-230)

في المرحلة الأولى من هذه المعايير، هناك افتراض اقتصاد السوق. والثاني يشدد على فكرة خدمة اجتماعية كمسؤولية جماعية. وعلى الرغم من هذه الظروف اللازمة، هو المعيار الثالث الذي تميز بنشاط دولة الرعاية من أنواع أخرى من توفير الرعاية الاجتماعية. فهو يجعل نقطتين. واحد أن هذه الخدمة بأفضل مستوى ممكن. والآخر هو مبدأ العالمية، أن الخدمات يجب أن تشمل الجميع. وكان هذا المبدأ المركزي للمؤسسة "الدولة الرعاية البريطانية"، ممثلا في دائرة الصحة الوطنية وتقرير بيفيردج. وصف المجتمعات الأخرى بأنها دول الرفاه–مثل السويد (ويلسون، ١٩٧٩)، أو حتى في الولايات المتحدة (تراتنير، ١٩٧٤)–تعتمد الجودة على ربما أكثر من الطابع العالمي. المصطلح قد حان لتطبيق المزيد من الجهود لتوفير الرعاية الاجتماعية في الممارسة العملية من بالمثل، ومن الصعب وصف

بريطانيا كدولة الرعاية الاجتماعية دون قبول الآخرين خدمات الرعاية الاجتماعية التي معادلة أو متفوقة.

ويحدد مبدأ العالمية دولة الرفاه كثيرا مع فكرة الخدمات العامة، بدلاً من أن الخدمات الاجتماعية التقليدية. وهذا ما يميز دولة الرفاه من قانون الفقراء قبل ذلك. قبل عام ١٩٤٨، كانت الخدمات المتبقية في المقام الأول-شبكة أمان للأقلية غير قادر على التعامل في مجتمع تنافسي. وبعد عام ١٩٤٨، أصبحت الخدمات المؤسسية. ويستند نموذج الرعاية المؤسسية رأي أن معظم الناس من المحتمل أن يكون هناك حاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية في وقت ما في حياتهم، وأن من مسؤولية اجتماعية لتوفير لحالات الطوارئ. التبعية تصبح جزءا مقبولاً من الحياة الاجتماعية.

على الرغم من أن كثيرا ما تمثل نماذج المتبقية والمؤسسية الأضداد طوران، مهامهم على نحو فعال أساسا مشابهة جداً . ويرتبط الرعاية المتبقية مع الأنشطة التي علاج أو حماية الفرد؛ ولكن ذلك هو الرعاية المؤسسية. أما نموذج يمكن أن يقال أن الإيثار أو الإنسانية؛ أما يجوز اعتبار أن دالة ينافي. وربما يكون هو الرعاية المتبقية أكثر المرتبطة بأفكار للسيطرة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية المؤسسية مع الأهداف الإنمائية للرعاية الاجتماعية؛ ولكن هناك تدابير المتبقية التي لها مهام إنمائية، مثل "بدلات الصيانة التعليمية" لمساعدة الأطفال في الأسر الفقيرة على البقاء في المدرسة، والتدابير المؤسسية التي لها جوانب الرقابة الاجتماعية، مثل الالتحاق بالمدارس. لا يوجد الضرورية فرق في النهج الذي تتبعه في نماذج مختلفة. غير أنها تتميز بأساليبها أو وظائفها، ولكن بنواياهم تجاه الشعب التي تخدمها. دولة الرعاية قد يكون المستنير بالتزام أخلاقي مساعدة جميع مواطنيها، ولكن هذا أساس مبهمة جداً لتشكيل السياسات أو اتخاذ قرار بشأن الخدمات في الممارسة العملية.

## دول الرعاية الاجتماعية:

ثوينيس يحدد دولة الرعاية الاجتماعية كنموذج للمجتمع تتميز بنظام للرعاية ترعاها الحكومة الديمقراطية على أسس جديدة وتقديم ضمان للرعاية الاجتماعية الجماعية للمواطنين بالتزامن مع الحفاظ على النظام الرأسمالي للإنتاج. (١٩٦٦ م-١٢٥)

مثل ثوينيس، مارشال (١٩٨١) أيضا يمثل رعاية الدولة كجزء من مجتمع معقد، متحالفة مع اقتصاد سوق رأسمالي وهيكل سياسي ديمقراطي. وتشمل البلدان التي تندرج تحت هذه الفئة بريطانيا والولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، ومعظم البلدان في أوروبا الغربية والشمالية. وتشمل البلدان التي لا تشبه من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، لأنها ليست ديمقراطية أو الرأسمالي.

وصف مارشال الديمقراطية رأسمالية الرفاه يستند إلى نوع مثالي للمجتمع. نوع مثالي هو نموذج، الذي حقيقة قد أو قد لا تتوافق. هذا النوع من التفسير مفيد، لأنه يبرز بعض السمات الأساسية، ولكن يمكن أن تكون مضللة في بعض النواحي. لشيء واحد، فإنه يتضمن المعايير التي قابلة للنقاش؛ هل هناك أي سبب جوهري لماذا ينبغي أن تكون دولة الرفاه الرأسمالية؟ لآخر، فشل النموذج كما قد عرضت عليه للإشارة إلى أنواع أخرى من المقارنة. أنه يستبعد، لأغراض هذه الحجة، عدة الخصائص المميزة الهامة لدولة الرفاه، بما في ذلك عالمية أو الجماعية، أو تركيز على الحرية الإيجابية. لا يبطل هذه الإغفالات الأفكار لمارشال، ولكن أثر الاستبعاد للإشارة إلى أنواع مختلفة من المقارنات من الآخرين التي قد بذلت. الولايات المتحدة قد تتشابه دول الرفاه في بعض النواحي، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان سيتم إدراجه صالحاً أي أكثر أو سيكون من المناسب من إدراج الاتحاد السوفياتي. نموذجا مثاليا مختلفة، مع التركيز على الجماعية وتدخل الدولة وعالمية، وقد تبين الرعاية الاجتماعية الدولة في ضوء مختلف جداً، وضع بريطانيا في فئة مع الكتلة الشرقية. كلا النموذجين تسليط الضوء على جوانب معينة من دولة الرعاية الاجتماعية؛ وكلاهما وفيا لدرجة معينة؛ ولكن على قدم المساواة، سواء منهم إعطاء إلا جزءا من الصورة الكلية.

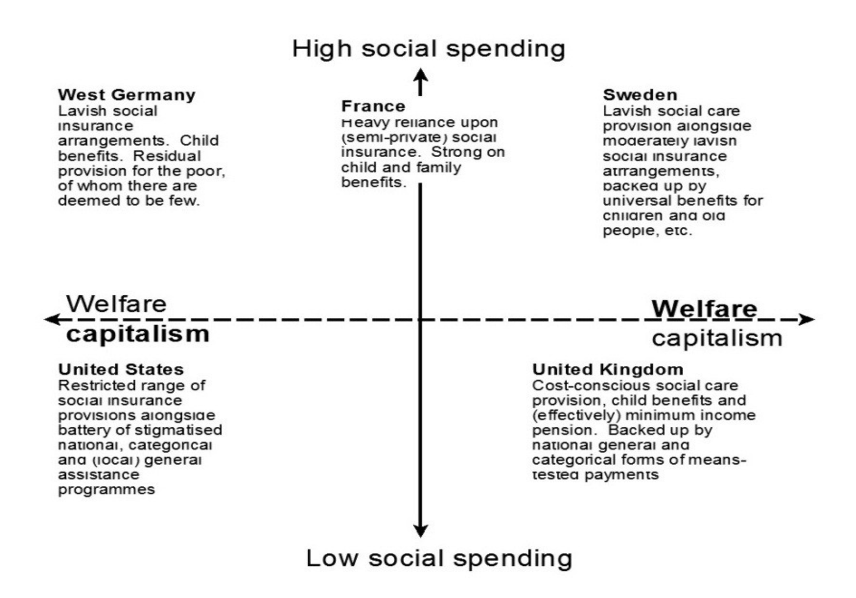
في الفلسفة، ووصف الكائنات بالنظر في خصائصها الأساسية إلى حد كبير تم التخلي عن صالح نوع مختلف من الحجة: فكرة فيتجنشتاين تشابه الأسرة. إذا اسم ينطبق

على شيء، فليس بسبب أنه يمكن مقارنته بنموذج، ولكن نظراً لأنه يشبه الأشياء الأخرى التي تشكل نوعا من المجموعة. أسرة مجموعة من الظروف المترابطة. الفرق بين هاتين الطريقتين خفية، ولكنها مهمة. إذا كان A، B و C يمكن مقارنتها بنوع مثالية د، أنها سوف تعقد ليكون أساسا نفس. ولكن قد تكون النواحي فيها أنها تشبه د مختلفة؛ لا يعني أن A, B و C مثل د أن يشبه ألف أو باء أو جيم والمشكلة مع نموذج idealised أن فإنه يمكن بناؤها بحيث تشمل ميزات أ، ب وج حتى وأن كانت لديهم علاقة ضئيلة ببعضها البعض عندما يتم مقارنة مباشرة.

أيضا قد لا يكون أعضاء من الأسرة كثير مشتركة مباشرة في هناك الأقارب البعيدة، أعضاء في الحافة من مجموعات مختلفة–ولكن حددوا كأعضاء بأوجه التشابه الفعلية والعلاقات بينها. استخدام الكلمات لوصف الكائنات يعتمد على الطريقة التي ينظر إلى الواقع والتفسير على مجموعة متنوعة من العلاقات.

إشارة إلى أسرة يساعد دول الرفاه، وأعتقد، للالتفاف على بعض المشاكل. يعتمد عضوية الأسرة ليس كثيرا على ثلاثة أو أربعة خصائصها المميزة على أنماط التشابه القائم، أولاً، أعرب عن المبادئ والتنفيذ العملي، وثانيا، تحديد الهوية التاريخية مع الأسرة. عروض جونز، مع الاعتذار للتبسيط، القلم–صور قليلة الدول مع نهج مختلفة على "رأسمالية الرفاه".

الشكل ٦.١: أنماط رأسمالية الرفاه (جونز، ١٩٨٥، م–٨٢)



لست متأكداً من ذلك، وعلى هذا الأساس، بالضبط ما هي البلدان التي ينبغي إدراجها كدول الرعاية الاجتماعية؛ الأسرة ربما يشمل بريطانيا والسويد، وربما باستثناء الولايات المتحدة، ولكن أقول حتى هذا كثير حقاً يتطلب بدلاً من مزيد من المعلومات حول نظم الرعاية الاجتماعية في مختلف البلدان. وهذا يبين كل من مزايا وعيوب نهج قائم على الأسرة تشابه؛ قد يكون أقل فعالية في قضايا نقاشنا إلى تفسيرات ملائمة، بل أنها أيضا أكثر دقيقة.

مفاهيم دولة الرفاه بقوة تضرب بجذورها في التاريخ، وترتبط خاصة بتنمية دولة الرفاهية في بريطانيا. عندما ثوينيس يشير إلى الرعاية وضعت على أسس جديدة، ويشير إلى المؤسسة تدرك دولة الرفاه العام البريطاني في عام ١٩٤٨. وهناك خطر من الخلط بين المثل العليا مع الواقع. روبسون يأخذ المسألة بوصف ثوينيس لدولة الرعاية الاجتماعية كشكل من أشكال المجتمع.

> دولة الرفاه ومجتمع رفاه مترادفة لا حال من الأحوال. في الواقع، بعض من أخطر الصعوبات التي نواجهها يرجع ذلك إلى حقيقة أن نحاول أن تكون دولة بدون مجتمع رفاه. (١٩٧٦، p.11)

هو التشديد على هذه النقطة بالمشاكل التي سلط عليها الضوء في الفصل ٣. Titmuss، الحجج التي يمكن اعتبار قضية من أجل مجتمع رفاهية، واعترضت على فكرة دولة الرعاية تماما (١٩٦٨، ch.11). أنه يكره الرضا مصطلح مستوحاة-الاعتقاد بأنها تحل جميع المشاكل-والقومية الصغيرة التي يبدو أنها تشجع، بتركيز الاهتمام على الرعاية الاجتماعية في بلد واحد بدلاً من دوليا. ولكن بالإضافة إلى ذلك، قال أنه يرى أن الفكرة يميل إلى تجاهل الفكرة الأساسية للتكاليف. في حالة زيادة رفاهية بعض الناس، ستقل ربما رفاه الآخرين. لا تفيد دولة الرفاهة الجميع، إذا نحن نعني بأن كل فرد. ويستفيد الجميع بقدر ما هم أفراد المجتمع، ولكن على حدة، أو كالأعضاء في جماعات معينة، قد تلحق بمصالحهم.

## الدولة والرعاية الاجتماعية:

الدولة، علما بن وبيترز، عادة مكتوبة كما لو أنها موجودة فعلا (١٩٥٩، pp.252-253). ولكن الدولة لا مادة من تلقاء نفسها؛ لا يمكن التفكير، أو العمل. هو اسم مرفقة بمجموعة من الأنشطة التي يضطلع بها الشعب في مجموعة متنوعة من الإعدادات التي نفسر كهيكل موحد. رافاييل (١٩٧٦، ch.2) يصف الحالة كجمعية، تتميز عن غيرها بالعديد من الخصائص. فقد الولاية القضائية العالمية بين الحدود الإقليمية؛ وأومنيكومبيتينت. أنه يمثل أيضا كهيئة ذات سلطة عليا. برقي وتعرف الدولة باعتبارها هيكل مؤسسي الذين الابتدائية ودالة مميزة هو الحفاظ على السلطة في وحدة إقليمية معينة. (١٩٧٩، ص ١)

السلطة ليس نفس الشيء مثل السلطة القسرية. يعني السلطة الشرعية؛ وهذا يعني ليس فقط أن الدولة السيطرة علينا، ولكن أن له أساس أخلاقي للقيام بذلك. وهذه مسألة أهمية خاصة للرعاية الاجتماعية. إذا كنا نريد لتبرير تقديم خدمات الرعاية من الدولة على أساس معياري، من الضروري إيجاد سبب معيارية لماذا ينبغي لنا أن نقبل شرعية في هذا المجال، تظهر ليس فقط أن الرفاه مبررة أخلاقيا، ولكن أن يتم توفير الرعاية من الدولة. مشكلة الشرعية قد تم مؤطرة عادة بالفلاسفة السياسية كمسألة الالتزام–لماذا أنا تطيع الدولة؟ السؤال لماذا ينبغي تستفيد الدولة لي؟ هو الجانب الآخر لنفس العملة. سواء يتساءلون حول طبيعة وهدف الدولة فيما يتعلق بالفرد والمجتمع.

نهج التقليدي لمسألة الشرعية هي فكرة العقد الاجتماعي، واتفاق رسمي أدلى به الناس الذين يأتون معا من حالة الطبيعة لنموذج مجتمع، من أجل تحقيق بعض الغايات المطلوبة من قبل كل منهم. يجعل الفرد عقدا مع الآخرين يصبحوا جزءا من المجتمع. المجتمع بعقود مع حكومة، التي تم إعدادها من أجل القاعدة؛ ، ولذلك، تقع على الحكومة بموافقة الشعب أنه يحكم. وأخيراً، عقدا يرصد بين كل فرد الجديد ودولة–هو المجتمع والحكومة–ليصبح مواطنا. وهذا ليس المقصود الوصف تاريخي لكيف تتشكل الدول؛ والنهج الغاية مصطنعة. المجتمع، وليس العزلة، هو الوضع الطبيعي للجنس البشري، وتضع الحكومة مع المجتمع، ولا يكاد أي شخص لديه خيار لا يحكم. نقطة فكرة عقد اجتماعي ليس لدراسة الطريقة التي الأمور كما روسو بوضوح (١٧٦٢)، ولكن توفير أساس لما هو شرعي، وفي الماضي كانت الفكرة مهمة هائلة كتحد لشرعية الحكومات التي شكلت دون موافقة شعبية. أهمية هذا الرأي أن الإجراءات

التي تتخذها الحكومة وقد ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق الغايات الاجتماعية. الدولة هي ببساطة إليه يمكن من خلالها الأشياء القيام به.

توفير الرعاية الاجتماعية، بهذا الاعتبار، ليس فقط وظيفة مشروعة من الحكومة؛ وهو جزء من السبب الأساسي لماذا ينبغي أن توجد الحكومة في كافة. فمن وربما أكثر إقناعاً القول بأن الدولة قد اكتسبت شرعية تاريخيا. بيرك، مشتركة مع نظريات العقد، ويعتقد أن الحكومة اختراع حكمه البشرية تقدم للبشرية يريد (عام ١٧٩٠، م-٧١)، ولكنه رأي العملية كنتيجة للتطور التاريخي التدريجي. مكاسب الدولة السلطة، يقول ودواركين (١٩٧٤)، نظراً لأن وكالة معينة تمارس القوة في المجتمع مكاسب الأسبقية على غيرها. هذا وكالة حماية المهيمنة يتطور إلى الدولة بسبب المزايا التي يقدم الناس؛ هذه المزايا جعله مقبولاً، ويصبح من الممكن للحصول على السلطة على أساس أن يتم قبول استخدام القوة. هذه العملية ما يعادل مباشرة الوصفة للمعايير الأخلاقية. نفس الحجة يمكن، بطبيعة الحال، أن يوسع ليشمل توفير الرعاية الاجتماعية، التي تطورت على مر الزمن، وأصبح مقبولاً إلى حد كبير في العملية.

إذا لم تكن موجودة الدولة، سيكون من الضروري أن نخترعها. بريئان وفريدمان أن أشير، عن حق، وأعتقد أن أي نظرية أخلاقية بحتة للتوزيع يجب في نهاية المطاف إيداع في نظرية للمؤسسات التي من خلالها أخلاقيات التوزيعية تتحقق. (١٩٨١ م-٤١)

ويمكن القول بأن توفير الرعاية وسيلة للسعي إلى تحقيق مفهوم "الصالح العام". ولكن إذا لم يكن هناك مشتركة جيدة، يجب أن يكون هناك بعض طريقة لمحاولة تحقيق ذلك. يقول أولسون، من منظور اقتصادي، أن أي فرد الرشيد، تتابع دوافع المصلحة الذاتية، لديه أي حافز للإسهام في الصالح العام بعد نقطة معينة (١٩٧١، ch.1). هذه هي مشكلة رايدر الحرة. إذا كان لدى الأفراد كل خيار عن دفع تكاليف خدمة اجتماعية أم لا، قد يكون القرار العقلاني لكل السماح للآخرين بالقيام بذلك. مرة واحدة وقد بدأ هذا يحدث، التكلفة لأولئك الذين يدفعون سوف ترتفع؛ الحكم من المرجح أن تصبح مرهقة أكثر فأكثر كأقل وعدد أقل من الناس المساهمة، إلى النقطة حيث أنها لن تدفع للإطلاق. وهذا يعني أن الحوافز التي ستنشأ للأفراد على المساهمة، أو أنه ستكون هناك حاجة بعض الإكراه؛ واستخدام الإكراه وتدعو للتدخل من جانب تشكيلاً المشروعة السلطة.

ويقول عدد من النقاد أن سلطة الدولة يجب أن تكون محدودة. في المقام الأول، حتى لو الرعاية اللازمة، التوسع في الدولة بتوفير فإنه يحتمل أن تكون خطرة. حايك (١٩٤٤) تقبل الحاجة إلى توفير بعض الرعاية، ولكن ترى أن النمو للدولة تفضي حتما إلى الاستبداد. وثانيا، توفير الرعاية الاجتماعية قد تتعارض مع المبادئ الأخرى. إذا اعتمد نموذج فردي بشدة من الحرية والملكية، ثم تدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد قد يعتبر تعديا على الحرية الشخصية. ودواركين يجادل إلا أن الحفاظ على النظام والتحكيم في المنازعات يمكن اعتبار الوظائف المناسبة الدولة: الدولة الحد الأدنى هو الدولة الأكثر شمولاً التي يمكن تبريرها. (١٩٧٤ م-١٤٩)

وهذا يقبل أن الدولة لديها بعض السلطة؛ وبدون ذلك، ستكون هذه الوظائف الحد الأدنى حتى لا مشروعة. ولكن عموما، الموقف في ودواركين يمكن تحصيلهما إلا إذا أعطيت الحرية الفردية هذه قيمة أن يبطل جميع المبادئ الأخرى التي تؤدي إلى توفير الرعاية الاجتماعية.

الاعتراض الرئيسي الثالث لتدخل الدولة أن الحال بالنسبة لحكم الدولة محاولات لتبرير الوسائل بالإشارة إلى ينتهي. الناس الذين ينتقد نشاط الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، مثل سيلدون (١٩٧٧) وفريدمان (١٩٦٢)، القيام بذلك ليس بالضرورة لأنهم يختلفون مع فكرة الرعاية ولكن لأنهم يعتقدون أن يمكن تحقيق الأهداف أفضل بطرق أخرى. وسيطة لتوفير الدولة تقع على قدر على الأسئلة التجريبية كقضايا المبدأ.

## شعبة الرعاية الاجتماعية:

مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية، وفكرة الدولة كهيئة ذات سلطة عالمية داخل بلد ما، يستحضر صورة الدولة كمجموعة شاملة، وغير المقيد للمؤسسات. في الواقع، الحالة أكثر تعقيداً من ذلك. أنها غير صحيحة، وفي المجتمعات الصناعية جميعها تقريبا، أن الدولة تحتكر الحكم–حتى عندما يكون هناك محاولة لفرض مثل هذا احتكار (انظر رين و van جونستيرين، ١٩٨٤). وتعمل الدولة في سياق نظم مختلفة لتوفير الرعاية الاجتماعية.

تيتمس (1955) ووصف ثلاثة أشكال رئيسية من دائرة الرعاية الاجتماعية: الاجتماعية والمالية والمهنية. الأول والثاني هي التي تقدمها الدولة؛ والثالث القطاع الخاص. الاجتماعية يغطي منطقة تعتبر عادة في نطاق الخدمات الاجتماعية–أساسا توفير الدولة للخدمات المباشرة. المالية الرعاية هو العملية التي من خلالها يستفيد الناس من النقوش الضرائب، بعدم خضوعها للضريبة عند البعض الآخر. واهتمامات الرعاية المهنية الفوائد نظراً لسبب احتلال الفرد أو العمالة. Titmuss يقدم هذا التصنيف كما لو كان وصف كامل للرعاية الخدمات: الآن يمكن تصنيف جميع التدخلات الجماعية لتلبية احتياجات معينة للفرد و/أو لخدمة المصالح الأوسع للمجتمع على نطاق واسع في ثلاث فئات رئيسية من الرعاية الاجتماعية... (a١٩٥٥، م-٤٢)

كوصف للمنظمة للرعاية الاجتماعية، ومع ذلك، قد نموذجه أوجه القصور الهامة. أنه يستثني القطاع التطوعي، وقطاع غير الرسمي–إعادة التوزيع التي تحدث عن طريق الهدايا الشخصية والإجراءات. تبدو فكرة المهنية الرعاية الاجتماعية تشمل الاستحقاقات للموظفين المقدمة ك ينافي، الامتيازات التي هي بديلاً للأجور، والواجبات المفروضة على أصحاب العمل بالدولة (مثل الشيكات سلامة أو قانونية مرضية مدفوعة الأجر)، والخاص التأمين (مثل التأمين الصحي بوبا، أو المعاشات التقاعدية الخاصة) التي يمكن تناول الأفراد وكذلك الشركات. في وصف دور الدولة، Titmuss يمر على قضايا أخرى. أعمال الدولة لإعادة توزيع الموارد في عدد من الطرق. أنها توفر الخدمات الاجتماعية المباشرة، ولكن كما يقدم الخدمات غير المباشرة–مثل تبادل العمالة، ومراكز لتقديم المشورة والتثقيف الصحي–مساعدة الأفراد على إدارة شؤونها بنفسها دون أن يعطي بالضرورة المساعدة المادية. توزيع الموارد من خلال عملية قانونية–من خلال التعويض عن الضرر، بإنشاء وإنفاذ الحقوق الفردية،

وعن طريق إنشاء إطار لتنظيم الرعاية الاجتماعية. من خلال نفوذها في الشؤون الاقتصادية، فإنه يمكن زيادة رفاه الأفراد و المجموعات.

وتقدم نموذجا بديلاً من أشكال تقديم الرعاية الاقتصاد المختلط للرعاية التي اقترحها القاضي كين، المعروف باسم رعاية التعددية. ينظر القاضي في الطرق المختلفة التي على تمويل وإنتاج خدمات الرعاية الاجتماعية قد تقدمها منظمات مختلفة. (القاضي، كناب، ١٩٨٥) الجدول التالي تطور أفكاره الأولية. ويساعد هذا النهج التأكيد على التنوع في الممارسة لمصادر وقنوات للرعاية الاجتماعية في المجتمع.

الجدول 6.1: الاقتصاد المختلط للرعاية الاجتماعية

| الشؤون المالية | إنتاج | | | |
|---|---|---|---|---|
| | عام | القطاع الخاص | المنظمات الطوعية | غير رسمية |
| عام | دائرة الصحة الوطنية التعليم الحكومي | منازل خاصة لكبار السن | خدمات الوكالة المفوضة | الكفالة |
| الشركات الخاصة | رعاية البحوث الجامعية | الرعاية المهنية | المؤسسات الخيرية | |
| القطاع الخاص التعاوني | المعاشات الشخصية | المجتمعات الصديقة | مجموعات المساعدة الذاتية | |
| رسوم المستهلكين | الرعاية المنزلية للمسنين | الصحي الخاص | الإسكان أسوكايتيون الإيجارات | التربوي |
| التبرعات | أصدقاء مستشفى | شراء الخدمات من قبل vol.orgs. | العقل المأوى | الرعاية الأسرية |

هذا بوضوح الآثار الرئيسية للدور الدولة. الدولة لا تعمل في عزلة؛ بدلاً من ذلك، فإنه يعمل بالاشتراك مع عدد من المنظمات غير القانونية.

كاوسون يحدد ثلاثة نماذج مثالية لنشاط الدولة (١٩٨٢، ch.7). في المرحلة الأولى، يسهل الدولة توفير القطاع الخاص، من خلال إنشاء الإطار القانوني الذي ينظم النشاط في السوق. النموذج الثاني البيروقراطية: يوجه نشاط الدولة، ويوفر الخدمات نفسها بشكل مفصل. ثالثا، الدولة قد المساومة والتفاوض مع العديد من المنظمات من أجل أحداث تغييرات. دور الدولة فيما يتعلق بالرعاية في هذا النموذج هو تشجيع وتمكين التطورات في تقديم الخدمات. التزام الدولة بتوفير الرعاية في الممارسة يحتوي على عناصر من كافة الأدوار الثلاثة. في بريطانيا، الدولة ينظم سوق القطاع الخاص في مجالات مثل الخاص استئجار السكن أو التربوي. وهو يعمل على تقديم خدمات مباشرة في مجال الرعاية الصحية والتعليم. أنها أيضا، في الواقع، يدخل في التفاوض والمساومة مع المجموعات ذات المصلحة في مجالات مثل المعاشات التقاعدية المهنية، الأجور المساومة في القطاع العام أو مخططات المدينة الداخلية الشراكة.

وتعني عبارة تدخل الدولة أن الدولة على نحو ما يأتي من خارج المجتمع، بينما في الواقع وهما لا ينفصلان. يجب أن تتبع النقاط رين (١٩٨٣) أن الدولة يمكن أن تنظيم القطاع الخاص–الذي هو، إنشاء قواعد القطاع الخاص، كما هو الحال، على سبيل المثال، في إصدار التراخيص لبيوت التمريض. قد الولاية القطاع الخاص، يوعز لأداء مهام معينة. مثال على هذا هو "تدفع تكسب"، إدارة الضرائب واشتراكات التأمين الوطني بأرباب العمل. ويحفز الدولة أنواع معينة من الحكم، مثلاً بتقديم بعض النقوش الضرائب والحوافز.

عادة المؤسسات الخيرية التمتع بامتيازات ضريبية كبيرة. وقد يدعم القطاع الخاص، بالتعهد بانقاذها ماليا في حالة الصعوبات: ضمان من هذا النوع قد أعطيت للمعاشات التقاعدية المهنية في بريطانيا. تقديم الدعم، في الممارسة العملية، يذهب أبعد من ذلك؛ كما يشير الجدول الاقتصاد المختلط للرعاية الاجتماعية، يستخدم توفير التمويل من الدولة إلى حد أن يصبح من الصعب فصل نشاط الدولة والقطاع الخاص في أي معنى مفيد.

وهذا يعكس بوضوح على فكرة دولة الرعاية في الممارسة العملية. أفكار دولة الرعاية وجمعية رعاية تميل إلى إعطاء الانطباع بأن شبكة مريحة وشاملة للحكم. مبدأ دولة الرفاه

مهم، لأنه يدفع المحاولات الرامية إلى ضمان أن خدمات تلبي احتياجات الجميع. ولكن الواقع هو أكثر هودج–podge من مختلف المنظمات المعنية بتوفير الرعاية، وفيها مؤسسات الدولة تلعب دوراً رئيسيا. ويعكس هذا، بدوره، على القيم المرتبطة برعاية الدولة. كبح جماح يقول أن القيم والمبادئ تؤثر على تقديم الخدمات، بل أن العكس الصحيح–تغير بنية الخدمات المبادئ التي تؤثر في السياق في القيم التي تتشكل والطرق التي تفسر المشاكل. وهناك حجة قوية ليكون على هذا الموقف. القيود غريبة على فكرة الرعاية الاجتماعية وتحديد دولة الرعاية مع هذا نوع الخدمات التي تطورت في بريطانيا وفي أماكن أخرى، علاقة الدولة بالمجتمع، وجميعها مكيفة بالتجربة التاريخية؛ ويعتمد فهم لتطبيقها على الأقل قدر على وصف لما يحدث في الواقع كما هو الحال في تحليل المبادئ والنظريات الاجتماعية الرعاية الاجتماعية.

# الفصل السابع

# الديمقراطية

## الفصل السابع:

## الديمقراطية:

### ملخص

والديمقراطية حكومة الشعب يحكم، أو على الأقل بأغلبية. يمثل الأغلبية توافق في آراء، أو تحالفات المصالح، بل هي حماية مصالح الأقليات من خلال الحقوق الليبرالية. تقليديا، الديمقراطية تعني حكومة تمثيلية، ولكن المبرر الرئيسي للديمقراطية هو تقرير المصير، وقد أدى هذا في السياسة الاجتماعية إلى تركيز على المشاركة.

والديمقراطية هي الحكومة للشعب، والشعب. الحكومة، أو القاعدة، هو قانون لاتخاذ القرارات من خلال مؤسسات الدولة التي تؤثر على نفسه أو غيره. وبطبيعة الحال، كل من الحكومة، حكومة الشعب. الرأي القائل بأن الحكومة للشعب–أو في مصالحهم–يرتبط ارتباطاً وثيقا بفكرة دولة الرفاهية، مما يساعد على تفسير لماذا فكر دولة الرفاه بأنه الديمقراطية. ولكن الحكومة للناس ليس سمات مميزة للديمقراطية. ذكر توماس هوبز، في القرن السابع عشر، أن المبدأ الأساسي للحكومة جميع ليكس est سوبريما populi salus–رفاهية الشعب أعلى قانون–لكن يقال مع ذلك أن هذه أفضل طريقة لتحقيق عن طريق استبداد الخيرين. (١٦٥١) الميزة التي تقوم بتعيين الديمقراطية وبصرف النظر عن أشكال أخرى من الحكومة أن يتم ذلك عن طريق الشعب. والحكومة بالشعب ليس بالضرورة ضمانا لما الرعاية الاجتماعية.

وهناك افتراض أن الناس من المحتمل أن تريد ما هو جيد بالنسبة لهم، ولكن، كما يوحي الوسيطة في الفصل الاول، إشباع الرغبات جزء فقط من الرعاية الاجتماعية. الكثير من الحال بالنسبة للديمقراطية هو قضية من أجل تقرير المصير، ويعتمد على الرأي القائل أن الناس هم أنفسهم قضاة أفضل لمصالحها الخاصة.

الحكومة بالشعب مثالي، ولكن مثالي الذي يتم تفسير في عدة طرق مختلفة؛ نادراً ما بلد في العالم لا تقع المطالبة بأن تكون الديمقراطية. ويعطي حيوية (١٩٧٥) عددا من التعاريف من حكم الشعب. أنها قد تعني أن الجميع فعلا يحكم، أو تشارك في الإدارة. قد يعني أن الحكام مسؤولة أمام الشعب–أن القرارات يمكن تصحيح، وتغيير أو على الأقل فعالية واعترض على الناس الذين لديهم بعض الجزاءات–أو مسؤولة أمام ممثلي الشعب. في

بعض الديمقراطيات، ويتم اختيار الحكام بالشعب، أو ممثليهم. (ويمكن اختيار حكام دون الخضوع للمساءلة في وقت لاحق: حية ويقول أن هذا غير كاف للديمقراطية). وأخيراً، القاعدة قد يكون في مصالح الشعب–هو ل لهم. وهذا لا يميز بوضوح ديمقراطية من أي شكل آخر من الحكومة، وهو مرة أخرى غير كافية.

إذا كان يعتبر الشعب إلى مجموعة من الأفراد، وكل منها بلده أو بلدها من الرغبات أو المعتقدات، ثم الحكومة بالشعب وسيلة لهم لطرح وجهات نظرهم المختلفة وتلبية ما يريد. إذا كان الشعب كيان جماعي–مثل المجتمع–يعني الحكومة الشعب بأن الأشخاص تعمل لغرض مشترك ب. وسوف يكتب روسو (١٧٦٢) من عام، موجها نحو تحقيق مشتركة جيدة. وسوف فكرة عامة هو واحد مصطنعة، حتى ولو أننا نميل في بعض الأحيان القول أن المجتمع أو الشعب الموافقة على سياسات معينة: هناك هو لا العقل الجماعي. ولكن على الرغم من أنه قد يكون هناك تضارب في المصالح بين أفراد المجتمع، قد يكون من الممكن التحدث عن مصلحة مشتركة: يمكن تحديدها مع أحدث مفاهيم الرعاية الاجتماعية التي نوقشت في الفصل ١، وأنه يخضع لنفس التحفظات. الاعتراض الرئيسي على حجة روسو، رغم ذلك، أنها تفترض أن الناس تريد حقاً ما هو جيد بالنسبة لهم بدلاً من ما قد يقولون أنهم يريدون. تتلخص في القاعدة في مصالح الشعب–موقف الذي تساؤل الديمقراطية.

والفكرة الشعب بوصفه السيادي الجماعية في شكل من الأشكال؛ وهذا يعني أن كل سلطة هو المشتقة منها، عادة عن طريق التصويت الشعبي. لا يتم استخدام الاستفتاءات–الأصوات من قبل الجمهور على مسائل محددة–بشكل عام. بيد أن فكرة انتخاب ولاية أصبح هاما في بريطانيا. ويطرح طرف الذي يسعى الانتخابات بيانا لسياساتها. يحصل على أصوات أغلبية–، أو مكاسب بأغلبية المقاعد، وفي بريطانيا على الأقل هو ليس في كل نفس الشيء–وثم يدعى على تفويض من الناخبين لتلك الأنشطة وقالت أنها ستقوم مزيد من الدقة،. هذا الادعاء غير مشكوك فيها حتى بالنسبة لتلك السياسات التي كانت القضايا الرئيسية في الحملات الانتخابية. قد تتصل تصويت لصالح طرف العامة النهج، صورتها، والأفراد الذين يشكلون جزءا من ذلك، أو السياسات الأخرى في حزمة وقد عرضت على الطرف. ومن المؤكد أنه لا يمكن اتخاذها كالموافقة على جميع السياسات التي تنتهج الطرف. للقضايا التي تميل إلى أن تكون نسبيا طفيفة في الشروط الانتخابية–مثل المسائل

المتعلقة بإصلاح إعانات الضمان الاجتماعي، أو قيمة للمال في الخدمات الصحية–المطالبة بالإجمال لا يمكن الدفاع عنه. يمكن المطالبة بتشكيل حكومة منتخبة عن طريق عملية مقبولة كالديمقراطية بعض الشرعية على هذا الأساس، لكن هذا ليس هو نفس قوله أنها تفعل ما الناس تريده.

الانتخابات بصورة عامة تعتمد على مبدأ حكم الأغلبية. وهناك عدد من المبررات لهذا التقليد. وسيطة واحدة أن رأي الأغلبية هو أفضل تمثيل متاح لتوافق في الآراء–فالآراء المشتركة ويريد. وحتى لو اختلف بعض الناس، عد رؤساء، كما ستيفن فيتزجاميس ذات مرة علقت، هو أفضل من كسرها. ولكن هذا مبدأ خطير، نظراً لأنها يمكن أن تخضع الأقلية لطغيان الأغلبية. يمكن تبرير عزل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية من المجتمع، أو الفصل السابق من الأقليات العرقية في المدارس في الولايات المتحدة، وفقا لرأي أغلبية، وبالرغم من التأثير كان لها في الأفراد.

وجهة نظر أكثر مكرا، والتي أعتقد أن أفضل تمثل المواقف للديمقراطية في بريطانيا والولايات المتحدة، وهو أن أغلبية الأصوات تمثل تحالفات ناجحة للمصالح. ماديسون، أحد مؤسسي الاتحاد الأمريكي، القول بأنه طالما كانت هناك أي فصيل الدائم لإعطاء قاعدة يتفق الفريق على الآخرين، التصويت بالأغلبية فعالية ستراعي جميع وجهات النظر للمواطنين. أنها ذات أهمية كبيرة في جمهورية، وكتب، ليس فقط لحراسة المجتمع ضد اضطهاد الحكام، ولكن لحراسة جزء واحد من المجتمع ضد الظلم والجزء الآخر. وتوجد مصالح مختلفة بالضرورة في فئات مختلفة من المواطنين. إذا كانت أغلبية تكون متحدة بمصلحة مشتركة، سوف تكون حقوق الأقلية غير آمنة. هناك سوى طريقتين لتوفير ضد هذا الشر: واحدة عن طريق إنشاء إرادة في إينديبدينت مجتمع الأغلبية–هو المجتمع ذاته؛ أخرى، بفهم في المجتمع أوصاف منفصلة الكثير من المواطنين كما سيتم تقديم مزيج ظالم من أغلبية على العموم واردا جداً، إذا كان ذلك غير عملي لا. (٥١ الفيدرالية، ١٧٨٨، p.311)

بن وبيترز تشير إلى أن أحد عناصر أساسية للديمقراطية أنه ينبغي إعطاء كل ادعاء جلسة استماع (١٩٥٩، p.354). وهذا ضروري لكفالة كلا الفريقين قادرون على تشكيل ائتلافات. فإنه يؤكد الارتباط بين مفهوم الديمقراطية والحقوق؛ هو الفهم المشترك الديمقراطية في الغرب

ديمقراطية ليبرالية التي هي صون حقوق. توسيع نطاق هذه الحقوق تشمل الرعاية الاجتماعية ليست متأصلة في مفهوم الديمقراطية، ولكن فكرة مارشال المواطنة عن كثب يعرف الديمقراطية مع الحقوق ودولة الرفاه؛ وتوفير الرعاية الاجتماعية في مصالح المواطن، وهي ضرورية للمشاركة في المجتمع.

وهذا موقف مثالية. لقد حاولت النظريات البديلة للديمقراطية تعكس، بدقة أكبر، ما يحدث في الواقع. هو الحال بالنسبة لحكم الأغلبية أنه يوفر اتفاقية مريحة، لإنشاء نموذج مساءلة للحكومة احترام حقوق الشعب وتحمي مصالحهم. الدالة الديمقراطية، بهذه الحجة، لانتخاب الممثلين الذين تقرر، لا وفقا لإرادة الناخبين، ولكن وفقا لمصالحهم، وهم مسؤولون عن أعمالهم في الانتخابات، ويصف شومبيتر هذه كمنافسة بين المجموعات lite الذين يرغبون في تشكيل حكومة. الأسلوب الديمقراطي، يكتب، هو ذلك الترتيب المؤسسي للتوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق نضال تنافسية تصويت الشعب. (١٩٦٧، p.173)

قبول الفصائل المتنافسة في شرعية الانتخابات كآلية لتحديد الذين ينبغي أن يكون في السلطة، وترتيب شؤونهم بغية القبض على أغلبية الأصوات. وهذا يعني أنها محاولة على حد سواء للتمييز بين سياساتها من مجموعة أخرى في الوقت نفسه في محاولة لعقد الأرضية.

وهذا جذابة من الناحية نظرية، لأنه يبدو أن تشرح طريقة عمل حكومة تمثيلية في الشروط التي يمكن تطبيقها بسهولة على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ضعفها الرئيسية تكمن في بساطته جداً. لا وضوح يفسر، على سبيل المثال، عمل الديمقراطيات متعددة الأحزاب، وأفكار مثل ولاية، والتقاليد البرلمانية أو دور السياسيين الأفراد كممثلين للدوائر الانتخابية. بل أنها تقدم بعض التنبؤات حول الطريقة التي من المرجح أن تتصرف الأطراف. أنها سوف تنتج مجموعات سياسات، ليس كثيرا تعد تحسينات محددة فيما يتعلق بإظهار أنها توفر بديل ذي مصداقية في الحكومة. وهم، ثم، كما يحتمل أن التأكيد على النهج والصورة والنجاحات السابقة–تسعى إلى تمييز أنفسهم من خصومهم–كطرق لجذب صوتا.

قضايا الرعاية الاجتماعية من المحتمل أن يتم تضمينها في الحزمة، لكنها ليست بالضرورة المركزية للنظام الأساسي للحزب. الرعاية الاجتماعية من شأنه أن يكون، ونتيجة المحيطة بالعملية الانتخابية.

وتعكس القرارات التي اتخذت في مجال السياسة الاجتماعية أقل، ثم رغبات الشعب من أولويات السياسيين، وتخضع لضغوط من جماعات الضغط المنظم، وتأثير وسائل الإعلام والنظام القانوني، والإدارة وحجج الخبراء في هذا المجال. بانتنغ (١٩٧٩) يعطي أمثلة لهذه التأثيرات في دراسات الإسكان والضمان الاجتماعي وسياسة التعليم في الستينات. أنه يتتبع بخمس مراحل عملية صنع السياسة العامة: الوعي بالمشكلة؛ بروز (أو إبراز)؛ تعريفه؛ مواصفات للبدائل؛ والاختيار بين البدائل. هذا نموذج مفيد، لأنه يستمد من الاهتمام في كل مرحلة لمختلف التأثيرات على السياسة العامة والمسائل المتعلقة بتفسير.

قد يكون على سبيل مثال إعادة النظر الممارسة في حالات الإساءة إلى الأطفال التي أعقبت التحقيق في وفاة ماريا كولويل. (دس، ١٩٧٤) وقالت أنها طفل المكفول الذي توفي بعد أشهر إهمال. العديد من الوكالات كان يعرف شيئا عن حالتها الصحية، ولكن قد لا وضعوا معا معلومات يمكن أن تؤدي إلى العمل لإنقاذ حياتها. الوعي العام والسياسي بالمشكلة تم إنشاؤه عن طريق وفاتها؛ كان به بروز تحددها لجنة التحقيق، والأهم من ذلك اهتمام الصحافة. تم تعريف المشكلة في الصحافة، وليس كقضية لإساءة المعاملة من قبل المسؤولين الكبار، ولكن إهمال من جانب الأخصائيين الاجتماعيين. نتيجة لذلك بدائل محددة، تتعلق أساسا بممارسات وكالات. التدابير التي لم تكن تعتبر حقاً بحقنه ضخمة من الأموال المركزية في رعاية الأطفال، وزيادة عقوبات رادعة لمقدمي الرعاية، إلغاء العقوبة البدنية في المنزل أو تمديد حقوق الطفل ضد مقدمي الرعاية؛ ولم تكن هذه الطرق التي قد تفسر المشكلة. الاختيارات على المستوى المحلي وشملت تشديد الإشراف على الأسر، وزيادة الإشراف على الأخصائيين الاجتماعيين في العمل، أولوية أكبر نظراً لإساءة معاملة الأطفال بالنسبة إلى المسؤوليات الأخرى، ووضع ترتيبات جديدة لخدمة التنسيق؛ على الصعيد الوطني، "عمل الأطفال" التي أدخلت أشكالاً جديدة من الوصاية. معقولة في حد ذاتها، هذه التدابير تبين فيما بعد أنها واضح غير كافية لوقف المد الاعتداء.

نموذج بانتنغ وصفية أكثر منها تحليلية. فهو يساعد على نفش من مراحل العملية، ولكن أنها لا تفسر لماذا بعض تدابير تحقيق مكانة بارزة عند البعض الآخر لا. لا يكفي حاجة إلى الاعتراف ببعض الاستجابة لبذل. هناك، على سبيل المثال، واضحة حاجة في الوقت الحالي في المملكة المتحدة للخدمات المقدمة للأشخاص الذين لا مأوى لهم واحد،

ولكن هذه الخدمات لا تتوفر عموما بالدولة (أن الحكومة تسعى حاليا إلى الانسحاب حتى من التزام قليلاً فقد) ومساكنهم هو عمل الأيسر للتبرعات والسلطة التقديرية الإدارية. قبل القيام بأي شيء، قد حاجة إلى أن تترجم إلى قضية. قاعة et al. السمة بروز القضايا إلى ثلاثة عوامل: الشرعية والدعم والجدوى. (١٩٧٥) الشرعية يعني أن تدبير مقبول من حيث المبدأ، على الأقل من المسؤولين عن اتخاذ القرارات. الدعم يعني أن التدبير هو تشجيع من الناس الذين هم في وضع لممارسة الضغط في اسمها. (فإنه لا يعني بالضرورة دعم الانتخابية.) جدوى يعني أن سياسة يجب أن يكون عمليا. والقول ما إذا كانت تعتمد مكانة بارزة في التطبيق العملي؛ بعض التدابير التي تم تمريرها في السياسة الاجتماعية يمكن وصفها بغير واقعية تماما. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، القديمة الناس لديك عدد من الحقوق في القانون، بما في ذلك حق في الاحترام، والتي غير قابل للتطبيق تماما. (بيرغمان، في المجلس، ١٩٦٩) وفي المملكة المتحدة، تنقل المرضى المزمنين والأشخاص المعوقين لسنة ١٩٧٠ حتى ولو كان هناك لا الموارد المتاحة الوفاء بالالتزامات التي خلقها. وكان الحجة التي أدلى بها أنصارها أن الموارد يمكن أن تتاح في الوقت المناسب؛ الشيء المهم أن تقبل المبدأ. (غولد، توبليس، ١٩٨١) بل أصبحت مسألة ذات أولوية لأهمية أكبر في وقت يتسم بالتقشف الاقتصادي. ولا يكفي لمشكلة تكون معروفة، معترف بها، وقبلت كأساس شرعي للعمل؛ كما يجب أن يكون أكثر بروزا، وأكثر شرعية، دعم أكثر فعالية من غيرها من القضايا التي تتنافس للاهتمام. هذا تعتمد اعتماداً حاسما على درجة النسبية للدعم بالمقارنة مع الأهداف الأخرى. نظراً لأن القضايا الاقتصادية تميل إلى أن تكون موقعا بارزا على القضايا الاجتماعية، السياسة الاجتماعية عادة ما تكون مشروطة بالموارد.

هذا يصف العملية السياسية مألوفة ومقبولة على نطاق واسع كنموذج مشروعة للحكومة؛ ويبدو، معظمها، العمل. ولكن القول ما إذا كان لديها الكثير لتفعله مع الديمقراطية على الإطلاق. ولعل مطالب شرعية ودعم تشير إلى أن العملية حماية مصالح الشعب. لكن حتى لو أنها تحمي مصالح الشعب–وليس كل شخص يعتقد أن يفعل–القاعدة في مصالح الشعب ليس نفس كقاعدة لهم.

## الديمقراطية وتقرير المصير:

بنيامين ثابت، فيلسوف ليبرالي فرنسي، قال أن هناك جزءا من كل فرد وقلق له أو لها، ولا أحد آخر. وبالمثل، كان هناك جزء من كل العلاقة التي كان القطاع الخاص إلى الأشخاص المعنيين. وهذا المبدأ يشمل مجموعات صغيرة ومجموعات كبيرة، والمجتمعات المحلية والمناطق. (١٨١٥) يربط هذا الحجة تقرير المصير مع الحكم الذاتي والاستقلال الوطني.

وكثيراً ما تدار الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي. في بريطانيا، المدارس، هي الخدمات الاجتماعية الإسكان والشخصية حكرا على الحكومة المحلية. استخدمت الحكومة المحلية أيضا لتكون مسؤولة عن الصحة والضمان الاجتماعي، بل أنها فقدت لهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحكومة المركزية. (أنها خسرت أيضا مسؤولياتها للغاز، والمياه، والكهرباء، وقدرا كبيرا من السيطرة على الشرطة وخدمات الإطفاء، وقدرته على السيطرة على شؤونها الخاصة كانت مقيدة إلى حد كبير. يبدو من الإنصاف أن نقول أن الحكومة المحلية في بريطانيا في الانخفاض).

ومن الناحية النظرية، قد الحكومة المحلية أربع مزايا كبيرة على الحكومة المركزية. أولاً، أنه يعطي الناس في مجتمع محلي درجة أكبر من الاستقلال الذاتي الجماعي من السيطرة المركزية لا. وثانيا، لأن كل شخص لديه رأي أكبر في الحكومة المحلية في الحكومة الوطنية، أكثر خضوعا للمساءلة. ثالثا، أنها بعد أقل من الناس الذين تخضع حاليا، وحتى أكثر استجابة. ورابعاً، أنها أكثر ديمقراطية، لأنه ينشئ منتدى فيه بعض الأنشطة التي طغت على الساحة الوطنية يمكن أن تصبح جزءا من النقاش السياسي. ومع ذلك، يسقط الحكومة المحلية في بريطانيا بعض الطريق أقل من هذا المثل الأعلى. انتخابات الحكومة المحلية لا تجتذب قدرا كبيرا من الاهتمام، وأنماط التصويت تميل إلى أن تكون أكثر للقيام مع سياسة الحزب الوطني من القضايا المحلية. وهذا يقلل المساءلة المباشرة من الممثلين المحليين لأعمالهم. وتقتصر المرونة والاستقلالية. وهناك طائفة واسعة من الحكومة المركزية الضوابط التي تحد من سلطتها التقديرية–إلى حد كبير، ولكن ليس حصرا، من خلال الآليات المالية، والتعريف القانوني لسلطات السلطة المحلية. يمكن أن تمنع الحكومة المركزية الحكومة المحلية من الاضطلاع بأنشطة معينة. الحكومة المحلية تتمتع باستقلالية كافية كبح وتيرة الحكومة المركزية بسحب قدميه لفترة من الوقت، ولكن التحدي السافر غير عادية. أما بالنسبة للقدرة

على الاستجابة، على الأرجح مناطق الحكم المحلي كبير جداً بالنسبة لها أن تكون حساسة حقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية الصغيرة داخل حدودها، وعلى الرغم من أنه من الممكن على الأقل لتوفير الخدمات في حي صغير، الجسم المسيطر يمكن البعيد من هذه المجتمعات في الممارسة كما الحكومة المركزية من به المحلي المكاتب.

وكان عدم كفاية الهياكل الموجودة في جذور الكثير من الاتجاه إلى المشاركة في الخدمات الاجتماعية. المشاركة يعود إلى طريقة عرض للديمقراطية كما يشارك فيها الناس العملاء، والمستهلكين والعمال و مجتمعات مباشرة في القرار عملية صنع القرار. الحركة تتبع من ثلاثة مصادر رئيسية: المثالية القديمة للديمقراطية، وتناولها في الجزء الأول من هذا القرن من سينديكاليستس، الذي يعتقد في تحكم العمال؛ خوف البيروقراطية التي حددها حايك (١٩٤٤)؛ وانهيار الاحترام تجاه الخبراء الذي كان يدير الخدمات مثل الإسكان والتخطيط والنقل. وكان في مجال التخطيط أن مشاركة البلدان المتقدمة النمو بشدة في بريطانيا. الدامر ولاهاي (١٩٧١) تعطي عدة أسباب لهذا الاتجاه. في جزء منه، وضع هذه السياسة من خلال تقليدا للاتجاهات السائدة في الولايات المتحدة. كان هناك زيادة اهتمام العام في الحفظ.

التأخير في النظام السابق كان سببها المتظاهرين النشطة والتنازعيه، الذين قد تسببت التطورات لطحن لوقف. وقد أصبحت معترف بها التخطيط كنشاط سياسي. كان المنتدى لمجموعات للتعبير، الموارد ومجتمعات الطبقة الوسطى سياسيا ماهراً لجعل قضيتهم وهو تأخير تشييد ثالث مطار في لندن لأكثر من عشرين عاماً توضيح رائع ومبدأ بحث في الأماكن العامة أصبح إضفاء الطابع المؤسسي على (الكيان التشغيلي المعين، ١٩٦٩) اعترافاً بحقيقة أن السياسات قد أصبح غير قابل للتطبيق دون ذلك.

الحال بالنسبة للمشاركة، ويقول ريتشاردسون (١٩٨٣، ch.4)، هو على حد سواء لأنه يعزز القدرات الشخصية للمشاركين، وأنها تشكل وسيلة لصنع القرار. أنها إنمائية لأنه يعطي الناس شعور بالسيطرة على حياتهم؛ كانت تربى لهم حول السياسة والسياسات؛ فهو يوفر الفرص للتعبير عن الذات؛ أنه يجعل من الممكن تحديد والتصرف في مصالح المشتركين، أو، على الأقل، وفقا لما يريد المعرب عنها. المشاركة ويسهل عملية صنع القرار بمساعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف؛ فإنه يجعل للكفاءة بالمساعدة على تطابق السياسات

للأهداف، وقبل إصدار الموافقة في المراحل الأولى؛ ينشر على توزيع السلطة، التي أكثر عما قريب؛ وهو يحمي الناس الذين يتأثرون بالقرارات. ضد هذا، يمكن القول أن المشاركة قد تكون غير تمثيلي، تحبذ النشطاء بدلاً من كل شخص له مصلحة.أنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً . (التعاونيات بعض المستأجرين جعل ميزة كبيرة لحضور الاجتماعات في الواقع، والناس لا يمكن تخصيص المنازل إذا أنهم لا يذهبون. ويبدو هذا بالنسبة لي عبئا لا يطاق على الأشخاص الذين ليس لديهم إلا خياراً كافياً فيما يتعلق بأماكن إقامتهم؛ هناك أشياء أكثر أهمية بكثير للقيام مع أمسية.)

وربما أهم من ذلك، التركيز على مشاركة يفشل للاعتراف بأنه قد يكون هناك تضارب في المصالح، حيث يجب أن يخسر حزب واحد. لقد أصبح من المألوف، في توفير الإسكان مجلس الأمن، لصالح مشاركة أكبر من جانب المستأجرين. كولن وارد، على سبيل المثال، دفعت لسلطة المستأجرين تشغيل بهم العقارات؛ ويستشهد بالمثال أوسلو، حيث يجادل بأن العديد من المشاكل المرتبطة بالسكن المجلس في بريطانيا لا تنشأ للمستأجرين تملك سلطة تؤثر على بيئتهم (١٩٧٤).

ويدعي أن السلطة (١٩٨١)، مستفيدة من الخبرة في هولواي المستأجرين التعاونية وتالس هيل، أن نجاح العديد من مشاريع إدارة الخاص يعتمد على مدى التي تستطيع أن تؤثر على البيئات الخاصة بهم المستأجرين. هذا فعل مفهومة للنهج البيروقراطي والأبوية للسلطة المحلية العديد من المساكن الإدارات، والتأكيد على مشاركة يستند بمحاولة جديرة بالثناء للتغلب على بعض من هذه العيوب من خلال العمل الجماعي. ولكن كما كرادوك تشير إلى آثار أنظمة قائمة على المشاركة قد تكون فعلا للحد من قوة آراء الأقلية داخل المجموعة المستأجر، وقد تعطي المشاركة السلطة المستأجرين على حساب من الآخرين (١٩٧٥، م-٢٣). قد يكون التأثير لتعيين بعض الفقراء المحرومين، المستأجرين، ضد الآخرين الذين يتم تنظيم أقل أيضا. المجلس المستأجرين ليست المجموعة الوحيدة التي لها مصالح في حاجة إلى الحماية. وهي الأطراف الفاعلة الرئيسية في منافسة على الموارد الشحيحة؛ يعارض بوضوح وقوة لكثير من الناس الذين يرغبون في الانتقال إلى مساكن مجلس بمصالحها. العديد من المستأجرين الأمل المعقول تماما، تحسين وضع الإسكان بنقل إلى منطقة أفضل. العديد من مقدمي طلبات الحصول على إسكان أبناء وبنات المستأجرين المجلس، الذين

يعيشون معهم أثناء انتظاره للسكن، والمستأجرين من المرجح أن تفضل مطالباتهم على الآخرين الذين يريدون مجلس الإسكان.

وهذا يعني أن الناس خارج قطاع المجلس من المرجح جداً أن يكون وضع في وضع غير مؤات رئيسية في التنافس على الموارد. وهذا يشمل الناس في الإيجارات الخاصة، الشاغلين للإسكان غير مرضية، وأشخاص من خارج المنطقة؛ الجماعات التي سيتم استبعادها من المحتمل أن تشمل، بين أمور أخرى، الأقليات العرقية، وضحايا العنف المنزلي في السكن الخاص، والناس خرجوا من مؤسسات الصحة العقلية.

أرنستين (١٩٧١) يصف سلم لمشاركة المواطنين، بدءاً من العلاج والتلاعب إلى إعلام، استشارات، إرضاء، الشراكة، وتفويض السلطة، وفي نهاية المطاف، السيطرة على المواطن. هذا ويرى المشاركة كثيرا جداً من حيث الصراع بين لنا (الجماعة) و لها (المسؤولين). ولكن العديد من القرارات تعتمد في أنواع أخرى من الصراع. يتم الاحتفاظ القرار من جانب السياسيين والمسؤولين بغية حماية مجموعة واحدة ضد أخرى. في الممارسة العملية، قد يكون دور لها التحكيم حيث يوجد صراع مصالح والديمقراطية القائمة على المشاركة غير قادر على توفير مرضيا الجواب.

**الديمقراطية والرفاهية:**

فمن الممكن تحديد عدد من العناصر في نظرية الديمقراطية التي ترتبط مع التزام بالرعاية الاجتماعية. الفكرة القائلة بأن الحكومة يجب أن تكون في مصلحة الشعب يحكم أساسي على حد سواء. الرأي القائل بأن الناس أفضل قضاة مصالحها الخاصة (هو رأي الجميع لا تشاطر) يعني ضمناً ضرورة بعض الآليات التي تسمح لهم بأن تقرر على الرغم من أن هناك فرقا كبيرا بين قائلا أن الناس فرادى القضاة أفضل لمصالحها الخاصة وهي مجتمعة القضاة أفضل. التركيز على التنمية الشخصية، وتقرير المصير والتعليم للمسؤولية والاستقلال هي الأهداف التي قد تشترك في خدمات الرعاية الاجتماعية. ولكن أيا من هذه الحسابات حقاً لقوة الروابط بين الأفكار، وتحديد وثيقة الديمقراطية مع الرعاية الاجتماعية و دولة الرعاية تبدو

ضعيفة. أكثر أهمية، كما أعتقد، الرابطة التاريخية للمفاهيم الديمقراطية مع الحقوق والمواطنة والمساءلة. وبدون هذه المبادئ، ستكون الديمقراطية لا قيمة لها.

الأمور في هذا الشأن حول ديمقراطية قد لا علاقة لها بالمثالية التقليدية.

هناك عدد من المشاكل تنبع من التركيز على المثل الأعلى. قد يكون هناك مزيد من الضغط على النموذج–سلطة شخص هو المنتخبة ديمقراطيا، والتعبير عن الآراء بأنها تمثل المجتمع أو غالبية–يزيد على المضمون، وما إذا كان يجري احترام حقوق ومصالح تدبير في. قد تكون السياسات المعنية أكثر مع الديمقراطية من حقوق للرعاية الاجتماعية–انتخاب حكام الأصل إلى المدارس، أو إنشاء "لجان استشارية المستأجرين"، أي ضمان بأن الناس المتضررين من أي إنصاف. والتركيز على نماذج ديمقراطية قد تؤدي إلى تشويه للتصور بشأن كيف تصنع القرارات في الواقع. وتوحي بعض النقاد المطالبة أن تكون الديمقراطية قد تصبح وسيلة لإضفاء الشرعية على السياسات في مصالح عدد قليل.

# الفصل الثامن

# السلطة

## الفصل الثامن:

## السلطة:

### موجز

نماذج نخبوية توحي بأن السلطة تتركز في أيدي عدد قليل نسبيا، ورعاية يستخدم جزئيا للتحكم في المتلقين. ويجادل التحليلات الماركسية، التي أكثر تعقيداً، أن تمارس هيمنة فئة مهيمنة، ونتيجة لذلك المجتمع في مصالح تلك الفئة تنظيم. وقد جادل الماركسيين الجدد أن يتم تقديم الرعاية اللازمة لنظام الإنتاج الاقتصادي، ولكن هناك توتر بين البلدين، مما أدى إلى أزمة. ومع ذلك، قد الماركسية تفسيرية محدودة محتملة في هذا السياق.

تفسيرات من حيث السلطة غير ضرورية؛ وتنشأ أوجه عدم المساواة في تقديم الرعاية ببساطة من فشل سياسات لمعالجة أوجه التفاوت القائمة في المجتمع.

يتم تعريف مؤسسات الدولة بالقوة والسلطة، ووظيفة أساسية للدولة الحق في ممارسة السلطة عبر منظمات أخرى، وكذلك على المواطنين الأفراد. استخدام قدر من القوة ضمني تقريبا عملية إعادة التوزيع. إذا كان شخص واحد أن تستفيد على حساب آخر، ولم يتم طواعية من الأعمال الخيرية، ثم يجب أن توجد إليه ما يمكن أن يتم من خلالها إعادة توزيع. إلا أن هذه الآليات ليست بالضرورة محايدا بين الطرفين؛ استخدام القوة يصبح مشكلة لأنه يمكن اعتبار تخدم مصالح البعض على حساب من الآخرين.

فهم السلطة تعتمد اعتماداً حاسما على ثم على توزيعها في المجتمع. ويمثل عادة توزيع السلطة في واحد من اثنين من النماذج الأساسية ومتحيزا والنهج التعددي. في النماذج النخبوية، وتتركز السلطة في أيدي عدد قليل؛ في نماذج التعددية، وهو موزع وكثير. يستخدم أبسط نموذج لتركيز السلطة فكرة حكم lite ، كادر صغير نسبيا من الناس قادرة على جعل جميع القرارات الهامة التي تؤثر على حياة الشعوب الأخرى. الحجة وضوح صعوبة الاستمرار في مجتمع الصناعي معقد، ببساطة بسبب العدد القرارات التي سوف يتعين القيام بها. وهذا التعقيد جلبت الكتاب عن lites التعرف عليها في مجالات محددة بعينها. رأيت ميلز (١٩٥٦) يفترض ثلاثة متميزة إلى حد ما حكم lites –الاقتصادية والسياسية والعسكرية. بوتوموري يشير إلى البيروقراطية والارستقراطية 1966) lites )؛ ويضيف كيلر

الاجتماعية والدينية منها (١٩٦٣)؛ ويحدد لي كذلك lites في محلي من المستوى (١٩٦٣).

تفسير تصرفات وجهات النظر ممارسة السلطة كهيمنة مصالح الشركات المنشأة.

ويصف شميتر مجتمع تصرفات وصفه واحدة تهيمن عليها

عدد محدود من فئات المفرد والإلزامي وغير تنافسية، ومرتبة هرمياً ومتمايزة وظيفيا.

(استشهد لحم الخنزير، هيل، ١٩٨٤، pp.37-38)

المصطلح الأكثر أهمية هنا الهرمي؛ في بنية هرمية، من الممكن للأمور مباشرة من أعلى. وهذا يمثل النقابة كآلية عن طريق النخبة التي يمكن الحفاظ على القاعدة. ولكن هناك أيضا طريقة عرض للنقابة التي تعتبر الشركات المختلفة كالفصائل lite في الصراع. غالبريث (١٩٧٢) يقول أن المجتمع يصبح أكثر تعقيداً، ولا سيما من حيث العمليات الصناعية أصبحت أكثر تقدما تكنولوجيا، يجب اتخاذ قرارات بمجموعات من الناس كل مع المناطق الخاصة لمصلحة أو الخبرة. (وهذا قد فكت مثيرة للاهتمام، ويقترح، أن مصالح الشركات اضغط للإنفاق العام على التكنولوجيا العالية بغية الحفاظ على إنتاجها الصناعي. المنطقة الرئيسية التي يحدث فيها هذا الاتجاه في الإنفاق العسكري، ولكن يمكن القول بأن وجود نفس النمط في الإنفاق على الخدمات الصحية.)

كما يزيد العدد الفصائل، تأتي الفكرة أكثر وأكثر ليشابه تعددية الأفكار. ويتميز التعددية من litism ، لا بالرأي القائل أن النزاعات لا تحدث، بل عن طريق الرأي القائل بأن سياسة تتم من خلال عملية التفاعل بين العديد من العناصر المتباينة. على الرغم من أنه قد يكون هناك ميل لأشكال السلطة تتركز في أيدي عدد قليل نسبيا–لا أحد يعتقد أن يتم توزيع السلطة على قدم المساواة–فإنه يميل إلى أن يكون موزع. وهذا لا يعادل مباشرة الديمقراطية الشكلية، لتحليل عملية صنع القرار يعتمد على عوامل خارجة عن انتخاب الحكومات؛ الطاقة تنتشر عبر طائفة واسعة من جماعات المصالح. ومع ذلك، يحدد داهل (١٩٥٦) التعددية عن كثب مع الديمقراطية، عقب عرض ماديسون أن التنوع ضروري في ظل ديمقراطية للحيلولة دون فصيل واحد أن تصبح المهيمنة على الآخرين.

الأفراد قد قل قليلاً، إلا كجزء من جماعات المصالح المنظمة. ولكن إذا كان مجتمع مفتوح، والسياسة هي السوائل، والعديد من أنواع مختلفة من مجموعات تشارك في صنع القرار، الأثر جداً قريبة من الحكومة الديمقراطية. على الرغم من أن الحجة داهل لترد في شكل تجريدي و idealised، الإيحاء الواضح من أن التعددية هي أحد العناصر الرئيسية التي تجعل الولايات المتحدة أكثر ديمقراطية من بلدان أخرى.

والتركيز على السلطة في الدراسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية يمثل تحديا للافتراض بأن الخدمات الاجتماعية مصممة لزيادة رفاه الناس الذين يحصلون عليها. نظرية النخبة يعني أن السياسة من المحتمل أن يصدر في المصالح من هم في السلطة. هناك بعض الحالات التي يكون لخدمات الرعاية الاجتماعية الأهداف الصريحة التي تفضل الحفاظ على الوضع الراهن، مثل بسمارك الأخذ بنظام التأمين الاجتماعي في ألمانيا. إذا كنت لا تعطي الشعب الإصلاح الاجتماعي، قال هوغ كوينتين في مناقشة برلمانية حول تقرير Beveridge، أنهم ذاهبون لإعطائك الثورة الاجتماعية. (هانسارد vol. 386 العقيد عام ١٩١٨). مثال آخر هو الأخذ بمجلس الإسكان في عام ١٩١٩، التي تتأثر بالخوف من الثورة البلشفية بقوة وتفسيرها في ضوء إضراب عمال الذخائر أثناء فترة الحرب نظراً لظروف السكن (انظر أورباتش، ١٩٧٧). ولكن البيانات المفتوحة من هذا النوع نادرة، وحتى في الحالات حيث أنها مصنوعة، أيا كانت الدوافع الأخرى المرتبطة بها، التأمين الوطني ومجلس الإسكان عرضت وضوح الفوائد حقيقية للمستفيدين. ويصف يقذف، الاشتراكية، فكرة أن خدمات الرعاية الاجتماعية يمكن أن يعتبر مسكنات ك الهراء. (١٩٣١، م-١٢٠)

فكرة السيطرة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقا بهذا النوع من التحليل. غالباً ما يستخدم المصطلح غامض، ينجرف من قضايا الأخلاق والانحراف باستخدام السلطة حسب فئة الحاكمة؛ الاتصال بينهما أن التوافق والاستقرار الاجتماعي أكدوا بالمعايير الاجتماعية تعتبر العاملة لصالح فئة مهيمنة، وإزالة أي خطر يهدد هيمنة. ويوجز هيغينز (١٩٨٠) عدة نماذج مختلفة من عنصر التحكم. وهناك الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال المعايير والقيم، ووصف جانوويتز (١٩٧٦)، التي قالت أنها تدعو إلى الرقابة الاجتماعية حسب تقرير المصير. وهناك ضغوط للمطابقة وسياسات التسلط التكامل–تكيف الفرد للبيئة الذي شاع أوصت بولدينج و Titmuss. وهناك الاختلالات المشارك، نزع فتيل الاحتجاج بإشراك

الشعب في صنع القرار، الذي يرد في سلم في أرنستين المشاركة. وهناك المزيد من الأشكال المتطرفة للسيطرة الاجتماعية: بيفن و Cloward القول، على سبيل المثال، أن دعم عناصر ضعف السوق وضمان توافر العمالة الهامشية، هو إنشاء فئة منبوذة–يعتمد الفقراء–بواسطة نظام الإغاثة. ... يخدم في تدهورها على أيدي مسؤولي الإغاثة للاحتفال بقيمة جميع الأعمال. (١٩٧١ م–١٦٥)، وبعبارة أخرى، أنهم يعتقدون أن الرفاه عمدا يستخدم لتعريف الناس المنحرف وثنيهم عن الاعتماد. قد تكون أهداف العلني للرعاية الإنسانية؛ في الممارسة العملية، أنها تخفي آليات ترمي إلى فرض المطابقة وحماية مصالح أصحاب العمل. يقول غينسبرغ، النظام، مصممة للمطالبين الانضباط وتعزيز قيم المساعدة الذاتية التأمين والفردية والعائلية. (١٩٧٩ م–١٠٤)

هناك بالتأكيد التدابير المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي تنطوي على عنصر التحكم مباشرة. على سبيل المثال، يمكن تعليق إعانة البطالة ليصل إلى ثلاثة عشر أسبوعا إذا كان يعتبر شخص أن يكون عاطلا عن العمل طوعا دون قضية عادلة، أو من خلال سوء سلوك (وهو مصطلح ينطبق أساسا للأشخاص الذين قد تم إقالة). ومع ذلك، هذا طريق طويل من قائلا أن خدمات الرعاية الاجتماعية على وشك السيطرة؛ وقد سحب أحكام الضمان الاجتماعي في اتجاهات متناقضة. المسألة ليست أن الخدمات الاجتماعية السيطرة على عامة الناس، بل أن تقديم الرعاية يمكن أن تفسده استخدام القوة بطريقة التي تعمل ضد مصالح المستفيدين.

السلطة لا تمارس بالضرورة علنا، ونتيجة لذلك قد يصعب استخدامها للكشف عن. Bachrach وبارتز تشير إلى السلبية، غير القرارات. تنطوي قرارات عدم الحفاظ على الوضع الراهن من خلال

قرارا يؤدي إلى قمع أو إحباط من التحدي الكامن أو بيان للقيم أو المصالح لصانع القرار. (١٩٧٠، صفحة ٤٤)

ويحدث هذا في عدة طرق. قد يكون هناك الاستخدام للقوة أو التخويف لمنع مجموعة أقل قوة من تقديم مطالبة. وقد تكون موصوم الأفراد؛ ينظر إليها على أنها الاستجداء قانون للمطالبة بالخدمات، وهاجم علنا. حيث التنازلات يبدو حتى بذل، أعضاء المجتمع المهيمن قادرة على الحفاظ على مركزها.

تنازلات تخضع للتأخير، بتشييد العقبات القانونية والإدارية، أو بإطالة أمد مناقشة المقترحات. المكافآت التي تمنح لأولئك الذين تتفق مع المعايير السائدة، وأولئك الذين لا تتفق مع محرومة من الموارد. الرسم التوضيحي ويقدم المؤلفان من هذه العملية هو العلاج من الأمريكيين من أصل أفريقي يدعو إلى تجديد المناطق الحضرية في الولايات المتحدة. مثال آخر قد يكون معاملة أصحاب الضمان الاجتماعي. وهناك فشلاً كبيرا للإقبال على؛ بعض من ذلك يعزى إلى الجهل، وإلى تعقيد مدعيا، وبعض للوصم بالعار. ويقول الحكومة الحالية أن تردد في المطالبة يظهر شعور سليم بالفخر، والاستقلال، والذي ينبغي عدم تقويض. هذا، والحفاظ على بنية إدارية مرهقة التكاليف المطالبين صفقة كبيرة في الوقت والمتاعب، التي تعتبر شكلاً من أشكال عدم اتخاذ القرارات.

يستخدم لينين حجة مماثلة للتأكيد على دور الدولة كأداة للقمع فئة. الديمقراطية، وكتب، خدعة.

الديمقراطية لأقلية ضئيلة، والديمقراطية للأغنياء–أن ديمقراطية المجتمع الرأسمالي. إذا أمعنا النظر أكثر في الآلية الديمقراطية الرأسمالية، ونحن نرى في كل مكان، في تفاصيل "تافهة"–يفترض أنها تافهة–الاقتراع العام (شرط الإقامة، واستبعاد النساء وما إلى ذلك)، في أسلوب المؤسسات التمثيلية، في العقبات الفعلية للحق في التجمع (المباني العامة ليست عن "الفقراء")!، في منظمة الرأسمالي البحت للصحافة اليومية، إلخ. ، إلخ نحن نرى القيود بعد تقييد بناء الديمقراطية. هذه القيود، والاستثناءات، الاستبعادات، العقبات للفقراء يبدو طفيفا، لاسيما في نظر أحد الذين لم يعرف تريد نفسه ولم يكن على اتصال وثيق مع الفئات المقهورة في حياتهم الجماعية.. ولكن في مبلغ إجمالي استبعاد هذه القيود والضغط على الفقراء من السياسة، من المشاركة الفعالة في مجال الديمقراطية. (١٩١٨ م–٨٠)

وصف لينين الدولة أداة لاستغلال الفئة المضطهدة (المرجع نفسه، p.13). ولكن يمكن القول بنفس القدر أن تستمر مساوئ هم الضعفاء، ليس بسبب تعمد الاحتفاظ بها، ولكن نظراً لأنها لا تعالج معالجة فعالة. يمكن أن يفسر من الناحية الهيكلية–كنتيجة لنظام اجتماعي.

## التحليلات الماركسية:

في رأي ماركس، هو محيطة المجتمع الأساس الاقتصادي، مما يوفر أساسا للعلاقات السياسية والاجتماعية البنية الفوقية. الطبقة الحاكمة هم أولئك الذين يملكون والتحكم في وسائل الإنتاج. وهذا لا يعني أن هذه القاعدة بالجلوس معا لاتخاذ القرارات؛ مفهوم الطبقة المصير يوحد الناس وفقا لمصالحها المشتركة، وأنها القاعدة بمعنى أنها تنشئ الظروف التي تعمل فيها الحكومة.

الصيانة، أو الاستنساخ النظام الاجتماعي يتحدد عن طريق الهيمنة. راسل يشير إلى السلطة إنتاج الآثار المتوخاة. (١٩٦٠ م-٢٥) ولكن ويقول وماتس (١٩٧٨)، هذا ليس كافية تماما، لأن الناس لم يكن لديك إلى الانتظار لإصدار تعليمات. الهيمنة هي عملية من خلالها المفاهيم الاجتماعية والقيم هي على شكل وتؤثر وتحدد في نهاية المطاف صالح الطبقة المهيمنة. فينش (١٩٨٤، ch.6) يصف عددا من الطرق التي النظام التعليمي تستنسخ النظام الاجتماعي. وتؤكد أنها بتعليم وتدريب القوى العاملة. فهي تعزز البنية الطبقية، بالتشديد على تقسيم العمل والاستمرارية للمهن بين الأجيال. أنه يثقف الناس إلى أقسام الجنسية. أنه سوسياليسيس الناس في الثقافة المهيمنة وفضائل النظام السياسي.

السلطة التنفيذية للدولة الحديثة، كتب ماركس، هو لكن لجنة تابعة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية كلها (عام ١٨٤٨، م-٨٢)؛ مصالحها الغالبة. ميلباند (١٩٦٩) يجعل القضية أن هذا نابع من قيم تلك في الحكومة، إلى جانب القيود المفروضة على الحكومة بالنظام الصناعي. ويقول بولانتساس، على النقيض من ذلك، أن الدولة ليست بالضرورة المصدر الرئيسي للطاقة في المجتمع، وأنه يعكس الصراع من فئات مختلفة، والفصائل داخل فئات مما يعني أن هناك من المحتمل أن تكون أوجه عدم الاتساق، أو التناقضات، في التدابير التي تتخذ الدولة.

ينظم الدولة ويستنسخ فئة الهيمنة بإنشاء حقل متغير من حلول توفيقية بين الفئات المهيمنة والتي يهيمن عليها؛ وكثيراً جداً ما سيشمل هذا حتى فرض بعض تضحيات مادية قصيرة الأجل على الفئات المهيمنة. ... ينبغي إلا ننسى ابدأ أن سلسلة كاملة من الاقتصادية تدابير.. فرضت على الدولة بكفاح يسيطر عليها فئات.

هذه الصراعات تدور حول ما قد يعينها بعوض اجتماعيا وتاريخيا مفهوم شعبية "الاحتياجات": من الضمان الاجتماعي للسياسات فيما يتعلق بالبطالة والحقل بأكمله من الاستهلاك الجماعي. ... ولكن... جميع التدابير التي اتخذتها الدولة الرأسمالي، حتى تلك التي فرضها الجماهير الشعبية، هي في التحليل الأخير إدراجها في استراتيجية الموالية رأسمالية أو متوافقة مع الاستنساخ توسيع رأس المال.(بولانتساس، ١٩٧٨، pp.184-185)

انظر عادة تقديم خدمات الماركسيين، لا كشكل مقنع من القمع، ولكن كنتيجة للصراع بين رأس المال والعمل صراع فيها أيا من الجانبين كلياً يفوز أو يخسر، ولكن في الذي رأس المال، من خلال عملية الهيمنة، يحافظ على اليد العليا.

المؤلفات الحديثة، محاولة لتعديل المواقف الماركسية التقليدية، وقد درست طرق في الرعاية الاجتماعية التي تساعد على توفير للحفاظ على النظام. أنها تشدد على دور الرعاية الاجتماعية في إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي القائم، وتكملة هذا مع الجوانب المتعلقة بمراقبة والاستنساخ. غينسبرغ يجادل بأن الرعاية الاجتماعية هو أساسي في عملها مفصلة لتأكيد الأمر لرأس المال على العمل وفي وجودها أيديولوجية عامة لضمان الولاء لدولة الطبقة العاملة. (١٩٧٩، ١٢)

سوندرز، الكتابة عن الدولة المحلية، يشير إلى صون النظام والتماسك الاجتماعي من خلال دعم السكان "الفائض" (مثل الخدمات الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية الأخرى دعم الخدمات مثل أماكن إيواء مؤقتة) ومن خلال دعم وكالات شرعية (مثل المدارس، والعمل الاجتماعي، "مشاركة الجمهور")... (١٩٧٩، pp.148)

فعالية، ترفض هذا التحليل العديد من الآراء المثالية والأخلاقية للرعاية الاجتماعية تعتبر حتى الآن.

وتوفير الرعاية الاجتماعية أيضا يخدم الصناعة من خلال العملية التي تدعو الخاص (١٩٨٤) سلعة، تساعد على تهيئة الظروف التي فيها السلع التي يمكن تداولها في السوق الاقتصادية. يكتب أوكونور أن وظيفة نظام الرعاية الاجتماعية هو ليس فقط للسيطرة على السكان سياسيا ولكن أيضا لتوسيع نطاق الأسواق المحلية والطلب.(١٩٧٣،ص١٥٠-١٥١)

**نقاط سوندرز:**

القوت من إنتاج القطاع الخاص وتراكم رأس المال

.. بمساعدة إعادة التنظيم وإعادة هيكلة الإنتاج في الفضاء (مثل التخطيط وتجديد المناطق الحضرية) من خلال توفير الاستثمار في "رأس المال البشري" (مثل التعليم في التعليم العام والتقني كلية خاصة) من خلال "تزامن الطلب" (مثل عقود الأشغال العامة السلطة المحلية) (١٩٧٩، p.147)، ويؤكد هابرماس على دور الدولة في تهيئة الظروف ل تحقيق رأس المال، على سبيل المثال: من خلال تحسين الهياكل الأساسية المادية (النقل، والتعليم والصحة والترفيه والإسكان البناء، إلخ)؛ ... من خلال زيادة إنتاجية العمل البشري (النظام العام للتعليم، والمدارس المهنية، وبرامج للتدريب وإعادة التأهيل، إلخ.)؛... ومن خلال تخفيف التكاليف المادية الناتجة عن الإنتاج الخاص (تعويضات البطالة، والرعاية الاجتماعية، إصلاح الأضرار الإيكولوجية). (١٩٧٦، م-٣٥)

سلعة تشدد على أهمية إنتاج القطاع الخاص وتهيئة الظروف لتراكم رأس المال، وفرض قيود على التكاليف. وبالمثل، على الرغم من الخاص تقول أن رعاية بعض الوظائف التي تقع خارج نطاق السوق، التي تتطلب ديكومودیفیكيشن للتعويض عن المشاكل التي تنشأ عن إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع، وإضفاء الشرعية على النظام: إطار داعم للمؤسسات غير سلع ضرورية لنظام اقتصادي يستخدم قوة العمل كما لو كانت سلعة. (١٩٨٤، p.263)

ومع ذلك، محاولة للحفاظ على خدمات الرعاية تتجاوز القدرة المالية للدول. وهذا يعني تناقض، أو التوتر، بين سلعة وديكومودیفیكيشن.

ويقول هابرماس أن ميزانية الحكومة.. هي مثقلة بالنفقات العامة إنتاج متزايد سوسياليسيد. (هابرماس، ١٩٨٤ م-١٤٤).

### ويخلص إلى الخاص:

بينما الرأسمالية لا يمكن أن تتعايش مع، لا يمكن أن توجد دون رعاية الدولة. (١٩٨٤، ١٥٣) ولكن ما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا أن الرعاية الاجتماعية قد أصبحت عبئا على الاقتصاد–الذي يمكن القول من الصعب أن نرى لماذا، في مصطلحات الماركسية، الدول ينبغي الحفاظ على النفقات التي ليست ضرورية للمحافظة على إنتاجية قوة العمل. إذا كان العمل هو يعامل بوصفه شيئا سوى سلعة،، على سبيل المثال، ينبغي أن أي دولة لماذا إلى تقديم دعم واسع للأشخاص في سن الشيخوخة، بعد توقف العمال أن تكون منتجة؟ لا يكاد يكفي لاستبعاد هذا كجانب آخر من إنجاب. وهناك طرق أخرى للتعامل مع الناس القديمة، بالإضافة إلى المعاشات الحكومية والخدمات الطبية، التي قد تكون أيضا المشروعة–مثل ترتيبات المعاشات التقاعدية الخاصة، وتشجيع الادخار الشخصي لكبر السن، وتركيز على واجبات الأسر لدعم كبار السن، أو ربما يشجع العمال للدخان حيث أن أنها قطره الميت في ٦٥. وبالمثل، ينص على الإعاقة الفكرية أو المادية من الصعب تبرير الناحية الإنتاجية. يأتي هناك نقطة التي إنجاب، إذا اتخذت الآن كافية، لا يمكن اعتباره مجرد دور فعال. إذا الشرعية المكتسبة عن طريق التصرف في مصالح الناس، أكثر شرعية من أحد ولا دولة التي تخصص نسبة كبيرة من مواردها لرفاهية مواطنيها.

هو قوة الحجة النيو–ماركسية أن أنها تسهم في شرح لبعض وظائف الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تستخدم. القضية الماركسي هو وضع واحد، على الرغم يمثل المخطط المعطى هنا سوى جزء من مجموعة أكثر شمولاً من النظريات للمجتمع. ويوفر وسيلة لتفسير حالة معقدة. وهناك الكثير من المزاعم المثيرة للجدل في الماركسية: أن تطور المجتمع يعتمد على قاعدة اقتصادية؛ أن العلاقات الاجتماعية تتحدد أساسا بالعلاقات بين المنتجين؛ أن العلاقات الأساسية في المجتمع الاستغلال؛ أن أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج السيطرة عليها؛ أن النظام الاقتصادي أساسا غير مستقر؛ وأن يجب أن ينهار النظام من خلال عملية الملونون التدريجي مما أدى إلى الثورة. بيد أن هذه الحجج، وخارج نطاق هذا الكتاب. (أنها تبحث في شكل حاسم، مثلاً، بوبر، عام ١٩٤٥، chs. 13-17؛ كروسلاند، ١٩٥٦، لا سيما chs. ٣، ٨).

في سياق التحليل للرعاية الاجتماعية، والماركسية قد العديد من نقاط الضعف. أولاً، هناك ميل إلى أن يكون التبسيط. رأي الماركسية تعتمد على تقسيم أساسية بين فئتين، وتفسر أدلة التعقيد المتزايد لهياكل السلطة والتغيرات في المجتمع سطحية أساسا. وثانيا، فإنه يعاني من العديد من نقاط ضعف التحليل الوظيفي؛ وهناك ميل إلى افتراض أن الأجزاء متسقة مع بعضها البعض، وأن تناسب القطع. وكثيراً ما لم تفعل ذلك. ثالثا، الماركسية تعتمد على تفسير للظروف التي قد تكون صالحة في بعض الجوانب، ولكن لا يترك مجالاً لوجهات أخرى نفس القدر المعقول في الرعاية–المنظورات التي تصف رفاه درجات متفاوتة كما الإنسانية التعددية أو أساس في تطوير مفهوم المواطنة. هذا نموذج لرؤية النفق. الرعاية معقدة، وأي تفسير كاف لمهامها أن تكون متنوعة. رابعا، يتفق التركيز على الجوانب السلبية لتوفير الرعاية الاجتماعية ليس فقط أحادية الجانب، بل أيضا، أعتقد، المشتبه به أخلاقيا؛ التمثيل لتوفير الرعاية الاجتماعية ك إنجاب أو سلعة تعني أن هناك شيئا يستحق الشجب حول التدابير التي تجعل حياة الناس أفضل. خامسا، المؤلفات الماركسية، مثل النظرية السياسية التحليلية المشار إليها في الفصل الأول، في كثير من الأحيان بعيدة عن الواقع، ويمكن أن تكون غامضة للغاية. وهناك قدر كبير من التوكيد العقائدي، مع النظر في لا من طرق العرض الأخرى، والأدلة المستخدمة انتقائية للغاية إذا لم يكن هناك أي دليل على الجميع.

وأخيراً، كثيرا ما هو مكتوب فقط منحرف ذات صلة بمشاكل الرعاية. قضايا مثل إساءة معاملة الأطفال، والإعاقة الذهنية أو التشرد تحظى باهتمام عابرة في أحسن الأحوال. فمن الممكن لاعتماد منظور بشأن المشاكل الاجتماعية والسياسات من إطار ماركسية، وهو بداية العمل لتظهر الذي يفعل ذلك: كريس جونز، على سبيل المثال، في تحليل ماركسي للعمل الاجتماعي، تشير إلى أن الوقاية من إساءة معاملة الأطفال يهدف إلى توفير المال عن طريق الحفاظ على الأطفال من الرعاية السكنية، منع النفايات من الأصول البشرية ، وربما عن طريق الحد من مشكلة المواطنين عالية التكلفة (١٩٨٣، ص ١٣–٢٠). ولكن هذا طريق طويل من يجري علاج كامل لهذه المسألة. بعض خدمات الرعاية الاجتماعية ببساطة تقع خارج نطاق القضايا التي الماركسية تفسيرات أساسا موجهة.

## الطبقة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية:

في سياق كتابات حول السياسة الاجتماعية، واحدة من الأسباب الرئيسية للإشارة إلى السلطة هو المساعدة على شرح توزيع الأشياء التي تؤدي إلى الرفاه. بعض الناس محظوظون نسبيا، وقد أمر كبير على الموارد؛ الآخرين المحرومين والمحرومات. أن نمط ليس بأي وسيلة عشوائي.

هي هيكلة العلاقات الاجتماعية من حيث الأدوار للشخص. يصف دور كل ما يفعله شخص اجتماعيا وما يتوقعه الآخرين ذلك الشخص للقيام. في كثير من الحالات، مترابطة أدوار الشخص، حيث يعني هذا الدور أحد آخر. يعني بدور مهنية، مثل طبيب، ويجري بعض الأدوار الاجتماعية الأخرى. وهذا هو الأساس للمركز الاجتماعي. حالة، كتب مارشال، يغطي كل سلوك المجتمع الذي يتوقع من الشخص بصفته كشاغل وظيفة، وأيضا مناسبة متبادلة سلوك الآخرين تجاهه. (١٩٦٣، p.186)

ولكن ينقل مركز التوقعات التي أبعد من مطالب فورية من الاحتلال للشخص. يتوقع الأطباء أن تتصرف مع كمية معينة من الاستقامة، ولكن أيضا من المستغرب العثور عليها العيش في مساكن مجلس الأمن، على الرغم من أن هذا ليس له علاقة بالتزامات الاحتلال. وضع ينطوي على أكثر من ذلك، ثم، من مجموعة من الأدوار؛ نموذج منظم للهوية الاجتماعية.

وكتب فيبر أن مركز بصورة رئيسية مكيفة كما يعبر عنها من خلال نمط معين من الحياة. (١٩٦٧، pp.31-32) نمط حياة الشخص دالة، ليس فقط من التوقعات، ولكن القوة الاقتصادية، أو فئة. فئات مجموعات من الناس الذين، من وجهة نظر مصالح محددة، لها نفس الوضع الاقتصادي. (ويبر، عام ١٩٦٧، pp.31-32)

إذا الرعاية الاجتماعية تعتبر من الناحية المادية، ثم فئة من المحتمل أن يكون أحد المحددات رئيسية للرعاية الاجتماعية؛ ولكن الرابطة ليست مسألة بسيطة. على الرغم من أن الفئة ووضع مفاهيم منفصلة رسميا، من الواضح أن المركز يعتمد على الظروف الاقتصادية، ومفهوم الفئة يتم تراكب مع جوانب المركز والأدوار التي ليست اقتصادية كلياً. فكرة الطبقة الاجتماعية، أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي، مزيج من اثنين من الأفكار.

الطبقة، والمكانة والسلطة مترابطة. فئة يعني السلطة في العلاقات الاقتصادية، بقدر ما يعطي المال بعض الناس السيطرة على حياتهم وحياة الآخرين. مركز الشخص يحمل

درجة من النفوذ أو السلطة في العلاقات الاجتماعية. وهناك تفاعل مستمر بين العوامل المختلفة. التعليم والمهنة تؤثر على نمط الحياة والتوقعات؛ الناس استخدام السلطة أو مركز لتحسين وضعها الاقتصادي. على الرغم من أن الجمعيات ليست واضحة، وهناك اتجاه نحو عدم المساواة؛ هيكل العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى تعزيز ميزة أو عيب. الفقر يعني الافتقار إلى السلطة والوضع المتدني، ونمط حياة محدودة.

في عدد من الجوانب، يبدو الناس في الطبقات الاجتماعية العليا لفائدة أكثر من العامة والخدمات الاجتماعية من الطبقات الدنيا، أمر الذي يبدو أن تدعم الرأي القائل بأن يتم تنظيم المجتمع لصالح تلك السلطة التي أعظم. دولة الرفاه، يكتب القلم، كثيرا ما تتم مقارنة مع سانتا كلوز، وعادة ما تكون مقارنة بأولئك الذين يعترضون على تقدم للفقراء. ولكن في الواقع دولة الرفاه يشبه بابا نويل لأنه قال أنه يعطي المزيد من أجل الأطفال الغنية من الفقيرة منها. (١٩٧٤، p.370)

لوغران (١٩٨٢) ويلاحظ أن نقل الإعانات أكبر بالنسبة للناس الذين يعيشون على مسافة أكبر من مراكز المدن، الذين تميل إلى أن تكون أكثر ثراء. إعانات السكن للشاغلين أكبر من تلك للمستأجرين. في مجال التعليم، أسر الطبقة المتوسطة أكثر عرضه للبقاء في التعليم فوق سن ١٦ سنة، وخاصة لشغل أماكن في التعليم العالي في الجامعات و المعاهد الفنية.

تقدم مثالاً على العملية التفاوت في المعاملة التي تقدمها دائرة الصحة الوطنية. ويبين التقرير الأسود (دس، ١٩٨٠) أن الناس في الطبقات الاجتماعية الدنيا أكثر عرضه للمعاناة من سوء الحالة الصحية، إلا أنهم مع ذلك تتلقى مساعدة أقل من الخدمة. جزء من فشل العلاج قد يكون راجعا إلى فئة التمييز –الطبقة المتوسطة الأطباء يفضلون العمل في بيئات متجانسة، والطبقة المتوسطة، وربما تميل إلى تقديم خدمة أفضل للناس الذين هم قادرين على التعبير عن مشاكلهم في لغة يتقاسمون. ولكن ينشأ كثير العيب دون تمييز واعية. ويمكن القول بأن هناك اختلافات ثقافية الفرعي: المرضى الطبقة العاملة قد يكون أقل من التوقعات، وقد يكون أكثر ميلا لتؤجل إلى حالة عالية من المهنيين، من من الناس من الطبقة المتوسطة. وهناك أيضا الاختلافات التي تنبع من الظروف الاقتصادية. ويواجه الأشخاص الطبقة العاملة زيادة التكاليف في زيارة الطبيب. لديهم المزيد من الصعوبات في النقل، أقل في الوصول إلى الهواتف، وأقل حرية أخذ إجازة من العمل دون فقدان المال للقيام بذلك.

تساعد هذه النقاط تبين لماذا فكرة الوضع الاجتماعي–الاقتصادي مفيدة؛ يكون مؤشرا للحرمان، وعلى هذا النحو فإنه يحدد مجموعات من الناس مع مصالح مماثلة.

ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى الحذر قبل اختتام هذا هو دليل على استخدام السلطة من جانب أولئك الذين هم المحظوظين نسبيا. إذا كان المجتمع غير متكافئة وبادئ ذي بدء، ثم أي السياسة التي يفشل في معالجة مشاكل عدم المساواة المحتمل، أو أكثر احتمالاً، لصالح الطبقات الاجتماعية العليا كما أقل منها على الأقل. الانتقادات الموجهة للخدمات التعليمية أو الصحية ليس كثيرا أنها حافظت بنية المجتمع كما أنها أخفقت في تغييره. هناك افتراض ضمني في هذه الحجة أن التعليم أو الصحة ينبغي أن تؤدي إلى قدر أكبر من المساواة–طريقة عرض التي لا الجميع أن المشاركة تبين التفاوت في الحكم، ليس نتيجة للسياسة التي تحتفظ عمدا مجتمع غير متكافئة، ولكن كحالة حيث السياسة ببساطة لم يحاول معالجة مصادر عدم المساواة الموجودة بالفعل. وهذا يعكس على الحجج على السلطة تعتبر حتى الآن. إذا أننا نشير إلى طريقة عمل نظام بدلاً من الإجراءات التي تتخذها مجموعات محددة، فمن يمكن القول إذا نحن بحاجة إلى الرجوع إلى السلطة على الإطلاق لشرح المزايا المكتسبة من قبل الناس الذين الفعل متميزة.

# الفصل التاسع

## المساواة

## الفصل التاسع:

## المساواة:

### موجز

فالمساواة تعني إزالة عيب. وقد تهدف السياسات القائمة على المساواة للمساواة في المعاملة، دون تحيز أو الوصم بالعار؛ تكافؤ الفرص، والوسائل الكفيلة بتحقيق اجتماعيا المطلوب تحقيق الغايات؛ والمساواة في النتيجة، التي تتم إزالة العيوب تماما. تبدو فكرة التمييز الإيجابي تجاوز المساواة، بالسعي إلى التعويض عن الحرمان في المجتمع ككل بمعاملة تفضيلية في منطقة محددة. هذا يمكن أن يخلق صراعات بين الأفكار المختلفة للمساواة.

فكرة المساواة تعني أن هناك شيئا عن شخص الذي يعطي ميزة ذلك الشخص، أو يخلق الحرمان، بالنسبة للآخرين. تصنيف موحد واحد يميز الفوارق الرأسية من عدم المساواة الأفقية. التفاوت العمودي مقارنة بين ذوي الاحتياجات أساسا مماثلة؛ يتناقض الغنية والفقيرة، أو الناس مع فئات مختلفة أو الحالات. عدم المساواة الأفقية يقارن بين الناس في المواقف المختلفة–مثل الأزواج مع الأطفال ضد الأزواج دون. هذا التمييز ليست واضحة جداً، لأن هناك بعض الفئات (مثل النساء، بعض مجموعات الأقليات العرقية، والمعوقين وكبار السن) الذين من المحتمل أن يكون أدنى من الدخل وحالة، وأنه ليس من الواضح مدى هذا ينبغي أن تؤخذ عمودي أو الأفقية.

ويقول رأي (١٩٨١) مقارنات بين الأفراد، بل أيضا بين الكتل وشرائح المجتمع. يتم تطبيق فيما يتعلق بالكتلة عدم المساواة بين المجموعات الفرعية؛ فهو يصف حرمان مجموعة واحدة من الأفراد بالنسبة إلى آخر. العديد من القضايا الهامة في مجال السياسة الاجتماعية، مثل العرق أو الجنس أو السياسة العامة للمدن الداخلية،

فيما يتعلق بالكتلة. فكرة فيما يتعلق بالجزء عدم المساواة أكثر صعوبة، لأنها غير مألوفة. المفهوم يجعل المقارنات داخل مجموعات فرعية مجتمع، وليس فيما بينها: فعلى سبيل المثال، عدم المساواة للمرأة بالمقارنة مع الأخرى المرأة، وعدم المساواة داخل منطقة، عدم المساواة بين المتقاعدين. ولد مثال على الدراسة التي تركز على شريحة للفشل، (آسفين، بروسر، ١٩٧٣) الذي يبين العيوب المتراكمة لبعض الأطفال بالنسبة للآخرين. يستند إلى

دراسة على مدى عشرة آلاف واحد عشر عاماً–الأطفال. معظم الأطفال المحرومين بأولئك الذين يعيشون في أسر كبيرة أو والد وحيد مع انخفاض الدخل والسكن السيئة. الغالبية العظمى من الطبقة العاملة. هؤلاء الأطفال تفتقر إلى المرافق الأساسية في المنزل، ومن المرجح أن مشاركة الأسرة. وكانوا أقل من غيرهم من الأطفال، عرضه لعدم وجود مزيد من اعتلال الصحة، أكثر رهنا بالحوادث، ومن المرجح أن تعاني من ضعف في الرؤية أو السمع أو الكلام، أن يعامل الإحسان، وتكون منخفضة القدرة التعليمية في التعليم الخاص. كانوا أكثر من عشرة إضعاف عرضه من غيرهم ليكون في الرعاية قبل سن الحادية عشرة (م – ٢٦). حتى لو كان عدم الاحتفاظ بهذا العيب في الحياة في وقت لاحق (وبراون و Madge في الدراسة، على الرغم من دولة الرعاية الاجتماعية (١٩٨٢) وتقترح، ربما كان من المدهش، أنه في معظم الحالات أنه ليس)، الحرمان من ذوي الخبرة في مرحلة الطفولة سببا مشروعا للقلق في حد ذاته.

سياسات المساواة يهدف إلى إزالة العيوب التي يعاني منها الناس في المجتمع. مساواة ليست، وبعض النقاد سيكون له، التشابه؛ الناس تختلف في نواح كثيرة، ولكن هذا ليس نفسه قوله أن تكون غير متكافئة. بعض النقاد من المساواة يسيئون فهم هذا الموقف. ل ف هارتلي، على سبيل المثال، كتب رواية تسمى العدالة الوجه (١٩٦٠) التي بها الناس الجميلة جراحة تجميلية لجعلها اقبح، والناس القبيحة القبيحة أقل. هذه هي طريقة للقول بأن بعض أوجه عدم المساواة الطبيعية، ومرغوب فيه؛ وقد ذكر الرواية بموافقة شوك (١٩٦٩)، والسير كيث جوزيف. ولكن المثل يغفل النقطة؛ هو حجة ضد موقف الذي يحمل أحداً. حيث عيب ينشأ نتيجة للاختلافات، مثل العرق أو الجنس، سياسات المساواة يهدف إلى تغيير العلاقات–ليس بالضرورة أن القضاء على الاختلافات بينها. العمل الكلاسيكي يقذف على المساواة بين نقطة قوة. هي مؤكدا ما الكتاب على المساواة، ويقول هو عدم المساواة في القدرات أو تحقيق، ولكن الظروف والمؤسسات وطريقة الحياة. عدم المساواة الذي نأسف لأنها ليست عدم مساواة هدايا الشخصية، ولكن البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فقلقة، لا مع ظاهرة بيولوجية، ولكن مع علاقة روحية والسلوك على أنه أساس. رأيهم، باختصار، أنه نظراً لأن الرجال هم من الرجال، المؤسسات الاجتماعية–حقوق الملكية، وينبغي التخطيط لتنظيم

الصناعة، ونظام الصحة العامة والتعليم-، قدر ممكن، تأكيد وتعزيز، لا فئة الاختلافات التي تقسم، ولكن الإنسانية المشتركة التي توحد، لهم. (١٩٣١، 49-pp.48)

نقد أكثر دهاء وفعالية للمساواة من قبل (1983 Charvet). ويحتج بأن الرجل الاجتماعية؛ يعني النشاط في المجتمع أن الناس تعتمد الأدوار؛ وأدوار يعني بالضرورة التمايز، ودرجات متنوعة من الاحترام. العيب، يتبع، وهو النمط العادي للمجتمع. ويقترح، فكرة المساواة، يحاول أن الطلاق الناس من سياق اجتماعي؛ ولذلك، أساسا غير واقعية. بغية تحقيق قدر أكبر من المساواة هو محاولة لاستيراد مبدأ معيارية في الظروف التي قد تحبط جميع جهود الإصلاحيين لتصحيحها. القضية في يقذف هو أنه لا يوجد أي سبب أخلاقي لماذا واحدة يجب أن تقبل الأشياء كما، والحال بالنسبة لقدر أكبر من المساواة أن علينا أن نحاول أن يفعل ما هو صحيح حتى إذا كانت المحاولة غير ناجحة.

ما يهم صحة المجتمع هو الاتجاه نحو الذي تم تعيين وجهة، وتوحي أنه لا يهم في أي اتجاه يتحرك، لأنه، مهما كان الاتجاه، الهدف يجب أن يراوغ دائماً، ليست علمية، ولكن غير عقلانية. أنها مثل استخدام استحالة النظافة المطلقة كذريعة للمتداول في كومة السماد الطبيعي، أو إنكار أهمية الصدق لأن لا أحد يمكن أن نكون صادقين تماما. (١٩٣١، ٥٦) تعتمد قوة هذه الحجة كيف الآن قدر أكبر من المساواة يعتبر أخلاقيا المرغوب فيه.

سياسات المساواة عموما مؤطرة بثلاث طرق. وهناك منع العيب في الحصول على الخدمات، أو المساواة في المعاملة. هناك إزالة عيب في المنافسة مع الآخرين، وتكافؤ الفرص. وهناك الإزالة الكاملة لعيب في الممارسة–المساواة في النتيجة. وهذا ليس تصنيف شاملة (انظر رأي، ١٩٨١)، ولكنه يمثل بعض من السمات الرئيسية للمساواة في تطبيق السياق.

وسيطة للمساواة في المعاملة وسيطة للعلاج دون محاباة، دون مساس. وهذا يمكن أن يعني، يكتب Dworkin، الحياد بين الناس؛ ولكن فإنه يمكن أيضا تمديد، أنه يوحي، للعلاج في إطار معين من القيم. (١٩٨٥، p.192) Titmuss، على سبيل المثال، يقول: ينبغي أن يكون هناك لا الشعور بالدونية، والعوز، والعار أو وصمة عار في استخدام الخدمة المقدمة علنا: لا إسناد أن أحد كان يجري أو أن تصبح عبئا"عامة". ومن ثم التركيز على

الحقوق الاجتماعية لجميع المواطنين لاستخدام أو عدم استخدام كشخص مسؤول الخدمات المتاحة من المجتمع... (١٩٦٨ م-١٢٩)

Dworkin يحاول التمييز بين معاملة متساوية من المعاملة على قدم المساواة. المساواة في المعاملة هو الحق في المساواة في توزيع بعض الفرص أو الموارد أو عبء، أو الحق في يعامل بطريقة مماثلة في مسائل معينة؛ المعاملة على قدم المساواة هو حق في أن يعاملوا بنفس الاحترام والاهتمام كأي شخص آخر." (١٩٧٨، p.227) ويستند هذا التمييز في خلط بين الأفكار؛ لا يستخدم في الطريقة التي يقترح فكرة المساواة في المعاملة. كما تعلق بن وبيترز، يجب أن لا نتمنى مرضى الروماتيزم أن تعامل مثل مرضى السكر (١٩٥٩ م-١٠٨). عندما اعتبرت المساواة في المعاملة معاملة دون عيب، التمييز في Dworkin ينهار.

النموذج الرئيسي الثاني من المساواة هو المساواة في الفرص. والفكرة يحتمل أن تكون غامضة. رأي (١٩٨١) وتشير إلى أنه يمكن أن الاحتمال بشأن، ما يعني أن الناس قادرين على المشاركة بنفس الشروط في مسابقة التي يمكن أن يفوز أي شخص، أو الوسائل بشأن، الأمر الذي يعني أن لديهم وسائل متساوية لتحقيق الغاية. بالمعنى السابق، تكافؤ الفرص ببساطة ما يعادل الحق في المساواة في المعاملة؛ في كتابات شار الأخير،،

يمكن استخدام الصيغة للتعبير عن الأساسية الطرح القائل بأنه لا ينبغي حرمان لا عضو في المجتمع الشروط الأساسية اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة العامة. (١٩٧١، ١٤٦).

وتكافؤ الفرص كان مفهوما مؤثرة في سياق السياسة التعليمية (انظر الفضة، ١٩٧٣). الثلاثية نظام التعليم التي أنشئت في عام ١٩٤٤، التدقيق النحوي والثانوية الحديثة والمدارس التقنية، ويهدف إلى إعطاء التلاميذ المساواة تقدير-شكلاً من أشكال المعاملة المتساوية. سرعان ما أصبح واضحا، على الرغم من أن هذا النظام لا يقدم أي مساواة حقيقية، وأن الفرص المتاحة لأطفال الطبقة العاملة خاصة شديدة كانت مقيدة. في المنافسة مع أطفال الطبقة المتوسطة، كانت الطبقات المتوسطة أكثر احتمالاً لتحقيق نتائج أفضل، الانتقال إلى التعليم العالي، وتظهر نتيجة لذلك في وظائف أفضل. ولذلك كان نظام التعليم في نظر اجاليتاريانس كمصدر أساسي لعدم المساواة الاجتماعية (انظر يقذف، عام ١٩٣١؛ كروسلاند، ١٩٥٦).

إدخال التعليم الشامل–توحيد النظام الثلاثي–، وإزالة التحديد في سن ال ١١ يهدف إلى إزالة جزء كبير من هذه المشكلة، كما تم التوسع في الجامعات، وتطوير المعاهد الفنية.

المساوئ التي تواجه أطفال الطبقة العاملة غير أن جزئيا فقط الناجمة عن عدم المساواة في النظام المدرسي–في نتيجة منها، يقول سزامويلي، (١٩٧١) الإصلاحات فعلا انخفاض فرص الأطفال فئة العامل ألمع هربا من ظروف الحرمان. أشارت التقارير في عام ١٩٥٠ و ٦٠ الأضرار الناشئة عن طريق الضغط على ترك المدرسة، أساسا للحجج المؤيدة لرفع سن؛ ترك المدرسة ومن خلال الافتقار إلى المؤهلات التي حصل عليها معظم خريجي المدارس، مما أدى إلى إدخال الامتحانات CSE. وتمثل هذه التدابير حركة في اتجاه المساواة في الفرص، بقدر ما حاولوا توحيد الشروط التي كانت تتنافس فيها الناس. من الجدير بالذكر أن الضغط على الفرصة، ومع ذلك، أحدثت آثاراً سلبية. وانخفض التركيز على المساواة في المنافسة التعليمية، بدلاً من التركيز على المعايير التعليمية كشرط مسبق لتحقيق تكافؤ الفرص في المجتمع؛ التجارب التعليمية ونتيجة لذلك تم أساسا ركزت على مقارنة مع غيرهم من التلاميذ، بدلاً من تحقيق مستويات أساسية من الاختصاص.

وعلى أية حال هو هدف المساواة في الفرص محدودا. يقذف يشير إلى احتمال الحمير ألف التي يسببها العرق من احتمال الجزرة التي يمكن فقط أن تؤكل جانب واحد. (١٩٣١ م–١١١) وقد نفكر تكافؤ الفرص أكثر دقة كلعبة الكراسي الموسيقية: هناك أماكن لكثير من الناس، ولكن لا حال من الأحوال ما يكفي، وشخص قد تفقد. وهناك أيضا مخاوف من أن وجود التفاوت يديم مساوئ مجموعات مركز أدنى. من وجهة نظر الرعاية الاجتماعية، وهذا قد لا يكون مقولاً . إذا كنا نريد وضع معايير الحد الأدنى بالنسبة للسكان ككل، من الضروري أن ننظر إلى قدر أكبر من المساواة ليس فقط من الفرص، بل أيضا نتيجة.

وانتقد توني كروسلاند، الذي يمثل غالباً ما وصفه كبار الداعين إلى المساواة في الفرص، في الواقع المفهوم قوة. وقال في بريطانيا،،

تكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي.. ليست كافية. أنهم بحاجة إلى... تكون جنبا إلى جنب مع التدابير... توحيد توزيع المكافآت والامتيازات حتى يقلل من درجة الفئة الطبقية،

discontents الظلم واللامساواة الكبيرة، والجماعية التي تأتي من كبيرة جداً تشتت المكافآت. (١٩٥٦، p.237)

ونتيجة لذلك، قد، تهدف السياسات القائمة على المساواة للمساواة في النتيجة كامتداد منطقي للرغبة في الحد من الحرمان في المجتمع. يمكن متابعة ذلك من خلال عدد من الاستراتيجيات. رأي يحدد أربعة (١٩٨١، ch.6). الأول ماكسيمين، تحقيق أقصى قدر من الحد الأدنى. وهذا يعني رفع-المعايير الدنيا للسكن، ومستويات الدخل، ومستويات التعليم والرعاية الصحية. يمكن القيام بذلك أما من خلال انتقائية أو العالمي السياسات.

والثاني هو معالجة نسبة عدم المساواة، وزيادة الموارد لأولئك الذين هم أسوأ بالنسبة لأولئك الذين هم أفضل قبالة. التعليم والفوائد المتعلقة بالطفل يكون لها هذا التأثير، على الرغم من أنهم توزيع أكثر للأسر المعيشية ذات الدخل العالي. ثالثا، قد هدف المساواة بين الفرق أقل، والحد من نطاق عدم المساواة. لم يقم التعليم هذا التأثير؛ الفوائد المرتبطة بالسن. الرابع مينيماكس، أو الحد من الاستفادة من تلك الذين محظوظون أكثر التعليم الخاص الذي يعطي ميزة لبعض في التنافس على الأماكن في التعليم العالي أو في سوق العمل، الرعاية الصحية الخاصة التي تسمح لبعض الناس أن يعاملوا على حساب تأخير للآخرين، أو الامتيازات المرتبطة بالدخل المرتفع. رأي يقول أن كل واحدة من هذه الاستراتيجيات ويؤدي إلى قدر أكبر من المساواة من الماضي. هذا ربما الحق في الممارسة العملية، أن لم يكن في المنطق؛ أي من هذه الطرق الأربعة، المتخذة لمتطرف، سيؤدي إلى المساواة في النتيجة.

ومع ذلك، تمثل المناهج المختلفة للمساواة-المساواة في المعاملة، الفرصة والنتيجة-تدريجيا توسيع نطاق التزام بالتدخل. كل الدافع هو نفس المبدأ-الرغبة في إزالة الحرمان على الرغم من أنها تختلف في مدى ونطاق التي تمنع أو التعويض عن ذلك.

## التمييز الإيجابي:

ويمثل مفهوم التميز الإيجابي تغيير كبير في التركيز على السياسات القائمة على المساواة. أدخل المصطلح في بريطانيا في تقرير Plowden، الأطفال والمدارس الابتدائية (DES، 1967)–تعكس، مرة أخرى، القلق بشأن المساواة في السياسة التعليمية. وأشار التقرير إلى أن المدارس في المناطق الفقيرة بمستويات منخفضة وغير قادر على التغلب على مشاكلها. وقيل لخلق "مجالات ذات أولوية للتربية" (EPAs) لتلبية هذه الاحتياجات. وكالة حماية البيئة، في المدرسة، وستسعى إلى الحد من الحرمان من التعليم بتوفير أفضل الخدمات الممكنة.

في الممارسة العملية، فشل اتفاقات الشراكة الاقتصادية ترقى إلى مستوى التوقعات في التقرير. في جزء منه، هذا سبب محاولات لتنفيذ توصيات اللجنة كانت فاترة: فقط أتيحت الأموال المحدودة، وكانت مترددة في إعادة توجيه مخططات السلطات المحلية. ولكن كما أنها تعكس أوجه القصور في هذا المفهوم. ربما بالغت بسياسة إمكانات النظام التعليمي للتعامل مع الفقر وعدم المساواة الاجتماعية. إلى جانب ذلك، كان هناك مفهوم خاطئ مركزي في التقرير حول توزيع الحرمان. ويفترض فكرة اتفاقات الشراكة الاقتصادية تركز جغرافي للأطفال الفقراء. على الرغم من أن كان صحيحاً أن هذه المجالات ارتفاع نسبة الأطفال الفقراء من غيرهم، أن الفقر الآن أكثر انتشارا. معظم الناس في اتفاقات الشراكة الاقتصادية لم تكن فقيرة، وأكثر أهمية، والفقراء أكثر الناس لم تكن في اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وغطيت اثنين فقط من الأطفال المحرومين في خمسة. (بارنز، لوكاس، ١٩٧٥)

أهمية التجربة وكالة حماية البيئة بطريقتين. أولاً، بالتأكيد على اتباع نهج المترجمة، والجغرافية، تقرير Plowden شهدت بدايات التحول في السياسة من شخص فيما يتعلق بالكتلة فيما يتعلق بالمساواة–أي من الأفراد إلى الجماعات. هذه الطريقة في التفكير حول المسائل التي كان ليصبح جزءا رئيسيا من "برنامج الحضرية". الثانية، والتقرير وقال: يجب أن يكون هناك تكافؤ الفرص للجميع، ولكن... الأطفال في بعض المناطق سوف تحصل فقط على نفس الفرصة كأولئك الذين يعيشون في أماكن أخرى إذا كان لديهم معاملة سخية على نحو غير عادي. ... ونسأل عن "التمييز الإيجابي" لصالح هذه المدارس والأطفال في نفوسهم، تتجاوز محاولة لتوحيد الموارد. (DES، عام ١٩٦٧ م–١٥١)

نقطة التمييز الإيجابي ليس ببساطة أن المدارس في المناطق الفقيرة ينبغي أن تتلقى المزيد من الأموال من مدارس أخرى، أو حتى أنه ينبغي طرح مستوى الآخرين؛ هذا سوف إزالة عيب في جانب واحد دون أن يؤثر ذلك في بلدان أخرى. التقرير مطلوبة لجعل هذه المدارس أفضل من غيرها، للمساعدة في جعل للمساوئ التي تواجه الأطفال خارج المدارس، فضلا عن تلك التي تعاني فيها.

وقد تم هذا المفهوم مصدر كبير من الخلط. Titmuss يشير إلى التحدي من تمييزاً إيجابيا على أساس الإقليم،"مجموعة من الحقوق"في صالح الفقراء والمعوقين والمحرومين، الملونة، والمشردين والخسائر الاجتماعية في مجتمعنا (١٩٦٨ م-١٣٤)

عندما فمن الواضح أنه لا يتحدث عن التمييز الإيجابي على الإطلاق. من غير تمييز إيجابي لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، لتوفير المساعدات للمعوقين، وإعطاء المال للفقراء؛ وهو المساواة البسيطة. التمييز الإيجابي يعني أن الناس أولاً تعامل على قدم المساواة-وثم معاملة أفضل.

إذا كان التمييز الإيجابي المساواة، أنها سبب أنه يعوض الناس في قطاع واحد لعيب في بلد آخر، أو لأنها تعوض عن الحرمان الماضية. تمكينه من تحقيق المساواة في النتيجة الإجمالية، ولكنه يفعل ذلك على حساب المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص. والحجة أن عدم المساواة في احترام واحد قد يؤدي إلى قدر أكبر من المساواة في بلدان أخرى. مثال على ذلك هو استخدام العمل الإيجابي في الولايات المتحدة للسماح بوصول الأمريكيين من أصل أفريقي إلى المدرسة الطبية. هو ساخن تعترض السياسة: قضية باكي-إجراءات قانونية اتخذتها طالب يهودي استبعاد صالح طالب الأمريكيين من أصل أفريقي لديهم مؤهلات أدنى-يوضح هذه النقطة (انظر Dworkin، عام ١٩٨٥، 14 .chs، 15).

تبرير واحد هو أنه قد تم حرمان الأمريكيين من أصل أفريقي في العملية التعليمية سابقا، والنهوض بها في هذه المرحلة التي تعوض عن الحرمان السابقة. ضد هذا، يمكن القول أن الناس الذين تم المحرومة تعليميا قد لا تكون مختصة في وظيفة التي تتطلب مؤهلات عالية. (هذا التنافسي في مجال الطب. مستوى المؤهلات المطلوبة أكثر انعكاسا للطلب على أماكن من الصفات اللازمة للحصول على الوظيفة). مبرر آخر هو أن الأمريكيين من أصل أفريقي لا يجري تقدم لهم الرعاية الطبية على نحو كاف، والأمريكيين

من أصل أفريقي أكثر تأهيلاً سيوفر هذا. لكن ليس بالضرورة العنصري الجذر غير صالح. الأمريكيين من أصل أفريقي لا يحصلون على الرعاية الطبية أقل نظراً لأنها لا تعطي بأخرى الأمريكيين من أصل أفريقي؛ عرض آخر للمشكلة هو أن هم أكثر عرضه أن الفقراء، والفقراء–بغض النظر عن العرق–تتلقى الرعاية أقل شأنا. هناك أي دليل، ملاحظة باوي وسيمون، أن الأطباء من الأقليات أكثر احتمالاً لمساعدة المرضى من نفس المجموعة الأقلية. (١٩٧٧، p.267)

المشكلة مع العمل الإيجابي أن التمييز لصالح بعض الفئات ما يعادل التمييز ضد الآخرين. مفاهيم لمزايا ومساوئ النسبية؛ إذا كان شخص واحد تعطي ميزة في منافسة، على حساب شخص آخر. في الولايات المتحدة، والأمريكيين من أصل أفريقي وأمريكي لاتيني تميل إلى أن تكون محرومة نسبيا في التعليم، والطلاب اليهود واليابانية أكثر نجاحا نسبيا. سياسات الجور التي تميز لصالح السود تميز ضد اليهود وياباني وأمريكي لاتيني. إذا كان العنصر معيار للتمييز الإيجابي، يجب أيضا أن ينظر كمعيار للتمييز السلبي؛ أنهم هما وجهان لنفس العملة. (يكون هذا الحجة من لورانس لوستجارتين). Dworkin يقول قوة أن هناك فارق نوعي بين استخدام العرق كمعيار للاختيار، والحرمان الذي ينشأ عن طريق الإخلال و انتهاك حرمة المحكمة.

أن الولايات المتحدة ستواصل تكون منتشرة بالانقسامات العرقية ما دام المهن الأكثر ربحاً ومرضية وهامة تظل أساسا من اختصاص العرق الأبيض، بينما يشعر البعض الآخر نفسها مستبعدة بشكل منهجي من نخبة المهنية والاجتماعية. (١٩٨٥، p.284)

يقول رأي، يجلب مسألة العمل الإيجابي، والمفاهيم المختلفة للمساواة في الصراع. أنها تعارض المساواة في الفرص، وفرصة لدخول الكلية على قدم المساواة، مع المساواة في النتائج. يعني بشأن، ومحاولة إعطاء الناس من جماعات الأقليات العرقية الوسائل اللازمة ليصبح على قدم المساواة، بدلاً من احتمالات بشأن تشجيع مسابقة على قدم المساواة. وثالثاً، العمل الإيجابي فيما يتعلق بالكتلة، وليس شخص بخصوص؛ يطل على مساوئ الفردية. قد تفضل طالب غنية من أقلية على طالب فقراء من أغلبية السكان. (رأي،١٩٨١، ٨١)

والمشكلة الرئيسية مع التمييز الإيجابي أنها قد تضر بعض الناس ظلماً . وينبع هذا قدر من التركيز على الكتل اعتبارا من فكرة التمييز الإيجابي ذاته. والمشكلة مع التكتل بشأن

النهج هو خطر، في التركيز على أحد الفرق ذات الصلة بين الناس، قد تطل على الآخرين. قد كسب المرأة الأغنياء على حساب الفقراء من الرجال، الرجال في المدينة الداخلية على حساب من المرأة في المناطق النائية، أو الأطفال الموهوبين من الأقليات على حساب من تعليميا حرمان الأطفال من أغلبية السكان. ويبدو الصعوبة هنا أن لا أن هذه السياسات المساواة، بل أنهم لا مساواة ما يكفي. وغرض التمييز الإيجابي تصحيح توازن؛ ولكن مصادر عدم المساواة في المجتمع معقدة. إذا كان التمييز الإيجابي أن تكون فعالة في التعامل مع الحرمان، الذي ينبغي القيام به مع فهم أوضح للمشاكل التي تواجهها.

أن الحجج المؤيدة لإعادة التوزيع المنصوص عليها في سياسات المساواة هي بسيطة إلى حد ما، حتى لو لم تكن هذه السياسات نفسها. نظراً لأن خدمات الرعاية الاجتماعية إعادة التوزيع، يمكن أن تكون وسيلة للحد من عدم المساواة–والواقع أن أثر عدم المساواة في الرعاية سببا رئيسيا للسعي إلى الحد من ذلك. ومع ذلك، هناك أكثر من هذا للنظر. قد تكون بعض العيوب الشرعية. وهناك قيم أخرى بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية التي يتعين النظر فيها– مثل الحقوق، ومكافأة الجدارة، والممتلكات. وقد تركزت مناقشة إعادة التوزيع فيما يتعلق بهذه القيم أساسا حول مسألة العدالة الاجتماعية.

# الفصل العاشر

# العدالة الاجتماعية

## الفصل العاشر:

## العدالة الاجتماعية:

### موجز

العدالة التوزيعية ويشمل التوزيع المتناسب لمعايير معينة: ويمكن أن تشمل المعايير الحاجة، حقوق، وصحراء، والعمل وغيرها الكثير. وهناك افتراض المساواة حيث هناك أي معايير المميزة ذات الصلة، ولكن ليس من المبدأ المساواة بالضرورة.

ومفهوم العدالة الاجتماعية قد اجتذب المزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة من أي مسألة أخرى في النظرية السياسية. وهذا الاهتمام يعزى إلى حد كبير إلى كتاب جون راولز ضخمة، "بنظرية العدالة" (١٩٧١). يستخدم راولز فكرة عقد اجتماعي لوضع الأساس لمجتمع فقط. من هذا العقد، كما يقول، تظهر اثنين من القواعد الرئيسية. الأول هو أن الحرية هي القاعدة الأكثر أهمية للعدالة الاجتماعية، ويجب أن نحافظ على مجتمع عادل الحرية.

والثاني أن عدم المساواة يجب أن تكون مقبولة للجميع، كجزء من نظام عادل.

نظرية راولز يرد بشكل تجريدي عاليا، وباري حق التعليقات، الكتاب قد لا يكاد أي شيء ليقوله عن السياسة الاجتماعية (أولوية منخفضة إلى حد كبير عندما يرى المرء أن لكثير من الناس الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية تقريبا كلياً يتألف"الإنصاف"في أحكام دولة الرفاه)... (باري، ١٩٧٣، م-٥٧)

في وقت لاحق له العمل (١٩٨٢)، وقد حاول راولز تدارك هذا النقص بالنظر في طبيعة البضائع التي يتم توزيعها. ويشير إلى بعض السلع الأساسية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لكل فرد؛ وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، والدخل والثروة، وما تسمية الأسس الاجتماعية لاحترام الذات. الحاجات الأساسية التي يجب أن يتمتع المواطنون التقى: المواطنين الاحتياجات هي الهدف بطريقة ليست الرغبات؛ ، وهم يعربون عن متطلبات الأشخاص ذوي المصالح أعلى ترتيب بعض الذين لهم دور اجتماعي معين وحالة. إذا لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات، الأشخاص الذين لا يمكن الاحتفاظ دور أو مركز، أو تحقيق أهدافها الأساسية. (١٩٨٢، p.172)

بعض الاختلافات في هذه السلع في مجتمع فقط، تكون مقبولة إلا إذا الجميع (أو على الأقل الأسوأ إيقاف الشخص) هو أفضل نتيجة لها الذي يمكن أن يحدث إذا كانت، على سبيل المثال، إنشاء أوجه عدم المساواة حوافز للناس للعمل بجد أكبر وزيادة ثروة المجتمع ككل.

فعالية يعادل راولز مفهوم العدالة مع نظرية معياري للتوزيع. ويبدو لي أن الخلط حول الفكرة العدالة. العقد الاجتماعي هو جهاز لتحديد ما إذا كانت سياسة يمكن أن تكون مشروعة، وأن أقول، حق. وهذا ليس نفس قوله أن السياسة فقط. لأن العدل نفسه مبدأ أخلاقيا معتمدة، يمكن أن نقول أن إجراء الذي مجرد يرجح أن يكون الحق إذا كان لا يتعارض مع المبادئ الأخرى. ولكن هناك مبادئ أخرى. وتقبل راولز نفسه قد يكون هناك بعض استثناء الطبية الخاصة واحتياجات الصحة، ولكن لا يشرح له أسباب للتفكير في ذلك. النقطة المهمة أن الضرورات الأخلاقية الأخرى قد تؤثر على توزيع الموارد إلى جانب العدالة وحدها. العدالة مفهوم محدودة أكثر بكثير من الشرعية، ذات الصلة، كما يقول راولز نفسه، إلى الإنصاف.

أرسطو ميز نوعين رئيسيين من العدالة: العدالة التصحيحية، أو العدالة فيما يتعلق بالعقوبة، أو العدالة التوزيعية، والعدالة فيما يتعلق بالموارد. (تومسون، ١٩٥٣) المبدأ التوجيهي للعدالة التصحيحية هو أن العقوبة متناسبة مع الجريمة الذي السبب في إحالة الطفل إلى رعاية طويلة الأجل قد يبدو أن الظالم. مبدأ عدالة التوزيع هو الإنصاف، توزيعاً متناسباً مع المعايير المقبولة، مثل حالة، والجدارة، ومساهمة المجتمع أو حاجة. إذا، على سبيل المثال، قبل الاستحقاق كمعيار صلة، ثم أنها فقط لشخص زيادة الجدارة للحصول على قدر أكبر من الموارد.

ديفيد ميلر، في كتاب له على العدالة الاجتماعية (١٩٧٦)، ويعطي أمثلة من ثلاث وجهات نظر مختلفة جداً من العدالة، الذي قال أنه يختار لأنها تظهر في شكل متطرف ما يحدث عندما يتم أخذ العدالة في معايير مختلفة. ديفيد هيوم، فيلسوف القرن الثامن عشر، وترى أن العدالة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الملكية. وتستند هذه الحقوق في حيازة الحالية؛ حقوق المهنة؛ الوصفة، أو العملية التي تصبح مقبولة حقوق أو المنشأة على مر الزمن؛ حقوق الانضمام (أي القواعد التي تحكم عملية اكتساب الملكية)؛ وحقوق الخلافة (أو نقل). وترى هيوم في المحافظة، بمعنى أن أفعال فكرته للعدالة للحفاظ على التوزيع الحالي للموارد.

هربرت سبنسر، المنظر الاجتماعي الفيكتوري، أسس مفهوم العدالة في الصحراء، والذي كان يعادل مع مساهمة المجتمع، يقاس بمكافآت للشخص في سوق اقتصادية حرة. (حايك (١٩٨٤) يقول، عن حق، وأعتقد أن الصحراء ومساهمتها في المجتمع ليست مكافئة. شخص قد تستحق المزيد من أجل محاولة أصعب، ولكن المكافآت للمساهمة في المجتمع وتعكس النتائج بدلاً من الجهد). نموذج سبنسر يتعلق بوضوح إلى طريقة عرض معينة للمجتمع والمؤسسات الخاصة. كروبوتكين، الاناركيه روسية، وترى أن العدالة كأساس حصرا في حاجة. هذا النموذج–على عكس الأخريين–سيحدد العدالة عن كثب مع إعادة توزيع ل الرعاية الاجتماعية.

ويصف ميلر هذه كنظريات متميزة من العدالة، التي بمعنى. ولكن يمكن أيضا اعتبار التطبيقات المختلفة لمبدأ التناسب. الحقوق وصحراء والحاجة هي المعايير المختلفة التي يمكن أن ينظر إليها ذات الصلة في ظروف مختلفة.

على الرغم من أن المنظرين يختار ميلر سترفض وجهات نظر أخرى، أنه سيكون من الممكن تماما لخلط المعايير–قبول كل منهم ذات الصلة في بعض النواحي–وفي الممارسة العملية، وهذا ما نقوم به إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، في ممارسة تطبيق المعايير التي سوف تختلف اختلافاً كبيرا، نظراً للحقوق، الصحراوية وحاجة محددة اجتماعيا. ويقول الزير في عالم الثقافات خاصة، والتصورات المتنافسة جيدة، وندرة الموارد، احتياجات بعيد المنال وتوسعية، هناك لن يكون صيغة واحدة، قابلة للتطبيق عالمياً. هناك لن يكون مسار واحد معتمدة عالمياً الذي يحمل لنا من فكرة مثل، يقول، عادلة أسهم على قائمة شاملة للبضائع التي ينطبق عليها هذا المفهوم. معرض سهم ما؟ (١٩٨٤، ص ٢٠٥)

مبدأ العدالة ليست بالضرورة المساواة: مفهوم العدالة الاجتماعية على أساس الحاجة قد ينطوي على قدر كبير من المساواة، ولكن واحد قائم في صحراء أو حقوق الملكية التقليدية يمكن أن يؤدي إلى توزيع غير متكافئ. ولكن فشل فكرة يساعد على توزيع متناسب ليشرح لماذا ترتبط العدالة بالمساواة–افتراض الذي يجعل رولز، ولكن، كتعليقات ودواركين، وجعل صريحة (١٩٧٤، pp.160–164). لماذا يجب أن تكون مبررة التفاوتات والسبب ببساطة طلبا للاتساق؛ كما طار يكتب، إذا كان يمكنني المطالبة لدى حق، على بعض الأرض، ثم بالضرورة أسلم، بنفس المطالبة، حق المقابل للجميع الذي يفي هذا الشرط نفسه. (١٩٨١، ٤٢)

أنه سيكون من غير متناسقة للدفاع عن حقوق مختلفة في الحالات حيث لا توجد العوامل ذات الصلة تميز الأشخاص المعنيين. مبدأ توزيع متناسب يعني المساواة في المعاملة في تلك الحالات حيث لا يمكن تمييزها الناس الذين يتم التعامل مع خلاف ذلك بالمعايير ذات الصلة. وهذا أمر أساسي لوسيطة للمساواة.

## العدل والممتلكات:

أن فكرة العدالة هو أساسا الرعاية ذات الصلة الاجتماعية بقدر ما يؤثر على توزيع الموارد. ويقول ودواركين (١٩٧٤) أن العدالة ينبغي أن تعني حماية حقوق الملكية. أي التوزيع التي تنتجها عملية من عمليات النقل المشروعة والمقتنيات نفسها يجب فقط، على أساس مبدأ أنه يدعو التاريخية. كائنات شتاينر (١٩٨١)، لتلك التي ولدت في المجتمع على هذه الشروط، هذا قليلاً مثل الانضمام إلى لعبة الاحتكار بعد وقد بيعت خصائص.

مفهوم العدالة التي تعتمد على الدفاع عن حقوق الملكية سيحد من إعادة التوزيع إلى حد كبير. في أبسط شروط، سيكون إعادة توزيع السرقة. إذا كان لديك اثنين من المعاطف ولدى واحدة، يكون فقط للي بأن يسلب لك؟ بريان وفريدمان القول، من منظور الليبرالي، أن الملكية ينبع من عمل الفرد، والتحررية لا ترى العالم كمكان فيه الخبز يسقط من السماء، حيث المشكلة الأخلاقية المناسبة هي واحدة من تقسيمه، ولكن كمكان حيث تنتج الأفراد الأشياء ذات القيمة-خبز الخبز.. وفيها يظهر كل شيء من هذا القبيل وبالتالي ليس كملكية مشتركة، ولكن كملك لشخص معين. (١٩٨١، ٢٧)

حايك قادر على إيجاد أي تبرير أخلاقي ل العدالة الاجتماعية على الإطلاق. شوك (١٩٧٦)، ويقول أن هذه الفكرة ليست أكثر من الحسد-حسد الناس الذين يريدون ممتلكات الآخرين. (١٩٦٩) هذا حجة متطرفة، إلا أنها عنصر مهم إذا أردنا أن نفهم الأساس العدالة الاجتماعية في الممارسة العملية. ما هو الفرق بين الضرائب دفع تكاليف خدمات الرعاية الاجتماعية، وسرقة؟ سيكون من السهل الرد أن الناس ضمناً الموافقة على فرض الضرائب، ولكن ربما لديهم القليل أو لا خيار في هذه المسألة.

وهناك حجج أساسية لا يقل عن ستة. الأول أن حقوق الملكية مسألة، لا للحقائق الأبدية أخلاقيا لا جدال فيه، ولكن الاتفاقية والتقليد.(على سبيل المثال، فإنه لم يكن دائماً صحيحاً عالمياً أن الممتلكات مملوكة للأفراد؛ وعقدت في بعض المجتمعات، وحقوق الملكية بالأسر) الضرائب جزء من اتفاقيات لمجتمعنا كما حقوق الحيازة؛ وهناك حجة جيدة تشير إلى أن ما كسب الناس يأخذ في الاعتبار المبلغ الذي سيتعين عليهم دفع الضرائب. السرقة غير شرعي، بحكم تعريفها؛ الضرائب، بنفس النوع من الاتفاقية الاجتماعية والشرعية، وليس ذلك سرقة، وهذا أكثر من لعب بالكلمات؛ يشير الرأي القائل بأن ما هو المشروع، وما هو ليس هو أساس، لا في اليقين الأخلاقي، بل في الممارسات التي تقبل عموما على مدى الوقت.

الرأي الثاني هو أن الملكية لا تأتي من جهود الأفراد بطريقة بريدان وفريدمان، ولكن من شروط وأنماط العمل التي أنشئت في مجتمع معين الخبز الخبز، أو أية أنشطة أخرى، لا يحدث كما لو كان يعيش العامل في صحراء جزيرة؛ يتم شراء المكونات، ويوجه الماء بجهود الآخرين، يتم تسليم الوقود، الفرن يتم تصنيعها من قبل الآخرين، قد علمنا الوصفة، أنها إذن مثل جميع الأنشطة الأخرى، الاجتماعية؛ والمطالبة امتلاك ما ينتج أيضا الاجتماعية.

ثالثا، هناك رأي أنه من ممتلكات الحق، وليس إعادة توزيع، الذي قد يكون له ما يبرره. إذا كان ينبغي أن توزع الموارد بالتساوي ما لم يكن هناك اختلافات ذات الصلة، يقع العبء على أولئك الذين يدعون الملكية لشرح الأساس للاستمرار في الحيازة.

رابعا، هو رأي ماركس وآخرون أن يعكس توزيع ملكية الأفراد الذين قد أنتج أشياء قيمة، ولكن الاستغلال من جانب عدد قليل من عدم. فريدمان (١٩٦٢) يشير إلى أن هناك تناقضا في الموقف الماركسي التقليدي؛ من غير الممكن القول على حد سواء أن الناس يجب أن تبقى ما يحصلون عليه، وأنه ينبغي أن يتلقى الناس وفقا للحاجة. وفي الواقع، كانت المشكلة معترف بها من قبل ماركس: في نقد برنامج غوتا، وتولى المنصب أنه ينبغي اعتبار عائدات العمل مجموع الناتج الاجتماعي. من هذا، قال أن الموارد اللازمة للصناعة قد تخصم، متبوعاً بتكاليف الإدارة، والتمويل من أجل المشتركة لتلبية الاحتياجات، مثل المدارس والخدمات الصحية إلخ، و الأموال للقادرين على العمل، وما إلى ذلك، باختصار، لما هو مدرج تحت ما يسمى إغاثة الفقراء الرسمية اليوم. كان عندئذ فقط أن الموارد يمكن أن ينظر لتكون متاحة لاستهلاك الأفراد. (١٨٧٥، pp.

٣١٨-٣١٩). ماركس وبعبارة أخرى، هو افتراض المطالبة السابقة للمجتمع للموارد من الإنتاج. (لينين فيما بعد وضعت مبادئ لإعادة التوزيع التي كانت حلاً وسطا بين الموقفين: هذا أساسا لفرض الضرائب والضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي (انظر جورج، مانينغ، ١٩٨٠، ch.2).)

خامسا، من الممكن القول بأن نفس الحقوق التي الشرعية الملكية المشروعة أيضا إعادة توزيع. ويلي (١٩٨٣، ch.4) يبدأ من تركيز على الحكم الذاتي، أو الحرية الفردية. وهذا يعتمد في جزء منه على الحقوق الشخصية لحماية الناس من إساءة استعمال السلطة المركزية؛ ويطالب أيضا ببعض الحقوق للاستهلاك، أو التمتع بالسلع. الخاصية هي بعض الضمان على حد سواء. بنفس الحجة، رغم ذلك، الناس الذين لا يملكون شيئا تستهلك الحق في إعادة التوزيع التي سوف تحافظ على استقلاليتها كأفراد. وهذا يعني أن الملكية والرعاية الأساسية للحرية الشخصية.

السادس، وربما الأكثر أهمية، هو أن الشخص قد يحتاجون إليها مطالبة التي تفوق حقوق الملكية للشخص الذي بحوزته-وبعبارة أخرى، أن هناك صراع المبادئ.

العدالة لا يمكن الحكم فقط من حيث الشخص الذي يستفيد منه؛ كما يجب أن تنظر في الشخص الذي لديه على الدفع. ويصنف أمدور (١٩٧٩) ثلاث فئات رئيسية من الناس الذين يفقدون نتيجة للعدالة التوزيعية. هناك أولئك الذين يرتكبون ظلم. لذا، في المحاكم، وإذا أصيب شخص عن طريق الخطأ لشخص آخر، قد شخص واحد للتعويض الأخرى. (هذا موقف نفسه الذي أدى إلى اتهامات متكررة من الجور، لأنه يعني أن أي شخص يكون قادراً على إثبات خطأ آخر يمكن أن تتلقى مساعدة نفي للآخرين مع احتياجات مماثلة. المبرر الرئيسي النظام توقف العمل في نيوزيلندا-هو الرغبة في الاحتفاظ بالمسؤولية الشخصية للتعويض: انظر Cmnd. 7054، 1978؛ عطية، ١٩٨٠.) فمن الممكن تقديم قليلاً المزيد من هذه الحجة، والقول بأن الفئات الاجتماعية أعلى ينبغي تعويض الطبقات الدنيا الإصابات التي تسببها لهم. هذا موقف المثيرة للجدل، لأنه ينطوي على خطأ، إذا كان لا يعتزم، على الأقل سلطة الشخص على خطأ في تجنب إجراءات ضارة، ويمكن القول ما إذا كان يمكن وصف الهيكل الاجتماعي في هذا طريقة.

هناك الناس الذين يستفيدون من ظلم الماضي. ويقول ودواركين (١٩٧٤)، على سبيل المثال، العدالة ريكتيفيكاتوري "الهنود الأمريكيين" التعويض عن الأضرار التي عانى أسلافهم. لماذا ينبغي أن يشعر الناس أي التزام بالنسبة للأعمال التي تقوم بها الأجيال الماضية؟ وهذا يرتبط برابطة القديمة وشعر بقوة للفرد مع الأسرة أو القبيلة أو الأمة؛ هو قانون لإحدى المجموعات التي يعوض آخر. مرة أخرى، من الصعب رؤية التعويض عن هذا النوع من حيث خطأ. بعض الناس فقراء بسبب الظلم التاريخي-مثل الاستغلال الاستعماري، أو الحروب فقدت ولكن الضرر لا كان يمكن تفاديها بالشعب الذي له الآن المسؤولية عزت.

وأخيراً، هناك رأي أنه يجب دفع كل واحد منا. قد يرجع هذا إلى أن نحن جميعا مذنبون كأعضاء في المجتمع؛ رأي بديل أن نولي، ليس لأننا في أي معنى المسؤولين، ولكن نظراً لأن توزيع الموارد داخل مجتمع لا يمكن تبريره على أساس متناسب. تقوم بإرجاع، مرة أخرى، إلى نقطة مركزية يقذف: أن المجتمع حقيقة طريقة معينة لا تجعل من الحق.

العدالة والعجز

مثال على الطبيعة المعقدة لنظم التوزيع هو توفير الدعم المالي للإعاقة، الذي براون (١٩٨٤) المكالمات نظام الدخل الإعاقة. العجز مصطلح حقيبة سفر، تغطي طائفة واسعة من الظروف المختلفة والقضايا. تاونسند (١٩٧٩) تحدد العديد من الاستخدامات الرئيسية للكلمة. إعاقة قد تكون الشذوذ التشريحية أو الفسيولوجية أو النفسية أو الخسارة (ص ٦٨٦)-شخص مفقود ذراع أو عين، وهو شخص مع العمود الفقري منحنياً أو طفل معاق عقلياً أو مريض نفسي مع مرض الفصام. يستخدم هذا التعريف لتحديد العجز لأغراض "صناعية إعانة العجز"؛ هو شخص الذي أصبح أصم تماما المعوقين ١٠٠% وفقدان ذراع هي ٧٠-٩٠ في المائة، وهو فقدان إصبع القدم الكبير نسبة ١٤ في المائة وطرف الإصبع الصغير ٢%.

يمكن أيضا أن تكون الإعاقة تغيير حالة سريرية مزمنة أو إعاقة عملية فسيولوجية أو نفسية (p.686). وقد يشمل عددا من الحالات المذكورة أعلاه مثل الصمم أو العمود الفقري منحنى فضلا عن مشاكل مثل التهاب الشعب الهوائية، والتهاب المفاصل وقرحة المعدة. ولكن يستبعد عددا من المشاكل الأخرى، مثل فقدان إصبع، التي هي ليست بالضرورة تعطيل بمعنى يشكل أي مشكلة طبية أو تدخل في طريقة الناس يعيشون حياتهم.

يتم إعطاء بدل التنقل لأولئك الذين هم عمليا غير قادر على المشي، ولكن يجب أن يظهروا سبب عضوية للإعاقة؛ لا تأهيل الأشخاص المعوقين عقلياً الذين لم يتعلموا المشي إذا لم يكن هناك أي سبب البدني تعزى للإعاقة على الرغم من أن هذا التعريف لا يزال أساسا تستند الاختلافات الجسدية أو العقلية، تبدأ بالطرق التي يتم تعريف المصطلح تعكس القضايا الاجتماعية. تعريف تاونسند في الثالثة التالية يمكن أن تمثل الإعاقة كنمط سلوك محدد اجتماعيا.

ما إذا كان الناس تعتبر تعطيل أمر قدر من الاتفاقية الاجتماعية كما القدرة المادية. يجوز أن تعامل شاب الذين لا يتمكنون من الدرج كما تعطيل عندما لا يكون شخص المسن. وكثيراً ما تعامل الأشخاص المعوقين عقلياً كما تعطيل على الرغم من أن قد تكون لديهم قدرة واضحة على العمل. تحديد المعايير الاجتماعية نمط للشخص من السلوك، وهو السلوك، لا الفسيولوجية أو النفسية تسبب، الذي يعرف شخص ما يجري معطل.

أخيرا، يقول تاونسند أن الأشخاص المعوقين فئة مجموعة من الناس تحددها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، تقاسم خبرة تعطيل. وهذا أكثر موقف سياسي من تعريف–قضية لتوفير الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس موحد بدلاً من مجزأة وأونكو تنسيق سلسلة من المزايا المتوفرة حاليا.

المعايير التي تلقي الأشخاص المعاقين حاليا دعم الدخل متنوعة وغالباً ما تتعارض. هناك مبدأ التأمين. الناس الذين ساهموا في صندوق تأمين الاجتماعي والوظيفي الذي انقطع بسبب المرض المزمن أو الإعاقة، الحصول على "استحقاقات العجز". وهذا قد ثبت أن أساس غير كاف للحكم، نظراً لأن العديد من المعوقين غير قادرين على المساهمة.

وهناك فوائد براون يشير إلى العمل على أساس (١٩٨٤، ch.7).

الدائمة من لتأمين الصحي والمعاشات التقاعدية المهنية والأجر في حالة المرض دوراً هاما؛ وتقترح براون، يوفر الأجر في حالة المرض وحدها، ١٥ في المائة من جميع التعويضات عن الضرر. المبدأ هنا ليست واحدة الكثير من التأمين–الذي ينطوي على خطر مجمعة–التعاقدية الحماية.

الاعتراضات على هذا هي، أولاً، أن تؤيد معظم أولئك الذين هم أفضل حالاً لتبدأ، وثانيا، أن معظم الأشخاص ذوي الإعاقة في لا موقف لحماية أنفسهم بهذه الطريقة.

على إعانات المعوقين وفقا للحاجة المالية. يتلقى أصحاب المطالبات الإعانة التكميلية إضافات للمشاكل الناجمة عن الإعاقة، بما في ذلك بدلات للغسيل والتدفئة والملابس الخاصة. هذا الحكم، الواجب إلغاؤها في عام ١٩٨٨، يعاني من المشاكل الرئيسية هما: اختبار وسائل، اجتذاب ازدراء المعتادة المرتبطة بهذه الممارسة، وأنها تنطوي على استفسارات تطفلا والمهينة. لا يمكن أن يكون من حق، تقول ورقة حكومة مؤخرا، أن القواعد التي تؤدي إلى المسؤولين يسأل أصحاب الحمامات كم أسبوع فقد نصح اتخاذ. (Cmnd-9518، 1985، م-٢١) طريقة أخرى لتلبية الحاجة المالية يمثل "بدل العجز الشديد"، الذي يغطي تلك على الأقل ٨٠% المعوقين الذين هم غير قادر على العمل ولا تشملها فوائد التأمين. الحاجة إلى الاعتراف هنا هو الناجم عن عدم القدرة على كسب؛ معيار ٨٠% أقل اعتراف بالاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين شديدة من حد مطالبات من جهات أخرى، أقل شدة المعوقين، الذين هم أيضا غير قادر على العمل.

فوائد مثل بدل الحضور وبدل التنقل، ظاهرياً، تقدم لغير عادية الاحتياجات المالية. إلا أنها لا تتصل بالدخل أو الثروة. يتم تعطيل المطالبين من "بدل الحضور" الناس، وليس الناس الذين يتولون رعايتهم؛ لم يكن لديك الأشخاص المعاقين أن يكون أي شخص قد تبدو بعد لهم. لا يوجد أي شرط "بدل التنقل" لاستخدامها لتوفير النقل. من الصعب أن تكون على يقين تماما ما المبدأ وراء هذه الفوائد. وهي فعالية البدلات لبعض أنواع العجز يعامل وفقا لمدى العجز، محدودة في نطاقها بفرض معايير مقيدة إلى حد ما. مبررات الفوائد حقيقية ويبدو أن اعتراف بالعجز كفئة من الحاجة في حد ذاته-ليس فقط كشرط إنشاء المالية المشاكل.

هناك مبدأ إعادة التأهيل، والمعوقين مساعدة الناس للمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية-في الممارسة العملية، تميل إلى يعني إعادة التأهيل للعمالة. وهناك حصة من وظائف في الشركات الكبيرة التي يفترض أن يتوقع لملء مع الموظفين المعوقين؛ مسموح المطالبين بطلان فائدة امتياز الأرباح من العمل علاجية؛ العمال المعوقين يمكن أن تلقي المساعدة مع أجور سيارات التاكسي للعمل إذا كانوا غير قادر على استخدام وسائل النقل العام. ويبدو هذا، بطريقة مختلفة من التأمين، التأكيد على مساهمة في المجتمع، وهناك مكافأة

للصحراء. معاشات العجز الحرب أدخلت في عام ١٩١٧؛ لا يزال النظام بدلاً من ذلك أكثر سخاء من الفوائد الأخرى.

وأخيراً، هناك مبدأ التعويض عن العجز. يمكن مقاضاة أي شخص معطل عن طريق الخطأ لشخص آخر، أو في حوادث المرور على الطرق في المحاكم للحصول على تعويض. يمكن للمصابين بالنشاط الإجرامي تلقي تعويضات مساوية لتلك الممنوحة في القضايا المدنية. ويقدم إعانة العجز الصناعي عائد المالي للخسائر المادية حتى الصغيرة. لا يتم على أساس تعويض الحاجة أو صحراء، ولكن العدالة من نوع أبسط–التعويض عن الضرر.

وهناك مبدأ واحد لا سيما في غياب من هذه القائمة التوزيع على أساس الحقوق. التحالف من الإعاقة قد جادل لفائدة موحد للأشخاص ذوي الإعاقة، المتاحة كحق للجميع، بصرف النظر عن الدخل أو الثروة وبعبارة أخرى، فائدة عالمية. في الممارسة العملية، تقصر حتى الآن هذا المثل الأعلى فيما يتعلق بجعلها تبدو طوباوية إعانات للمعوقين. معظم الأشخاص المعوقين في بريطانيا، ولاسيما ذوي أشد الناس، قديمة. (هاريس، ١٩٧١) لكن الفوائد كثيرا ما تهدف الشباب هناك حدود العمر "بدل التنقل" و"استحقاقات العجز" و "بدل العجز الشديد"، وأساساً غير ذات صلة بمشاكل المسنين ذوي الاستحقاقات المتصلة بالعمل. التوسع في نظام الإعانات لتغطية السكان المعوقين عالمياً ينطوي نطاق واسع زيادة التزام بالحكم للمعوقين، وهو التزام الذي يبدو من غير المحتمل أن تطرأ المنظور المستقبل.

توزيع الموارد والخدمات للأشخاص المعوقين ليست قضية المساواة. على الرغم من أن هناك افتراضا للمساواة في الحالات التي تشبه بعضها البعض، سيقوم بتطبيق معايير مختلفة إنشاء مزايا واضحة لبعض الناس على الآخرين. العدالة للمعوقين ليست مسألة بسيطة أو واضحة. سيكون فائدة عالمية لتحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة على أساس الحقوق، والحاجة، وصحراء، والتعويض–ناهيك عن دفع فوائد على أسس أخرى، مثل الجمعيات الخيرية والتنمية الشخصية والمدفوعات التي تهدف إلى التخفيف من عبء الدعم التي تتحملها الآخرين في المجتمع. توفير الرعاية الاجتماعية، ربما لا محالة، حلاً وسطا بين متضاربة المبادئ.

# الفصل الحادي عشر

# السياسة الهيكلية

**الفصل الحادي عشر:**

**السياسة الهيكلية:**

**موجز**

السياسة الهيكلية هو محاولة متعمدة لتغيير مجتمع. فإنه يمكن القيام بذلك من خلال السعي لنموذج مثالي؛ بتغيير عملي وتدريجي؛ أو بالرجوع إلى مبادئ كدليل للعمل.

ويبدو العدالة، إلى منتقديها، تتيح إمكانية تدخل الدولة غير محدودة تقريبا في الحياة الاجتماعية. حايك يوحي بأن عندما شرعت الحكومة في التخطيط من أجل تحقيق العدالة، فإنه لا يستطيع أن يرفض المسؤولية عن مصير أي شخص أو موقف. (١٩٤٤ م-٨٠)

وهذا الحق تقريبا. فكرة العدالة الاجتماعية، مثل حجة المساواة، يكمن في الاعتقاد بأن الحجج الأخلاقية يجب أن تطبق على تنظيم المجتمع. إذا، كما حايك يوحي، لا الحرة عمل... الأفراد يمكن أن تسفر عن نتائج مرضية أي مبدأ عدالة التوزيع (عام ١٩٧٦، ٦٩)

ثم تدخل بعض ضروري. لأنه لا يمكن تجنب الحكومات المسؤولية الأخلاقية لتوزيع الموارد في المجتمع، يجب أن تشكل خطة بعض كيف تلك الموارد لتوزيعها. وبعبارة أخرى، يجب أن لديها سياسة للمجتمع.

ويميز فرج الاجتماعية من سياسة اجتماعية، أو الهيكلية،. السياسة الاجتماعية هو السياسة العامة للرعاية الاجتماعية، ويركز أساسا على الخدمات الاجتماعية، والسياسات الهيكلية يعني المشروع عمدا تغيير التشكيل الجانبي لمجتمع، لتغيير العلاقات البشرية والاجتماعية الأساسية. (١٩٧٩ م-٥٥)

تاونسند تدفع، عن حق، وأعتقد أن السياسة الاجتماعية المعنية كثيرا مع السياسة الهيكلية كما هو الحال مع الدراسة للرعاية الاجتماعية. ويشير إلى السياسة الاجتماعية ويمكن تعريفها بأنها فضلا عن الأساس المنطقي المعلن الذي تستخدم المؤسسات الاجتماعية والجماعات أو إحضارها إلى ضمان الحفاظ على الاجتماعية أو التنمية. هو السياسة الاجتماعية، وبعبارة أخرى، عنصر التحكم المؤسسي لوكالات ومنظمات الحفاظ على أو تغيير الهيكل الاجتماعي والقيم.(١٩٧٦، ص٦)

وبهذا صيغت بنفس الشروط لفكرة لفرج، لكنه يختلف في جانبين اثنين. أولاً، بينما تشعر بالقلق فقط مع التغير الاجتماعي (ويؤكد أن المجتمعات الغربية قد لا تعترف السياسة

الهيكلية)، يمتد تاونسند التعريف ليشمل السياسات التي تحافظ على النظام الاجتماعي. ويبدو هذا لا يقاوم، لأن النظام وتغيير هما وجهان لنفس العملة. وثانيا، تقترح فرج أن السياسة يجب أن تكون مدروسة؛ ويقول تاونسند أن يمكن أن يكون ضمنياً، غير معلن وغير المعترف بها حتى. (ص٦)وأعتقد أن هذا يذهب بعيداً جداً؛ على الرغم من أن السياسات قد تفسر على أنها الضمني، في طبيعة السياسة في بعض المعني المقصود. وهذا لا يعني أن الحكومة يجب أن تتدخل صراحة في كل جوانب الحياة الاجتماعية، ولكن فقط التي يجب أن يكون قد الآثار للعدالة لكل من العمل وعدم العمل على الأقل النظر.

يمكن اعتبار الرعاية الاجتماعية الهيكلية في حد ذاته؛ فكرة دولة الرعاية يشير إلى أن التطورات في مجال الخدمات الاجتماعية قد أحدثت بعض التغيير في مجتمع. وقد يكون الهيكلية في شعور الآلي، بسبب إثارة على الجوانب الأخرى للمجتمع. يمكن اعتبار رصد الأمهات بالزائرات الصحيات تعزيز قيم معينة حول الأسرة، وإدارة الاستحقاقات للأشخاص العاطلين عن العمل كطريقة للتشديد على أخلاقيات العمل. الرعاية الاجتماعية قد يكون سببا من أسباب التغيير، مثل برامج إزالة الألغام والتجديد الحضري. يمكن أن تكون وسيلة لتيسير التغيير، وعلى سبيل المثال إدخال التعليم الابتدائي المجاني، مما ساعد على جعل قوة عاملة متعلمة. وربما قد يكون نتيجة لذلك: Titmuss تقول أن التغييرات في زمن الحرب خلق روح زعة التي جعلت دولة الرفاهية الممكنة (١٩٥٥). قد يكون كل هذه؛ ويمكن القول بأن الأخذ بعالمية مجانية التعليم الثانوي في عام ١٩٤٤ كان نتيجة للتغييرات في الحرب، وأسهمت في النمو من الفئة الفنية، ويمكن القول من خلال تركيزه على ميزة أدت إلى تغييرات أخرى بغية تعزيز المساواة في الفرصة.

يتم تفسير السياسات الصعبة والمثيرة للجدل. قد تكون سياسة صريحة أو ضمنية؛ قد يكون في مصالح مختلف الأفراد والجماعات، والمجتمعات أو الفئات؛ قد تكون لها آثار لا تتفق مع أهدافها. سياسة الرعاية الاجتماعية الهيكلية عندما كان يهدف صراحة إلى التغيير الهيكلي، أو عندما يحقق فعلا مثل هذا أثر. (قد يكون من الممكن القول بأن سياسة هيكلية ضمنياً ولكن لم تنجح؛ وهذا يبدو لي من المستحيل إثبات). وكرست الكثير من سياسات الرعاية الاجتماعية صراحة إلى الصيانة أو تغيير الهيكل الاجتماعي. مجلس الإسكان، في عام ١٩١٩، وكان المقصود (على الأقل جزئيا) لتفادي ثورة. المقصود بالأخذ بالتعليم

الشامل، الحكومة العمالية، وإلى إصلاح النظام الطبقي. كان تشجيع التوسع في الخدمات الاجتماعية الشخصية في أوائل السبعينات على أساس أن من شأنه كسر دورة الحرمان. الولايات المتحدة الحرب على الفقر بهدف إلى استمالة الأمريكيين من أصل أفريقي في العملية السياسية. إدخال الفوائد التكميلية في عام ١٩٦٦ يهدف إلى إزالة الوصمة مدعيا وإنشاء المحافظة على الدخل كحق المواطنة.

فعالية هذه السياسات من الصعب الحكم. وكان هناك لا ثورة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن من المستحيل القول ما إذا كان لهذا أي علاقة مع مجلس الإسكان–مثل الرجل في النكتة الذي يرسم خطوط بيضاء على الطرق للحفاظ على الفيلة بعيداً. وتبع الحرب على الفقر بإدراج المزيد من الأمريكيين الأفارقة في السياسة، ولكن من المستحيل القول بأن هذا لم يكن ليحدث دون البرنامج. يعتمد نجاح أو فشل سياسة حاسمة على التحليل السببي تطبيقها. أنه من الصعب تقييم قدرة الخدمات الاجتماعية للتعامل مع دورة الحرمان عندما يكون هناك الآن أدلة جيدة إلى حد ما أن الدورة غير موجود في أي معنى قابلة للتطبيق عموما (براون، Madge، 1982). ومشاكل وصمة العار المرتبطة بالفوائد، أنا دفعت في مكان آخر، أعمق بكثير وأكثر تعقيداً مما يوحي بمحاولة تبسيطية لإنشاء الحقوق. (سبيكير، ١٩٨٤)

وقد أسباب سياسة صريحة تقييمها، ثم، في ضوء التفسيرات السببية للتغيير. الأسباب الضمنية هي عموما تعزى أيضا إلى صانعي السياسات بشأن معايير السببية–على سبيل المثال، بتفسيرات مثل تلك Bachrach وبارتز، استناداً إلى وجهة نظرهم لتوزيع السلطة في المجتمع. وبالمثل، التغيرات الهيكلية التي تحدث دون نية واعية، ضمنياً أو بخلاف ذلك، يمكن فقط تحليل من الناحية الهيكلية. يبدو أنه اتبع فإن شرح العملية، بدلاً من الدافع، الذي هو القيام بالعمل في تحديد سياسة ك الهيكلية. هذا لا يعني أن أسباب صريحة لسياسة غير مهم هم جزء كبير من المعايير التي يمكن الحكم على السياسات–ولكنها ليست أهم القضايا في هذا السياق.

## طبيعة التغيير الاجتماعي:

ويصف فكرة المجتمع شبكة معقدة من العلاقات. هيكل المجتمع بناء تحليلي، تفسيراً للعلاقات الاجتماعية كنموذج، واختبار التغيير الاجتماعي ما إذا كان يتم تبديل النمط. وهذا يتطلب رؤية للعملية في الناحية التاريخية. طريقة واحدة للقيام بذلك هيستوريسسم (المصطلح كان يسك بكارل بوبر: ١٩٤٥). جوهر هيستوريسسم هو الاعتقاد بأن الأحداث التاريخية وترتبط سببياً ومنقوشة. وهم، لذلك، يمكن التنبؤ به. هيستوريسسم تفسر التغير الاجتماعي من حيث تسلسل أشكال البنية الاجتماعية. دولة الرفاه، على سبيل المثال، يعتبر أحياناً مرحلة وسيطة بين الرأسمالية والاشتراكية. قيمة هيستوريسسم أن يركز الانتباه على الحركات الرئيسية على المدى الطويل. نقاط الضعف الرئيسية فيها هي أن قد تتم غالباً الإشارة إلى الأشكال المجتمعات من حيث أنواع المثالي، ونماذج الواقع التي قد أو قد لا تتوافق مع. ما دام مجتمع يقارن إلى النموذج في جوهره الأساسي، فإنه يمكن وصف معقول في تلك الشروط. على الرغم من أنه قد تكون هناك تغييرات في نمط العلاقات الاجتماعية، وقد فشلوا في تغيير الهياكل الأساسية؛ لذا، على سبيل المثال، بريطانيا لا يزال يعتبر الكثيرون ك الرأسمالي على الرغم من التعديلات خلال السنوات الماضية مائة وخمسين. كروسلاند يحدد السمات الرئيسية الرأسمالية كما عدم التدخل، قوات السيطرة على السوق؛ ملكية الصناعة بالأفراد؛ الرقابة على الصناعة بفئة المديرين المالكين؛ تركيز القوة الاقتصادية في أيدي فئة واحدة؛ أيديولوجية النزعة الفردية والمنافسة وقيمة الممتلكات الخاصة؛ وصراع شديد بين الطبقات. ويقول أن كل هذه لم تعد، إلى حد كبير، ليكون ذلك صحيحاً. (١٩٥٦، ch.3) ومن المؤكد أن هناك عناصر هذا النموذج في المجتمع المعاصر، ولكن هناك عناصر من العديد من النماذج الأخرى، أيضا؛ هو تأثير نوع مثالية تمرير أكثر من الجوانب الأخرى من العلاقات الاجتماعية التي قد لا تناسب وجهة نظر معينة. أنها طريقة ينزعجون من النظر العالم.

فكرة تشابه الأسرة، اقترحت في الفصل ٦، أقل مضللة وسيلة لوصف الأشياء. أثر اتخاذ هذا النهج أنه لم يعد من الضروري التساؤل عما إذا كان يتفق مع المجتمع في جوهرها لنموذج معين. إذا كان المجتمع الآن يمكن أن توصف بأنها الرأسمالي، أنها لا لأنه يتفق بدرجة أكبر أو أقل إلى نموذج مثالي؛ ولهذا السبب تشابه فورية لها سوابق الرأسمالي، ومجتمعات أخرى وصفت بعبارات مماثلة. (يمكن أيضا القول أن حيث يوجد تشابه قليلاً بين

المجتمعات التي هي فقط من الأقارب البعيدة في الأسرة، أو في بداية ونهاية لفترة طويلة من الزمن، التسمية لا يعني الكثير؛ هذا مسألة المنظور).

إذا تم قبول هذا النهج، ليس هناك حاجة للإشارة إلى عناصر مجتمع الأساسية. تغييرات تجري باستمرار، وعلى الرغم من أن التغييرات في أنماط قد يكون غير محسوس في أي نقطة واحدة في الوقت المناسب، مقارنة للهياكل الاجتماعية على مدى فترة أطول قد أيضا إظهار الاختلافات الهامة. وهذا يعني أن أي تغيير يمكن اعتبارها تساهم صيانة أو تغيير في بنية اجتماعية، وحتى أن سياسة الرعاية الاجتماعية يمكن أن يعتبر شكلاً من أشكال السياسات الهيكلية في حد ذاته. للوهلة الأولى، يبدو تافها تقريبا، ولكن لها آثار جوهرية هامة. الرفاه الاجتماعي على إمكانية للتغيير؛ ولكن قد وضع نمط جديد دون أي شخص التخطيط لها، ودون أي صانع القرار اتخاذ نظرة عامة. اختبار سياسة الرفاه الاجتماعي ليس، ثم، إذا أنه يغير العلاقات الاجتماعية؛ وكيف أنه يغير لهم.

## استراتيجيات للتغيير:

حتى إذا كانت السياسات الاجتماعية تتسبب في تغييرات، فإنه ليس من السهل تسخيرها لإحداث تغييرات موجهة. الناس ليسوا دائماً متسقة في ما يريدون: على سبيل المثال، الكتلة–بخصوص المساواة والشخص بشأن المساواة قد تسفر عن نتائج متناقضة. الناس قد لا نتفق حول ما ينبغي أن يكون التغيير: المعارضة أو الصراع قد يؤدي إلى حل وسط، أو التوصل إلى حل يرضي أحداً –مثل برامج التجديد الحضري في الولايات المتحدة التي قدمت تنازلات جزئية فقط للمجموعات الأفريقية الأمريكية. إلى جانب ذلك، قدرة المخططين على التنبؤ بالنتائج محدودة، لأنه لم يكتمل فهمنا للعمليات الاجتماعية. من الممكن التنبؤ بعدد المسنين في المستقبل بدرجة معقولة من الدقة، نظراً لبعض التحفظات، وهذا له آثار كبيرة على الخدمات الاجتماعية والمجتمع ككل. لكن بالطرق التي الخدمات المقدمة للمسنين أيضا يمكن أن تتأثر بالتغييرات في تطلعات ومطالب الجماعات الأخرى تعتمد، السياسة القديمة العمر (مثل حركة "الفهود الرمادية"، ربما)، مركز المرأة، وغيرها من التغييرات في السياسات المتعلقة بالمسنين–مثل الصحة والتقاعد والدعم المالي أو القتل الرحيم.

يرى بعض النقاد عدم اليقين هذا اعتراض على أي نوع من التغيير المخطط، وتكثر محاولات لإثبات أن أحكام الضمان الاجتماعي قد آثاراً سلبية بشكل غير متوقع. فليست دائماً كذلك المختار. هربرت سبنسر، على سبيل المثال، كتب: عندما، تحت"قانون الفقراء الجديد"، خصص للإيواء المتشردين في الاتحاد–المنازل، لا يكاد ومن المتوقع أنه سيكون مما يسمى مجموعة من الصعاليك إلى حيز الوجود، الذين سوف يقضون وقتهم في المشي من الاتحاد للاتحاد في جميع أنحاء المملكة... وهكذا جميع الأطراف جيدا تهدف التدابير المنتجة ميشيفس غير متوقعة. (في برامستيد، ميلهويش، ١٩٧٨، p.638)

وهذا، استعارة عبارة، يشبه اللوم شعر مستعار–صناع للصلع. مثال خاطئ آخر هو الاتهام بأن "أعمال الإيجار" في بريطانيا قد تسببت في تراجع القطاع الخاص المستأجرة (انظر، مثلاً، سيلدون، ١٩٧٧، ch.6). وهذا يطل على بعض التفاصيل، مثل زيادة التمويل للمالك للاحتلال، منافسة من القطاع العام الإسكان، تختفي الطلب على تأجير مما أدى، في توافر الاستثمارات البديلة، تناقص العائد على رأس المال، وتزايد تكاليف الاحتفاظ مخزون شيخوخة من المنازل، التي يمكن أن تمثل إلى حد كبير للتأثير دون الرجوع إلى مراقبة الإيجار. وهناك حالات أفضل، على الرغم من أن أيا من اقتباسات أنهم جميعا التعامل بتكهنات حول ما يمكن أن يحدث إذا كان تاريخ مختلف. حظر في الولايات المتحدة أخفقت في أحداث الأثر المنشود، بل يبدو أن ولدت عواقب غير مرغوب فيها وغير متوقع بتمويل الجريمة المنظمة. كذلك قد يكون تأثير "قانون الأشخاص الشباب"، الذي حاول إزالة وصمة الإجرام من المجرمين الشباب، والأطفال ١٩٦٩ تمديد وصمة العار لغيرهم من الأطفال في مؤسسات الرعاية. ويمكن القول بالتوسع في التعليم العالي في بريطانيا في الستينات ساءت الموضع النسبي لأطفال الطبقة العاملة فإنه كان من المفترض أن تساعد. إذا كان لتأخذ الرأي القائل بأن المجتمع إليه قيمة وحساسة، مثل مراقبة دقة، قد تكون هذه الحجج مقنعة؛ ولكن خطر القيام بشيء خاطئ ليس بالضرورة سببا وجيها لعدم محاولة القيام بذلك الحق.

هناك ثلاثة أساليب رئيسية لسياسة الهيكلية. رأي واحد أن السياسة الهيكلية يهدف إلى خلق بنية اجتماعية جديدة كلياً. وهذا، أعتقد، ضمناً في فرج للقول بأن المجتمعات الغربية لا السياسة الهيكلية. أنها ليست أنها لا تكون السياسات التي تسعى إلى تغيير أو الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، بل أن لا يعتقد من السياسات كجزء من التقدم نحو

مثالي. ووفقا لهذا الرأي، يعني السياسة الهيكلية أن التعديلات تتم بمحاولة مطابقة لبعض النماذج.

يكتب تاونسند أن السياسة الاجتماعية هي أفضل تصور كنوع من مخطط لإدارة المجتمع نحو الغايات الاجتماعية. (١٩٧٦، ص ٦)، وهذا في بعض الأحيان يشار إلى الهندسة الاجتماعية؛ ويعني ذلك أن هناك نمط مثالي لمجتمع جديد وهو هدف الإصلاح الاجتماعي. وشملت الأمثلة على هذا النوع من الإصلاح أهداف "الثورة الفرنسية" ونشأة الاتحاد السوفياتي. وهناك محاولات أقل–لا يكاد أقل جرأة في طريقهم–حركة Ville راديوسي لو كوربوزييه أو المدن حديقة هوارد، والأفكار التي أثرت عميقا على اتباع نهج التخطيط الحضري. (انظر القاعة، ١٩٧٥، p.3) وهناك العديد من المشاكل مع هذا النهج. قاعة تجادل حول المخططين المبكر أن رؤيتهم يبدو أنه كان من المخطط كحاكم القاهر، إنشاء أشكال جديدة من التسوية، وربما أيضا تدمير القديم، دون أي تدخل أو السؤال. كان هناك واحد من رؤية حقيقية لعالم المستقبل كما ينبغي أن يكون، وكل واحد منهم يعتبر نفسه النبي. ... وثمة خطر واضح العقيدة خنق. (١٩٧٥، م–٧٩) مخططات غالباً ما تتجاهل واقع الظروف الاجتماعية التي تفرض بالمثل. مشاكل المباني شاهقة الارتفاع يعكس النظر في كفاية الفقر من المستأجرين، قدرة المصممين لتحقيق الأهداف في المقصود التكلفة، أو تطلعات العديد من الناس لنوع مختلف من الإسكان. دائرة الصحة الوطنية كان راث مباني التي عفا عليها الزمن، وسوء توزيع الموارد، نموذجا للطب نشاط العلمي، والعلاجية، وتزايد عدد الناس القديمة في حالة صحية سيئة. ويحذر إدموند بيرك، علم تجديد أنه، بناء رابطة، أو إصلاحه،، مثل كل العلوم التجريبية الأخرى، ليس أن تدرس ý بداهة. (١٧٩٠، م–٧٢)

هذا هو أساس القضية المحافظ ضد السياسة الهيكلية. على جميع المحاولات الرامية إلى تحويل المجتمعات وفقا لمبادئ.. هي الخبيث. (١٩٦٥ م–٥٤)

ويأتي الاعتراض أقوى من أولئك الذين يعتقدون أن التخطيط لا مبرر لها على أسس أخلاقية. هناك عنصر فردي كثير كتابة المحافظ، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة محاولات فرض الأخلاق والمعايير بشأن الأشخاص الآخرين عن طريق الدولة. ويقول حايك أن لا أحد له الحق في التدخل بالحرية الفردية عند الأساس للتخطيط الاجتماعي بالضرورة غير مؤكد.

(١٩٧٦، p.2). ما إذا كان يتم قبول وجهة النظر هذه تعتمد على القيمة النسبية للحرية والمبادئ الأخرى التي تبلغ الاجتماعية السياسة.

ويستند الرأي الثاني للسياسات الهيكلية في ما يسميه ستينبرجين دفع بدلاً من نموذج سحب. نماذج سحب (١٩٨٣) هي تلك التي توجه التغيير لحد. انظر دفع نماذج التغيير كعملية راسخة الجذور في الظروف الماضية. الحد من نطاق التغيير ممكن هيكل الأسر، وعدد المعالين، وصحة السكان، المصانع، والمزارع، والطرق والمدارس والمستشفيات أصلاً في الوجود، وتحدد إلى حد كبير نمط المستقبل. فالنهج الذي يتم مطالبتك بهذا الرأي هو عملي. وتوصي بيرك التغيير التدريجي، تزايدي، ضمان كل خطوة ثابتة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. يجب أن تكون الإصلاحات الجزئية، محدودة، ودرست بعناية قبل اتخاذ الخطوة التالية. (١٧٩٠، p.209) مزايا هذا النهج هي أن أنها تعترف بالقيود التي يفرضها الواقع الحالي، فإنه يستفيد من الدروس المستفادة الماضي، فإنه يتجنب الآثار المدمرة للتجارب الاجتماعية الرئيسية التي تسوء. أن مساوئ هي أنها بطيئة جداً، وأن الإصلاحات الجزئية قد يؤدي مع مرور الوقت إلى خليط معقدة وغير مفهومة للخدمات. التوضيح الواضح لهذا هو نظام الضمان الاجتماعي البريطاني. (انظر ديلنوت .et al، عام ١٩٨٤)

العرض الثالث للسياسة الهيكلية يرى أنها محاولة لتغيير العلاقات وفقا لمبادئ بدلاً من المثل العليا. غالباً ما هو واضح أن التمييز بين هذين الأمرين. شخص الذي يسعى مثالية العائدات بتحديد النهاية؛ تركيز على مبادئ يعني أن من الضروري أن نحكم العمل في حد ذاته. يتم تبديل المجتمع، لا بإعادة الإعمار، بل بتنظيم وتغيير العلاقات على أسس أخلاقية. وهذا هو اتسمت بنهج كروسلاند للمساواة:

> أننا يمكن أن تصف اتجاه مقدما، وحتى تبين المناظر الطبيعية المقبلة؛ ولكن الهدف النهائي يكمن ملفوفة في عدم اليقين. يجب أن يكون هذا هو الحال ما لم واحدة تؤيد مغالطة المبتذلة أن بعض مجتمع مثالي يمكن أن توجد، التي يمكن استخلاصها المخططات. .. الاشتراكية هو ليس مصطلح وصفي دقيق، تغيير بنية اجتماعية معينة، الماضي والحاضر أو حتى المتأصل في العقل بعض حكيم، الذي يمكن ملاحظة تجريبية أو حتى تحليل. فهو يصف ببساطة على مجموعة من القيم، أو تجسد التطلعات، التي يرغب الاشتراكيون في تنظيم المجتمع. (١٩٥٦، p.216)

البحث عن زيادة تكافؤ الفرص، لإعادة توزيع الموارد أو حق في العمل بمبادئ من هذا النوع. وقد أبلغوا السياسات، على التوالي، التعليم الشامل، وفرض ضرائب تصاعدية وخلق فرص العمل. هذه الأمثلة تأتي من جانب واحد من ألوان الطيف السياسي، ولكن من المهم أن ندرك أن حكومة المحافظين تحت السيدة تاتشر فقط ملتزمة بالإصلاح المبدئي؛ يمكن رؤية الضغط على الممتلكات والقيم العائلية والاستقلال من تدخل الدولة في التشجيع على مالك-الاحتلال وسياسات لرعاية المجتمع المحلي، وتشجيع القطاع الخاص، غير القانونية الحكم.

اعتراض واضح على نهج يستند إلى المبادئ أنه غامض جداً أن تكون مفيدة. قد يكون هناك نزاعات بين المبادئ التي يكاد يكون من المستحيل لحل مرض: واحدة ينبغي تخصيص الموارد وفقا للحقوق، للعمل أو لحاجة؟ حتى إذا كان هناك اتفاق واسع النطاق حول المبادئ، لا يوجد بالضرورة إلى توافق في آراء حول أي سياسة أفضل. وقد تكون نتيجة لاتباع مبادئ متباينة في جميع الاتجاهات، لا تقدما، ولكن من مستنقع الذي يلغي آثار سياسة واحدة آثار أخرى. الصراع بين الشمولية وإعادة التوزيع التدريجي، إذا كان أحد يقبل حجج لو غراند (١٩٨٢) ومحتمل سبيل المثال.

والتمييز بين الإصلاح من خلال المثل العليا والمبادئ يبدو لي مفيدة أساسا كوسيلة للتمييز بين نوايا أولئك الذين يريدون لإحداث تغييرات في المجتمع. في الممارسة العملية، ومع ذلك، وهما صعبة لفصل. قد يكون ذلك، من خلال السعي للمبادئ-مثل الحريات المدنية، وسكن لائق أو التعليم المجاني-واحد يكون قادراً على تهيئة الظروف التي تصف الآخرين كمثالية. من الممكن تماما على السعي من أجل مثالية بينما تسعى إلى التأكد من أن كل خطوة يتسق مع القيم الأساسية.

ومن الممكن بهدف مثالي، واكتشف، في نهاية المطاف، أن واحدة فقط أنشأت مبدأ بدلاً من ذلك. هذا المصير حلت "دائرة الصحة الوطنية البريطانية"، التي كان من المفترض أن ينتهي المرض والقضاء على أوجه التفاوت في الصحة وتحقق في تغطيتها العالمية مكان كحق المواطنة-نقطة وهو أبعد ما يكون عن لا يعتد بها، ولكن الذي يقصر جيدا عن المثل الأعلى.

كل من هذه الاستراتيجيات على قوي من مزايا وعيوب؛ كل منها، في سياقات مختلفة، له بعض القيمة. شخصيا، تميل نحو التغيير المبدئي–كما قد توحي بفحوى ومضمون الكتاب. دراسة السياسة الاجتماعية في جزء كبير منه في محاولات لجعل حياة الناس أفضل–لزيادة رفاهيتهم. في بعض الأحيان يتهم الإصلاحيين تحويل deckchairs حولها على تيتانيك. حتى لو أننا على تيتانيك، وأشك في ذلك، لا يوجد شيء خاطئ، وكثير من الحق، وفي جعل الناس مريحة. قد يكون لفترة قصيرة فقط، ولكن على المدى الطويل، كما لاحظ كينز، نحن جميعا قتلى. الرعاية الاجتماعية قد يكون نتيجة للتغيير، ولكن قد يكون أيضا وسيلة للتغيير في حد ذاته. وبذلك، لديها إمكانات مباشرة إلى تغيير بنية المجتمع–حتى لو كانت النتائج ليست مباشرة واضحة.

# الجزء الثالث

# الفصل الثاني عشر

# إيديولوجيات الرعاية الاجتماعية

## الجزء الثالث:

## الفصل الثاني عشر:

## إيديولوجيات الرعاية الاجتماعية:

### موجز

المبادئ لا تتشكل عشوائياً؛ أنها تحدث في الإيديولوجيات، مجموعات مترابطة من الأفكار، مثل المحافظة و الاشتراكية. ولكن هذه النظريات أكثر تعقيداً وهي معروضة في كثير من الأحيان، وهناك تناقضات في مواقف الناس. فهم المبادئ أمر ضروري لفهم الناس فعلا التفكير.

المفاهيم التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب مترابطة؛ غالباً ما يصعب فصل المبادئ الأخلاقية عن قضايا مثل الحقوق والحرية، أو العدالة والدولة من الديمقراطية والمواطنة. في جزء منه، يحدث هذا لأن تثير المشاكل العملية ليست واحدة، ولكن العديد من القضايا. ولكن الكثير منها متأصل بالأفكار التي أنفسهم؛ هناك واضحة والاتصالات المباشرة بينهما. الرأي أن تأخذ الناس من إعادة توزيع سوف تتأثر بوجهات نظرهم من الحرية والأخلاق، الإيثار، حقوق، المواطنة، الدولة، والسلطة، والمساواة والعدالة؛ وبالمثل، كل هذه المفاهيم تتأثر على الأقل بعض من الآخرين. وهذا يعني أن الأفكار تميل إلى تشكيل نظم الفكر، بدلاً من شكل عشوائي؛ المبادئ إبلاغ وتعزز كل الأخرى.

ميشرا (١٩٨١) الخطوط العريضة المشتركة ثلاثة مجموعات من وجهات النظر، مما يشير إلى الاشتراكي، بقايا و المؤسسية.

الجدول ١٢.١: ثلاثة نماذج للرعاية الاجتماعية (ميشرا، ١٩٨١، ص ١٠١-١٣٤)

| | المتبقية | المؤسسية | الاشتراكية |
|---|---|---|---|
| المواقف إلى: | | | |
| تدخل الدولة | الحد الأدنى | الأمثل | مجموع |
| الحاجة كأساس للحكم | الهامشية | الثانوية | الابتدائي |
| مجموعة من الخدمات | المحدودة | نطاق واسع | شامل |
| السكان المشمولين | الأقليات | الأغلبية | جميع |
| مستوى الاستحقاقات | منخفض | متوسطة | عالية |
| %من الدخل القومي التي أنفقت في الرعاية الاجتماعية | منخفض | متوسطة | عالية |
| وسائل اختبار | الابتدائي | الثانوية | الهامشية |
| العملاء | الفقراء | المواطنين | أعضاء |
| مركز العملاء | منخفض | متوسطة | عالية |
| التوجه | قسري | النفعية | تضامنية |
| دور الخدمات غير التابعة للدولة | الابتدائي | الثانوية | الهامشية |

ويبين العرض ميشرا لهذه النماذج كاختلاف ليس كثيرا في أساسيات كما هو الحال في درجة. وهذا يعكس وجهة نظر مشتركة للتسلسل التاريخي تشكلت من خلالها البريطانية دولة الرعاية. يبدو من الممكن للشريحة من نموذج واحد إلى التالي يتفق مع الرأي القائل بأن دولة الرعاية مرحلة على طريق الاشتراكية. ولكن وصف لعملية تغيير وجهات النظر والسياسات لا يمكن توسيعها بسهولة لمناقشة المبادئ. من الصعب أن نرى كيف يمكن أحد الشرائح من مبدأ واحد إلى آخر من طراز الفردية من الحرية إلى نموذج اجتماعي، أو من وجهة نظر العدالة كأساس في الصحراء لأحد على أساس الحاجة.

في تمحيص، الانطباع بأن يتم إنشاء لتطور يستند أساسا إلى سوء تفسير لمعنى الرعاية المؤسسية. الرعاية المؤسسية لا تعالج الاحتياجات الثانوية، ولا يشمل فقط غالبية من السكان. في الوصف الذي Titmuss المؤسسية النموذجية (١٩٧٤)، كل شخص يعتبر مسؤولاً يكون في حاجة إليها في مرحلة ما، وحتى يستفيد الجميع، كمواطن، من خلال توفير الاجتماعية خدمات الرعاية الأساسية هي ضمان. هذا المبدأ أساسي لفكرة دولة الرعاية. ومن الواضح إذا فسر الرعاية المؤسسية في هذا السبيل، أنه سيتداخل مع نموذج في ميشرا الاشتراكية. ومع ذلك، هناك تمييز هام بين البلدين. النموذج الاشتراكي، مشتركة مع الآراء المؤسسية للرعاية الاجتماعية، ويؤكد عناصر التضامن، ويعني أنه سيتم دفع فوائد على مستوى أمثل. ولكن التوجه لنظام الاشتراكية عرضه لأن تكون المساواة فضلا عن سوليداريستيك، وبينما في دولة الرفاه إعادة توزيع الموارد حماية المواطنين، وتوفر الضمان الاجتماعي (بمعناها الأوسع) كحق، في نموذج اشتراكية تنظيم توزيع الموارد وفقا مفهوم مساواة العدالة الاجتماعية. ليس من الرعاية المؤسسية، ثم مرحلة ببساطة هو وسيطة بين النماذج المتبقية والاشتراكية؛ قد وصف أكثر دقة كبديل ل أما.

نسخة معدلة من النهج ميشرا المقترح بأسلوب ديفيد ميلر، في العدالة الاجتماعية (١٩٧٦). يحدد ميلر الأفكار المختلفة للعدالة مع نماذج مختلفة من المجتمع. جمعية هرمية أو الإقطاعية تتميز بالانقسامات الاجتماعية الجامدة، ومفهوم العدالة تعني التوزيع حسب الحالة. أن مجتمع السوق فردي وتنافسية؛ يتم على أساس العدالة في الصحراء، ويقاس بثمار تلقي الناس في التنافس مع الآخرين. في مجتمع زعة، هي التساوي في الحقوق والمسؤوليات قبل الجميع كأفراد من المجتمع. (ميلر يشير إلى هذا كمجتمع بدائية، لأنها فقط في المجتمعات البدائية التي كانت موجودة بدرجة عالية من الجماعية والدعم المتبادل؛ فمن المعتاد أن نرى هذا يشار إلى الاشتراكية). اعتماد توزيع عادل وفقا للحاجة.

هذه هي أنواع مثالية من المجتمع–النماذج التي يمكن مقارنة الواقع؛ لا ينبغي الخلط بينها والواقع في حد ذاته، الذي يبين ميزات كل نوع، وربما غيرها أيضا. وقد علقت المشاكل المرتبطة بهذا الأسلوب على في الفصل السادس. هذه القيمة هي أنها توفر طريقة لعرض نهج مختلفة للرعاية الاجتماعية، التي يشكل فيها مختلف الأفكار واضحة ومتميزة النمط.

الجدول ١٢-٢: أنماط الرعاية الاجتماعية في ثلاثة أنواع مثالية من المجتمع

| النموذج المثالي للمجتمع | تاريخية | الفردية | تضامنية |
| --- | --- | --- | --- |
| وحدة تنظيم اجتماعي | الأسرة | الفرد | المجتمع |
| حالة الفرد | واجب | المستقلة | مواطن |
| منظمة سياسية | الطبقة الارستقراطية | الديمقراطية التمثيلية | الديمقراطية التشاركية |
| الأساس الأخلاقي للرعاية الاجتماعية | الأعمال الخيرية | المتبقي | مؤسسي |
| نموذج للرعاية الاجتماعية | التبرعات/المهنية | انتقائية | عالمي |
| شكل التبادل | طقوسي | متوازنة | المعمم |
| نموذج من وصمة العار | الطبقة | الفرد | الاجتماعية |
| تفسير حرية | الوجوبية | الفردية | الاجتماعية |
| الأساسية للعدالة | مركزية | فرعية | تحتا ج إليها |
| أساسا لحقوق | المسندة | المكتسبة | العالمية |

والمجتمعات المختلفة هي النظم المرتبطة بها، ليس فقط مع أفكار مختلفة، ولكنها مختلفة من الفكر. المجتمع الهرمي يتوقف أساسا على مفاهيم الواجب-واجب الأسرة، والشعب فوق النفس في التسلسل الهرمي-والرعاية تستند إلى واجبات الجهة المانحة، لا الحقوق للمستلم. ويؤكد المجتمع تاركين الاستقلال والمنافسة؛ الرعاية لأولئك الذين يفشلون في سوق تنافسية. المجتمع زعة تشدد على التضامن والدعم المتبادل.

وهذا يساعد على التأكيد على أن دعاة مبادئ مختلفة قد يكون، قيم مختلفة ببساطة لا، ولكن نماذج مختلفة من المجتمع في الاعتبار. في الحياة الحقيقية، مجتمع لا تتوافق مع

أنواع مثالية، والأثر يمكن أن سياسات مبنية على افتراضات مثالية واحدة لها عواقب غير متوقعة عندما كانت توضع موضع التنفيذ. واحد الأمثلة على ذلك هو فرض عقوبات لعدم العمل. وهذا قد يكون له ما يبرره في مجتمع تنافسي فيها الناس قادرون على النجاح بحكم زيادة الجهود؛ لا يكاد يمكن الدفاع عنها في وقت عندما يكون هناك القليل من العمل متاح للأشخاص الذين يعانون من البطالة. مثال آخر، من وجهة نظر أيديولوجية مختلفة، يتمثل في توفير الاحتياجات على أساس المؤسسية المرتبطة بالمثل زعة. في مجتمع المساواة، سيحافظ على الحكم على أساس الحاجة إلى المساواة في النتائج. ولكن في مجتمع لا تساوي، الناس الذين هم المرضى والمعوقين، إنجاب الأطفال، أو الانتقال إلى التعليم العالي قد يكون أفضل حالاً من الآخرين، وربما حتى أفضل حالاً من الناس الذين الدفع.

يمكن رؤية أثر هذا النوع من النهج بوضوح في المناقشات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، حيث كان هناك نزاع مستمر بين المدافعين عن فوائد عالمية وانتقائية. عالمية ترتبط بالرعاية المؤسسية للفكرة القائلة بأن كل من في حاجة إليها في بعض الوقت مرتبط مع الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يستفيد الجميع. الانتقائية مرتبط برعاية المتبقية لأن فكرة شبكة أمان يعني تركيز على تلك التي في حاجة إليها. النماذج التي ترتبط بدورها عادة المواقف تجاه سوق القطاع الخاص. بعض الكتاب، مثل حايك وفريدمان، ضد تدخل الدولة من حيث المبدأ، ونؤمن بأن الرعاية الاجتماعية ينبغي أن تقتصر على شبكة أمان حيث أن التدخل يتم تقليل إلى أدنى حد. ويربط هذا الموقف الانتقائية وريسيدواليسم والقطاع الخاص. الآخرين، مثل كروسلاند أو Titmuss، نعتقد أن الخدمات ينبغي أن توفر علنا على أساس مؤسسي ورؤية الدولة كأفضل طريقة للقيام هذا.

ومع ذلك، هذه ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تكون اصطف الأفكار. العالمية والانتقائية، أساليب التوزيع، وليس من النماذج، وأما أن تكون متسقة مع الرعاية المؤسسية أو المتبقية. واحد يمكن أن تحبذ الرعاية المؤسسية والانتقائية–مثل ماركس لكل حسب حاجته–أو رعاية المتبقية وعالمية، لأن أحد يعتقد عالمية (مثل تقديم الإعانات العامة للإسكان، على سبيل المثال) أفضل وسيلة لتوفير شبكة أمان ضد الفقر. على قدم المساواة، قد شخص يؤمنون الرعاية المؤسسية وعقد أن سوق القطاع الخاص لا تزال طريقة أفضل من الدولة لتوزيع بعض الموارد، مثل المواد الغذائية، إلا إذا كان إعطاء الشعب المال. وتحبذ الدعم

النقدي في أي شكل من الأشكال ضمناً القطاع الخاص، بمعنى أن ترد الناس المال للإنفاق بدلاً من السلع أو الخدمات (مثل الصحة والتعليم). من ناحية أخرى، شخص الذي يرى أن الرعاية الاجتماعية ينبغي إلا إلى أولئك المحتاجين قد تحبذ إعطاء الناس السلع بدلاً من المال. قد يقول قائل معقول للعامة تدفئة مخططات بدلاً من تدفئة البدلات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

بشكل عام، بسبب جمعيات الأفكار، "حزب العمال البريطاني" قد مالت إلى تحبيذ آراء الجميع ومقاومة لاختبار الوسائل؛ المحافظين تحركت في اتجاه نموذج متبقية مع الاختبارات يعني أن استهداف الموارد على أولئك الذين هم الأكثر فقراً. منذ عام ١٩٧٠، كانت الحكومات المحافظة مسؤولة عن تكملة دخل الأسرة، واستحقاق الإسكان والإصلاحات الرئيسية اثنين من الفوائد التكميلية؛ العمل للمنافع غير قائمة على الاشتراكات للأشخاص ذوي الإعاقة، و "استحقاقات الطفل". الطفل الاستفادة من ميزة هامة، خاصة بالنسبة للمرأة. ولكن ثلاثة أرباع "إعانة الطفل" يذهب إلى الناس فوق مستوى الإعانة التكميلية، وهو خصم "استحقاقات الطفل" مباشرة من فوائد اختبار الوسائل، أنها لا قيمة لها لأولئك الذين يحصلون على الإعانة التكميلية. ويمثل الفائدة مع ذلك كمساهمة رئيسية في حالة الفقراء. ويبدو أن تستند إلى شرعية عالمية كجزء من نموذج مؤسسي بدلاً من عن الأثر الفعلي لها. وفي المقابل،

اختبار الوسائل، في مستواه أبسط، وسيلة لإعادة توزيع الأموال مباشرة إلى الفقراء، والطريقة الأكثر فعالية لتحسين أحوال الفقراء في بريطانيا غدا سيكون لزيادة مستوى الإعانة التكميلية، التي هي أهم فائدة اختبار الوسائل. ولكن وسائل اختبار عامة، والاعتماد على الإعانة التكميلية على وجه الخصوص، هي عارضتها بالجناح الأيسر. ويبدو النقاش السياسي يتمركز في النماذج التي يفترض أن تمثل، بدلاً من الآثار الفعلية التي سيكون لها التدابير أساليب مختلفة. ويظهر من هذا المثال أن فهم نظم الفكر أمر بالغ الأهمية لفهم لمناقشة السياسة العامة؛ ليس من الممكن لجعل الشعور بأنه فيما يتعلق بالمبادئ وحدها.

## الأيديولوجية والرعاية الاجتماعية:

هذه النظم للفكر يشار إلى الإيديولوجيات، مجموعات من المفاهيم المترابطة. الإيديولوجيات، يكتب اككليشال،ى مشاركة اثنين من الخصائص الرئيسية: صورة المجتمع وبرنامجا سياسيا.

... إيديولوجيا.. يوفر منظور متماسك من خلالها فهم والتصرف بناء على العالم الاجتماعي. (١٩٨٤، الصفحة ٨)

نص المنوي مكتوبة بهذه الشروط فيكتور جورج وبول ويلدينغ (١٩٧٧ و ١٩٨٥). التمييز بين المواقف الأيديولوجية الرئيسية الأربعة. انظر الماركسيين المجتمع فيما يتعلق بصراع بين الطبقات الاقتصادية، وتحليلهم للرعاية الاجتماعية ويركز أساسا على علاقته بممارسة السلطة. فابيانس، تتميز ب Titmuss ويقذف كروسلاند، هي الاشتراكيون الذين يؤمنون بالإصلاح التدريجي للمجتمع، وانظر الرعاية الاجتماعية كوسيلة رئيسية لتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية. كوليكتيفيستس مترددة (كينز، غالبريث و Beveridge) قبول الاقتصاد المختلط؛ دولة الرعاية الاجتماعية يحتاج اللازمة لتصحيح إخفاقات السوق التنافسية لتوفير الأمن وتلبية الأساسية. رابعا، هناك أنتيكوليكتيفيستس، مثل حايك وفريدمان، الذين قيمة الحرية الفردية والمؤسسات الخاصة، ونرى دولة الرفاهية المتزايدة كتهديد لاستقلال المواطن.

الكثير من النداء الذي وجهة جورج وويلدينغ للتحليل أنه يساعد على تحديد الإيديولوجيات مع الفوارق التقليدية بين اليسار، المركز و حق. اليسار و حق بعبارات غامضة إلى حد ما، المرتبطة بالانتماءات السياسية للشعب بقدر ما لديهم مع المعتقدات (يقال أن التسميات تأتي أصلاً من حيث جلس الناس في الجمعية الوطنية الفرنسية). شخص الذي هو الجناح الأيسر تقف الاشتراكية، ضد السوق الحرة، للطبقة العاملة، وقدر أكبر من المساواة من النتيجة. شخص الذي الحق هو الجناح على بالفردية، تأييدا للسوق الحرة، ومدافعة عن الأمور وذلك لمصالح أولئك الذين حاليا الحصول على معظم من المجتمع. المركز السياسية تقف بينهما، تحبذ اقتصاد مختلط والحقوق الفردية والعمل الجماعي.

جورج وويلدينغ توحي بأن

ما يفرق في نهاية المطاف لدينا أربع مجموعات من المفكرين في قيمها الاجتماعية هو على آراء متباينة حول الحرية والمساواة (١٩٨٥ م – ١٢٨).

ولكن أفكار الحرية والمساواة، كما أنها تصف لهم، بدورها تعتمد على آراء المجتمع والدولة والاقتصاد. ويرى الحرية التي أعرب عنها أنتيكوليكتيفيستس ليس فقط نموذجا للحرية الفردية، ولكن المرء الذي يرتبط بمفهوم اقتصاد السوق الحر، ومبرر أساسي لعدم المساواة أن يكون الناس في اقتصاد حر غير متكافئة. وفي المقابل، انظر الماركسيين، في الطرف الآخر من الطيف، والحرية فيما يتعلق بإزالة العقبات التي تعترض تحرير الإنسان وتحقيق الذات (جورج وويلدينغ، ١٩٨٥، ٩٧)

وعرضهم للمنظمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي بأنه يضر بهذه القيم.

وكان نهج جورج وفي ويلدينغ نفوذا هائلا؛ يمكن رؤية نمط مماثل من وسيطة في عدد من النصوص (مثل الغرفة، ١٩٧٩؛ Gooby تايلور، ودالي، ١٩٨١؛ ميشرا، ١٩٨١؛ فتح الجامعة، ١٩٨٥). وميزة هذا النوع من التحليل أنه يساعد على شرح الطريقة أن يفكر الناس عن قضايا الرعاية الاجتماعية. وهو يعتمد علي العلاقات المتداخلة بين الأفكار؛ فهي تساعد على تفسير لماذا يختار الناس بعض الأفكار بدلاً من غيرها؛ وهو يعرض المواد النظرية في نموذج موجوداً إلى حد ما. بل أنها يمكن أن تخفي أيضا بقدر ما يكشف. هذا النهج، في جوانب هامة، المرعب مضلل. ويعتبر تصنيف جورج وويلدينغ للإيديولوجيات كثيرا جداً من منظور اليسار، ولديهم المبالغة في تقدير أهمية النقيضين، وجدية التبسيط إلى مجموعة من الآراء المحتملة، وتصويره المركز السياسي، الذي يتم وصفها بعنوان كوليكتيفيستس مترددة تحط توحي أن لم تكن قد جعلوا العقل حقاً. سوف يستغرق كتاب آخر لتعيين هذا بشكل صحيح للحقوق، ولكن من الممكن هنا على الأقل لوضع علامة على بعض الأراضي التي تحتاج إلى أن تكون مشمولة في سياق تقديم الرعاية في بريطانيا.

الانقسامات داخل وفيما بين مختلف المواقف الأيديولوجية واضحة بضرورة تعاونهم مع الآخرين من أجل تحقيق أهداف سياسية. الأحزاب السياسية البريطانية ليست موحدة مجموعات تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة، ولكن تحالفات من ذوي المصالح المختلفة، المواقف والآراء. حزب العمل، يدفع كروسلاند، يوضح تأثير المواقف الأيديولوجية على الأقل اثنا عشر: (١٩٥٦، ch.4)

فلسفة القانون الطبيعي. القانون الطبيعي، في التقاليد الإنكليزية،

والتأكيد على الحرية الشخصية والحق في العمل إلى الملكية

أووينيسم. أووينيسم بهدف إصلاح سلمي والمستنير النظام الصناعي على أساس مبدأ التعاون في طبقات المجتمع الماركسية.

نقابية، أو مراقبة للعامل. وهذا يرتبط ارتباطاً قويا بهذا الاتجاه للمشاركة الديمقراطية.

نقابة الاشتراكية . وهذا يختلف عن النقابي في ثقتها لسلطة الدولة، والتركيز على ليبرتاريه.

الاشتراكية المسيحية. الاشتراكية المسيحية عن أسفه لأخلاقيات المجتمع التنافسية، والتأكيد على حقوق الإنسان والواجبات الأخلاقية لبقية الجنس البشري

نظرية العمل للقيمة الرأي القائل أن العمل هو مصدر كل قيمة، وحيث أن العمالة الاستغلالية، هو الآن المرتبطة عادة بالماركسية؛ ولكن وضعها على حدة من الماركسية، وفي الواقع جعلت ماركس نفسه الانتقادات الهامة نظرية شعبية (١٨٧٥)

نظرية الإيجار كالعلاوة أونيرنيد. هذا هو المصطلح الذي كروسلاند لرد فعل ضد دخل غير مكتسب من ملكية الأرض، وطريقة عرض التي أدت إلى دعوات للملكية العامة ل الأرض.

فابيانيسم. فابيانيسم هو حركة الفكرية مؤكدا إصلاح تدريجي، التوسع في العمل الجماعي من خلال الدور الدولة والمساواة كشيء الذي هو على حد سواء متفوقة أخلاقيا ويزيد من الرعاية الاجتماعية الشاملة، ويليام موريس والنزعة التجارية المضادة. موريس هدف لطوباوية، مجتمع مرة أخرى إلى الطبيعة رد فعل ضد الظروف المهينة للمتورطين في الصناعية الإنتاج. I.L.P. وكان هذا، تقترح كروسلاند، استناداً إلى أفكار الإخوان المسلمين رجل، والزمالات، والخدمة والإيثار. (٨٥)

"رعاية الدولة" والنزعة الأبوية– هذا التقليد قبول مسؤولية الدولة عن توفير الرعاية الاجتماعية. نظرية التخطيط، التي يرى كروسلاند كاتجاه مستقل في الفكر الاشتراكي، ويبدو أن تنبع من الإيمان نفسه بالدور الدولة كالذراع التنفيذي للمسؤولية الاجتماعية كتالوج كروسلاند، أود أن أضيف أكثر من ثلاثة على الأقل التقاليد: الاستواء. إلى نبذ امتياز.

الاقتصاد الكينزي. كينز كتب أن أخطاء المعلقة للمجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه، كما كتب، هي عدم توفير العمالة الكاملة وبه التعسفي وعدم الإنصاف في توزيع الدخل. (١٩٣٦، p.372) أدلى القضية التي واجب ترتيب الحجم الحالي للاستثمار لا يمكن بأمان أن تركت في أيدي القطاع الخاص (p.320)، واحتج بأن وأتوقع أن نرى الدولة، التي القادرة على حساب الكفاءة الهامشية للسلع الرأسمالية في وجهات النظر الطويل وعلى أساس من العامة المزايا الاجتماعية، آخذا بمسؤولية أكبر لتنظيم الاستثمار مباشرة. (p.164) (وهذا هو الكاتب جورج ويلدينغ دعوة زعة مترددة.)

كروسلاند. كروسلاند أصبح له تأثير كبير على "حزب العمل" نفسه، وحججه لوضع استراتيجية للمساواة من خلال النمو الاقتصادي وإصلاح التعليم وشكلت عنصرا هاما في تفسير دور حزب العمال في وقت لاحقالتقليد المحافظ أيضا تنوعاً وتعقيداً . وتشمل:

المحافظين عالية. قبول النظام القائم كحق المحافظين ويترددون في الموافقة على أي شكل من أشكال التغيير . تركيز على الصبغة التقليدية ودين وواجب ترتبط جميعا مع هذا الرأي. (لإجراء فحص أكثر تفصيلاً، انظر البيرة، ١٩٨٢)

اليمينيون القديمة. بالبقاء على قيد الحياة من أيام نبلاء هبطت، هناك تقليد الأب الإشراف على تلك أقل تجهيزا جيدا لإدارة شؤونهم بأنفسهم. يعتقد أن "اليميني القديم" تقليد يرتبط بفكرة الارستقراطية الطبيعية التي نجت إلى حد ما في دزرائيلي (انظر البيرة، ١٩٨٢)

اليمينيون جديدة. ويمثل أفضل إدموند بيرك فلسفة اليمينيون جديدة. بورك القول بأن من الضروري احترام التقاليد يشير إلى الحكمة من الأمم ومن الإعمار –لكن على قدم المساواة وأعرب عن اعتقاده أن دولة بدون وسائل بعض التغيير دون وسائل المحافظة عليه (عام ١٧٩٠، م–٢٣). مبدأ تدريجيا، تغيير الواقعية التي تحبذ (والتي ذكرت في الفصل السابق) وينظر البعض بأنها أساسية للمحافظة، وتم استدعاء بيرك الأب للمحافظ الطرف.

السلطوية. تركيز على النظام الاجتماعي، والنزعة العسكرية وقيادته الحازمة.

الليبرالية الاقتصادية. هذا هو الاعتقاد في السوق الحرة، والحد الأدنى من تدخل الدولة في الاقتصاد الشؤون.

الداروينية الاجتماعية. هذا يدين القليل أو لا شيء إلى داروين نفسه. ودعي إلى فكرة أن المجتمع يجب أن، مثل الطبيعة، تمضي على مبدأ البقاء للأصلح قبل هربرت سبنسر:

فقر غير قادر على، ديستريسيس الذي جاء بناء الحكمة وتجويع الخمول، وهذه شولديرينجس جانبا من الضعفاء الأقوياء، مما يترك الكثير"في المياه الضحلة وفي شقاء"، هي مراسيم الإحسان كبيرة، والآن نرى. (في كليناردِ، ١٩٦٨، ١٤٥)

الليبرالية السياسية. تركيز على حقوق الفرد. كلا "القانونين الصحة العقلية" الرئيسية منذ الحرب، في عامي ١٩٥٩ و ١٩٨٣، صدرت عن حكومات المحافظين. (هناك تناقض واضح هنا بالسلطوي ميل)

المحافظة دولة واحدة دزرائيلي. جميع الطبقات، جادل دزرائيلي، يجب أن تعطي نصيباً في البلاد إذا لم يكن هناك لتكون الوحدة. في بعض الأحيان يتم تمثيل هذه الفكرة كفكرة امتلاك الممتلكات الديمقراطية فكرة التي قامت بدور فعال في تشجيع نمو مالك–الاحتلال وتوسيع نطاق مشاركة الملكية ورأي المجتمع العضوي. "المحافظين"معنى التاريخية، يكتب كلارك، يؤدي ذلك إلى اعتبار المجتمع أشبه الكائنات حية من آلة (١٩٧٥ م – ١٦٦). استعارة المجتمع العضوي يسترعي عادة عند كتابة المحافظ، وهو يستخدم لتبرير الدفاع عن التقاليد والمصلحة الوطنية، والتأكيد على الوحدة الاجتماعية في واحد الأمة.

الشكوك السياسية. الاعتقاد بأن المجتمع لا يمكن أن تتحول على أساس مبادئ عنصرا قويا في المحافظ ويعتقد من بيرك Oakeshott. والحجة أن مجتمع معقد جداً أن يتدخل مع على أساس بالضرورة ناقصة فهم.

الاعتدال. خرق فضائل التوازن والتنوع، وشدد المقاومة إلى التطرف، وعلى سبيل المثال من هاليفاكس (١٦٨٤)، مرغوبة في حد ذاتها. مرة أخرى، هناك تناقض محتمل هنا مع بقوة المبدئي الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي وجدت في أماكن أخرى في التقاليد المحافظة. وقد علقت ميلتون فريدمان:

> الشيء الذي لا تعترف الناس أن مارغريت تاتشر لا من حيث الاعتقاد حزب المحافظين وهي القرن التاسع عشر الليبرالي ولكن حزبها تتألف إلى حد كبير من حزب المحافظين أنهم لا يعتقدون حقاً في الأسواق الحرة لديهم ابدأ كطرف.(المحطة المذكورة،١٩٨٤)

وهناك بعض التداخل بين العمل والأحزاب المحافظة–تحديد كروسلاند تقاليد رعاية الدولة، على سبيل المثال، يمكن القول أن ينطبق على المحافظين بشأن العمل التفكير.

الأحزاب الرئيسية الأخرى تحتوي على عناصر مشتركة مع كل العمل والمحافظين، والبعض الآخر إلى جانب. الحزب الليبرالي، إذا فهمت بشكل صحيح، وفي مرات تحرراً سياسيا (ولكن ليس اقتصاديا)، أووينيست، معتدلة، الأخضر، الأممي، وملتزمة بأفكار السياسة المجتمع والديمقراطية القائمة على المشاركة. الحزب الاشتراكي الديمقراطي لا تزال مؤسسة شباب؛ مصنع (١٩٨٤) سمات لهم تركيز على المواطنة، ولامركزية السلطة والتزام باختيار شخصي. وتشمل جميع الأحزاب البريطانية الرئيسية عنصرا قويا من البراغماتية ويجيش. وهذا النهج يؤكد السياسة ك فن الممكن؛ ويشدد على التغيير التدريجي، تزايدي، التجريب لمعرفة ما يصلح وما لا، والتوازن بين متضاربة المصالح.

ويقتصر هذا الوصف لمجموعات مختلفة من الأفكار. فإنه يستبعد الإيديولوجيات التي وضعت خارج المنتدى السياسي الرئيسي، مثل الحركة النسائية أو الفوضوية؛ كثير من المذاهب الفكرية–مثل وظائفية أو النفعية أو التعددية أو النقابة–المشار إليها بشكل عابر خلال هذا الكتاب؛ والبعض الآخر إلى جانب. ولكن ينبغي أن يكون كافياً لإظهار أن بناء الإيديولوجيات الرفاه أكثر تعقيداً مما يعني الأوصاف المعتادة. على وجه الخصوص، فإنه ينبغي أن يكون واضحا أن عددا من الآراء التي ترتبط عادة بجانب واحد أو آخر من الطيف السياسي أكثر المعقود على نطاق واسع مما في يظهر أولاً.

أنها لا تزال ممكنة لتحديد الانتماء السياسي إلى حد ما بمدى التي تتفق مع آراء الشعب إلى نموذج إيديولوجي يمكن التعرف عليه. داخل الجناح الأيسر، النماذج المهيمنة يمكن القول أن المؤسسية وزعه، على الرغم من أن هناك اختلافات كبيرة في الآراء حول دور الدولة والوظائف التي تؤديها الخدمات الاجتماعية. داخل الجناح اليميني، النماذج الرئيسية المتبقية، تاركين وهرمية؛ وهناك خلافات عميقة بين المحافظة التقليدية والنزعة الفردية المتطرفة حق جديد. توفر هذه الشروط اختصار مفيدة، ووسيلة للنهج فهم الناس للرعاية الاجتماعية. ولكن تعقيد ونطاق الرأي السياسي كثيرا ما تجعل من الصعب وضوح تحديد الشخص في وجهات النظر بشأن قضايا معينة مع وضع أيديولوجية، وإشارة إلى الإيديولوجيات قد كثيرا ما تعامل بحذر. في المقام الأول، أكثر في كثير من الأحيان أيديولوجية يشير إلى نهج عام من إلى تفاصيل محددة. سيكون من الصعب، من معرفة أن الناس هم الليبراليين أو الماركسيين، العمل بمجرد ما يفكرون عن الحقوق أو الآداب العامة؛

داخل كلا النهجين هناك طائفة واسعة من وجهات النظر التي تتداخل بقدر ما تنحرف. ثانيا، أنه في بعض الأحيان يكون من الصعب مكان المعلقين دورة الفردية في الاعتبار؛ ليس كل الناس الذين يكتبون عن السياسة الاجتماعية شراء أفكارهم قبالة شماعة. على الرغم من أنه قد يكون من المفيد في بعض الأحيان للإشارة إلى أشخاص معينين ك أو الأيسر، هناك أكثر من بعدين لمعظم المسائل، وهناك خطر من سوء التفسير. على سبيل المثال، اعتراض مشترك إلى نظام السوق الحرة في مجال الرعاية الصحية، على سبيل المثال، أن الفقراء ستعاني عندما لا تستطيع الرعاية الصحية. ويقول سيلدون (١٩٧٧) أن هذا يخلط بين الإنصاف والكفاءة، ومنفصلين تماما المسائل. أنه يعتقد، الصحة، لم علنا تقديم أي أكثر من غيرها من الضروريات، مثل الأغذية أو الملابس؛ يمكن إعادة توزيع المال للفقراء إذا كنا نريد، والسماح لهم بقضاء أنها اختيار. موقفه كثيرا ما اجتمع مع عدم الفهم بالناس الذين يفترض أن أي شخص دعاة سوق الحر يجب أن يكون ضد إعادة توزيع. وأعتقد أنه من الخطأ (والحجج التي تبحث في ch.2 عام ١٩٧٦، لو غراند وروبنسون) ولكن هذا لا يعني أنه لا يجعل معنى.

ثالثا، هناك تناقضات في الناس قيم عقد. على سبيل المثال، شخص قد يؤمنون بإعادة توزيعها وفقا للحاجة ولكن سيدين وسيلة اختبار ليتم الانقسام اجتماعيا. وقد يقول أخصائي اجتماعي احترام الأشخاص بينما تطالب بأن يغيروا، ولتقرير المصير مع الاستمرار في التدخل إذا كان العملاء يبدو من المرجح أن يقرر شيئا خاطئا. بعض الناس تعارض بيع المساكن المجلس على حديقة أن ما تبقى سوف تصبح بقايا، مع إعداد كبيرة من المستأجرين الفقراء؛ في الوقت نفسه، أنها تدعو إلى توزيع على أساس الحاجة، مما يزيد من نسبة السكان في مجلس الإسكان من هم الفقراء. إذا كنا نريد لفهم المواقف التي تأخذ الناس، أنها هامة لفهم المفاهيم الأساسية أنهم يستخدمون أيديولوجيات أنهم يشيرون إلى.

ويوفر تركيز على المبادئ، ثم، ليس بالضرورة وجهة نظر نهائية، ولكن هناك طريقة أخرى للنظر في القضايا التي تعتبر أساسية لفهم السياسة الاجتماعية. وهذا لا ينتقص من أهمية الإيديولوجيات. ويقول مانهايم، الإيديولوجيات، لا مفر منها. هو أي من قيمنا التي تشكلت في عزلة رائعة؛ في الواقع، نحن نشير نعرفها أم لا لمجموعات معينة من الفكر الحالي في المجتمع. (مانهايم، ١٩٣٦) ولكن أيديولوجيات كثيرة ومتنوعة؛ قد تكون على

تناقض ذاتي؛ والاعتقاد بأن من الضروري أن نفكر في نطاق محدود من أنظمة–مثل الماركسية والليبرالية السوق الحرة–تشويها خطيرا للموقف. أفضل يمكن أن يفهمها الإيديولوجيات نفسها تحليلاً لتلك العناصر المكونة–المبادئ التي كانت مصنوعة.

## References

Ackerman B., Social justice in the liberal state, Yale University Press, New Haven 1980.
Alchian A.A., Allen W.R., 'The pure economics of giving', in Institute of Economic Affairs, The
economics of charity, IEA, London 1973.
Amdur R., 'Compensatory justice: the questions of costs', Political Theory, 1979, 7(2),
pp.229-244.
Arnstein S.R., 'A ladder of citizen participation', Journal of the Royal Town Planning Institute,
1971, 57(4), pp.176-182.
Arrow K.R., 'Values and collective decision-making' (1967), in E S Phelps (ed) Economic
justice, Penguin, Harmondsworth 1973.
Atiyah P.S., Accidents, compensation and the law, 3rd ed., Weidenfeld and Nicolson, London
1980.
Bachrach P., Baratz M.S., Power and poverty: theory and practice, Oxford University Press,
Oxford 1970.
Bahr H., Skid row, Oxford University Press, New York 1973.
Bailey R., Brake M. (eds.), Radical social work, Arnold, London 1975.
Banting K.G., Poverty, politics and policy: Britain in the 1960's, Macmillan, London 1979.
Barnes J., Lucas H., 'Positive discrimination in education', in J Barnes (ed.), Educational
Priority, vol. 3, HMSO, 1975.
Barry B., Political argument, Routledge and Kegan Paul, London 1965.
Barry B., The liberal theory of justice, Clarendon Press, Oxford 1973.
Becker H., Outsiders: studies in the sociology of deviance, Free Press, New York 1963.
Beer S.H., Modern British politics, 3rd ed., Faber and Faber, London 1982.

Beerman R., "The law against parasites, tramps and beggars", Soviet Studies, 1960, 11(4),
pp.453-455.
Benn S.I., Peters R.S., Social principles and the democratic state, Allen and Unwin, London
1959.
Bentham J., 'An introduction to the principles of morals and legislation' (1789) in M
Warnock (ed.) Utilitarianism, Collins, Glasgow 1962.
Berger P., Luckmann T., The social construction of reality, Anchor, New York 1967.
Berki R.N., 'State and society: an antithesis of modern political thought', in J Hayward, R N
Berki, State and society in contemporary Europe, Martin Robertson, Oxford 1979.
Berlin I., Four essays on liberty, Oxford University Press, Oxford 1969.
Bernstein S., 'Self-determination: king or citizen in the realm of values?', in F McDermott
(ed), Self determination in social work, Routledge and Kegan Paul, London 1975.
Beveridge W., Social insurance and allied services (the Beveridge report), Cmd. 6404, HMSO,
London 1942.
Blacker C.P.(ed.), Problem families: five inquiries, Eugenics Society, London 1952.
Blau P.M., Exchange and power in social life, John Wiley, New York, 1964.
Blaxter M., 'Health "on the welfare" - a case study', Journal of Social Policy, 1974, 3(1),
pp.39-51.
Bottomore T., Elites and society, Penguin, Harmondsworth 1966.
Boulding K., 'The boundaries of social policy', in W D Birrell, P A R Hillyard, A S Murie, D J D
Roche (eds.), Social administration: readings in applied social science, Penguin,
Harmondsworth 1973.
Bowie N.E., Simon R.L., The individual and the political order, Prentice-Hall, Englewood Cliffs
1977.
Bradshaw J., 'A taxonomy of social need', in G MacLachlan (ed.), Problems and progress in
medical care (7th series), Oxford University Press, Oxford 1972.

Bramsted E.K., Melhuish K.J. (eds.), Western Liberalism, Longman, London, 1978.
Brennan G., Friedman D., 'A libertarian perspective on welfare', in P G Brown, C Johnson, P
Vernier (eds.), Income support: conceptual and policy issues, Rowman and Littlefield,
Totowa N.J. 1981.
Briggs A., 'The welfare state in historical perspective', European Journal of Sociology, 1961,
2, pp.221-258.
Brown J.C., Disability income, part II: the disability income system, Policy Studies Institute,
London 1984.
Brown M., Madge N., Despite the welfare state, Heinemann, London 1982.
Buck P.W. (ed.), How Conservatives think, Penguin, Harmondsworth 1975.
Burke E., Reflections on the revolution in France, (1790) Holt, Rinehart and Winston, New
York 1959.
Byrne A., Padfield C.F., Social services made simple, W H Allen, London 1978.
Campbell T., The left and rights: a conceptual analysis of the idea of socialist rights,
Routledge and Kegan Paul, London 1983.
Cawson A., Corporatism and welfare, Heinemann, London 1982.
Charvet J., 'The idea of equality as a substantive principle of society', in W Letwin (ed.)
Against equality, Macmillan, London 1983.
Checkland S.G., Checkland O. (eds.), The Poor Law Report of 1834, Penguin, Harmondsworth
1974.
Clarke D., 'The Conservative faith in a modern age', in P W Buck (ed.), How Conservatives
think, Penguin, Harmondsworth 1975.
Clinard M.B. (ed.), Sociology of deviant behaviour, 3rd ed. Holt, Rinehart and Winston, New
York 1968.
Cmnd. 7054 -1, Report of the Royal Commission on Civil Liability for Personal Injury, HMSO,
1978.
Cmnd. 9518, Reform of social security, vol. 2, HMSO 1985.

Cohen A.K., Deviance and control, Prentice-Hall, Englewood Cliffs N.J. 1966.
Constant B., 'Principes de politique' (1815), in B Constant, Oeuvres, Editions Gallimard, Paris
1957.
Craddock J., Tenants participation in housing management, Association of London Housing
Estates, London 1975.
Cranston M., 'Human rights, real and supposed', in N Timms, D Watson (eds.), Talking about
welfare, Routledge and Kegan Paul, London 1976.
Crosland C.A.R., The future of socialism, Jonathan Cape, London, 1956.
Dahl R.A., A preface to democratic theory, University of Chicago Press, Chicago 1956.
Dahl R.A., Who governs?, Yale University Press, New Haven 1961.
Damer S., Hague C., 'Public participation in planning: a review', Town Planning Review, 1971,
42, pp.217-232.
DES (UK Department of Education and Science): Central Advisory Council on Education
(England), Children and their primary schools, vol.1, HMSO 1967.
DHSS (UK Department of Health and Social Security), Report of the Committee of Inquiry
into the care and supervision of Maria Colwell, HMSO 1974.
DHSS, Inequalities in health, HMSO 1980.
DoE (UK Department of the Environment), People and planning: report of the Committee on
Public Participation in Planning, HMSO 1969.
Dilnot A.W., Kay J.A., Morris C.N., The reform of social security, Institute of Fiscal Studies,
Oxford University Press, Oxford 1984.
Drake M, O'Brien M, Biebuyck T, Single and homeless, UK Department of the Environment,
London 1981.
Dworkin G., 'Paternalism', in P Laslett, J Fishkin (eds.), Philosophy, politics and society, 5th
series, Blackwell, Oxford 1979.
Dworkin G., 'Paternalism and welfare', in P G Brown et al. (eds.), Income support:
conceptual and policy issues, Rowman and Littlefield, Totowa N.J. 1981.
Dworkin R., Taking rights seriously, Duckworth, London 1978.
Dworkin R., A matter of principle, Harvard University Press, Cambridge Mass. 1985.

The Economist, 'The distribution and taxation of wealth' (1966) in J Urry, J Wakefield (eds.),
Power in Britain, Heinemann, London 1973.
Eccleshall R., Geoghegan V., Jay R., Wilford R., Political ideologies: an introduction,
Hutchinson, London 1984.
Ferge Z., A society in the making: Hungarian social and societal policy 1945-1975, Penguin,
Harmondsworth 1979.
The Federalist Papers, (1787-88), New American Library, New York 1961.
Feinberg J., Social philosophy, Prentice Hall, Englewood Cliffs N.J. 1973.
Feinberg J., Rights, justice and the bounds of liberty, Princeton University Press, Princeton
N.J. 1980.
Finch J., Education as social policy, Longman, London 1984.
Flew A., The politics of Procrustes, Temple Smith, London 1981.
Forder A., Concepts in social administration, Routledge and Kegan Paul, London 1974.
Forder A, Caslin T, Pontin G, Walklate S, Theories of welfare, Routledge and Kegan Paul,
London 1984.
Franklin R. (ed), The rights of children, Blackwell, Oxford 1986.
Freeman M.D.A., The rights and wrongs of children, Frances Pinter, London 1983.
Friedman M., Capitalism and freedom, University of Chicago Press, Chicago 1962.
Friedman M., Friedman R., Free to choose, Penguin, Harmondsworth 1981.
Galbraith J.K., The new industrial state, revised ed., Penguin, Harmondsworth 1972.
George V., Manning N., Socialism, social welfare and the Soviet Union, Routledge and Kegan
Paul, London 1980.
George V., Wilding P., Ideology and social welfare, Routledge and Kegan Paul, London
1977; second edition, 1985.
Gerard D., 'What makes a volunteer?', New Society, 8th Nov. 1985, pp. 236-238.
Giddens A., New rules of sociological method, Hutchinson, London 1976.
Ginsburg N., Class, capital and social policy, Macmillan, London 1979.

Goffman E., Stigma: notes on the management of spoiled identity, (1963), Penguin,
Harmondsworth 1968.
Goodin R.E., Political theory and public policy, University of Chicago Press, Chicago 1982.
Gould B., Topliss E., A charter for the disabled, Blackwell, Oxford 1981.
Greve J., 'Comparisons, perspectives, values', in Butterworth E., Holman R. (eds.), Social
welfare in modern Britain, Collins, Glasgow, 1975.
Habermas J., Legitimation crisis, Heinemann, London 1976.
Habermas J., 'What does a legitimation crisis mean today? Legitimation problems in late
capitalism', in W Connolly (ed.), Legitimacy and the state, Blackwell, Oxford 1984.
Halifax, 'The character of a trimmer' (1684), in J P Kenyon (ed.) Halifax: complete works,
Penguin, Harmondsworth 1969.
Hall P., Urban and regional planning, David and Charles, Newton Abbot 1975.
Ham C., Hill M., The policy process in the modern capitalist state, Wheatsheaf, London
1984.
Harris A., Handicapped and impaired in Britain, vol. 1, HMSO, 1971.
Harris J., 'The political status of children', in K Graham (ed.), Contemporary political
philosophy, Cambridge University Press, Cambridge 1982.
Hart H.L.A., 'Are there any natural rights?', Philosophical Review, 1955, 64, pp. 175-191.
Hartley L.P., Facial justice, Hamish Hamilton, London 1960.
Harvey D., Social justice and the city, Arnold, London 1973.
Hayek F., The road to serfdom, Routledge and Kegan Paul, London 1944.
Hayek F., Law, legislation and liberty vol. 2: the mirage of social justice, Routledge and Kegan
Paul, London 1976.
Hayek F., 'Equality, value and merit', in M Sandel (ed.) Liberalism and its critics, Blackwell,
Oxford 1984.
Heller A., The theory of need in Marx, Allison and Busby, London 1976.
Higgins J., 'Social control theories of social policy', Journal of Social Policy, 1980, 9(1), pp.
1-23.
Hobbes T., Leviathan, (1651), ed. C B MacPherson, Penguin, Harmondsworth 1968.

Homans G.C., Social behaviour: its elementary forms, Routledge and Kegan Paul, London
1961.
ICSW: International Council on Social Welfare, Social welfare and human rights, Columbia
University Press, New York 1969.
Janowitz M., Social control of the welfare state, New York, Elsevier 1976.
Jones C., State social work and the working class, Macmillan, London 1983.
Jones C., Patterns of social policy, Tavistock, London 1985.
Jones K., Brown J., Bradshaw J., Issues in social policy, Routledge and Kegan Paul, London
1978.
Jordan B., Paupers, Routledge and Kegan Paul, London 1973.
Jordan B., "The moral basis of social provision", unpublished paper 1987a.
Jordan B., Rethinking welfare, Blackwell, Oxford 1987b.
Joseph K., Sumption J., Equality, John Murray, London 1979.
Judge K., Knapp M., 'Efficiency in the production of welfare: the public and private sectors
compared', in R Klein, M O'Higgins (eds), The future of welfare, Blackwell, Oxford 1985.
Keller S., Beyond the ruling class, Random House, New York 1963.
Keynes J.M., The general theory of employment, interest and money, Macmillan, Edinburgh
1936.
Lee J.M., Social leaders and public persons, Oxford University Press, Oxford 1963.
Le Grand J., The strategy of equality, George Allen and Unwin, London 1982.
Le Grand J., Robinson R., The economics of social problems, Macmillan, London 1976.
Lemert E.M., Social pathology, McGraw-Hill, New York 1951.
Lenin V.I., The state and revolution, (2nd. ed., 1918), London, Central Books 1972.
Lévi-Strauss C., The elementary structures of kinship (1949), (trans. J H Bell, J R von Sturmer,
R Needham), revised ed., Eyre and Spottiswoode, London 1969.
Little I.M.D., A critique of welfare economics, 2nd ed., Oxford University Press, Oxford
1957.
Lively J., Democracy, Blackwell, Oxford 1975.

Locke J., Two treatises of civil government, (1690?), P Laslett ed., Mentor, New York 1965.
Lucas J.R., The principles of politics, Clarendon Press, Oxford 1966.
Lukes S., 'Power and authority', in T Bottomore, R Nisbet, A history of sociological analysis,
Heinemann, London 1978.
Lyall J., 'Why the furry, feathery and four-footed pull in the cash', Guardian, 29th Dec. 1980,
p.8.
Lynes T., Welfare Rights, Fabian Society, London 1969.
McAuley A.N.D., Soviet anti-poverty policy 1955-1975, University of Essex Department of
Economics, Colchester 1977.
MacCallum G., 'Negative and positive freedom', Philosophical Review, 1967, 76, pp.
312-334.
Macey J.P., Housing management, 4th ed., Estate Gazette, London 1982.
Mannheim K., Ideology and utopia, (trans. I Wirth, E Shils), Routledge and Kegan Paul,
London 1936.
Marshall T.H., Sociology at the crossroads, Heinemann, London 1963.
Marshall T.H., The right to welfare, Heinemann, London 1981.
Marx K., 'Economic and philosophical manuscripts' (1844) in D McLellan (ed.) Karl Marx:
selected writings, Oxford University Press, Oxford 1977.
Marx K., Engels F., The communist manifesto, (1848), Penguin, Harmondsworth 1967.
Marx K., 'Critique of the Gotha Programme', (1875), in K Marx, F Engels, Selected works,
Lawrence and Wishart, London 1968.
Maslow A.H., 'A theory of human motivation', Psychological Review, 1943, 50, pp. 370-396.
Mauss M., The gift: forms and functions of exchange in archaic societies, (1925), (trans. I
Cunnison), Cohen and West, London 1966.
Merton R.K., Social theory and social structure, Free Press, New York 1968.
Miliband R., The state in capitalist society, Weidenfeld and Nicolson, London 1969.
Mill J.S., 'On Liberty' (1859), in M Warnock (ed.) Utilitarianism, Collins, Glasgow, 1962.
Miller D., Social justice, Oxford University Press, Oxford 1976.
Mishra R., Society and social policy, 2nd ed., Macmillan, London 1981.

Mooney G.H., Russell E.M., Weir R.D., Choices for health care, Macmillan, London 1980.
New Society, 'Pensions progress', 30th Jan. 1969, p.155.
Nirje B., 'The right to self-determination', in W Wolfensberger (ed.), The principle of
normalisation in human services, national Institute on Mental Retardation, Toronto 1972.
Nozick R., Anarchy, state and utopia, Blackwell, Oxford 1974.
Oakeshott M., 'The vocabulary of a modern European state', Political Studies, 1975, 23(2-3),
pp. 319-341.
O'Connor J., The fiscal crisis of the state, St. Martin's Press, New York 1973.
Offe C., Contradictions of the welfare state, Hutchinson, London 1984.
O'Higgins M., 'Egalitarians, equalities and welfare evaluation', Journal of Social Policy, 1987,
16(1), pp.1-18.
Olson, M., The logic of collective action: public goods and the theory of groups (rev. ed.),
Harvard University Press, Cambridge, Mass. 1971.
Open University, Social policy and social welfare, Open University Press, Milton Keynes
1985.
Orbach L.F., Homes for heroes, Seeley Service, London 1977.
Perlman H.H., 'Self determination: reality or illusion?', in F. McDermott (ed.) Self
determination in social work, Routledge and Kegan Paul, London 1975.
Phillips D.L., 'Rejection: a possible consequence of seeking help for mental disorders',
American Sociological Review, 1963, 28(6), pp.963-972.
Phillips D., 'Public identification and acceptance of the mentally ill', American Journal of
Public Health and the Nation's Health, 1966, 56(5), pp.755-763.
Phillips M.H., 'Favourable family impact as an objective of means support policy', in P G
Brown et al. (eds.), Income support: conceptual and policy issues, Rowman and Littlefield,
Totowa N.J. 1981.
Pinker R.A., Social theory and social policy, Heinemann, London 1971.
Piven F., Cloward R., Regulating the poor: the functions of public welfare, Tavistock, London
1972.

Plant R., Lesser H., Taylor-Gooby P., Political philosophy and social welfare, Routledge and
Kegan Paul, London 1980.
Plant R., 'The resurgence of ideology', in H Drucker, P Dunleavy, A Gamble, G Peele (eds) )
Developments in British Politics, Macmillan, London 1984.
Polanyi G., Wood J.B., 'How unevenly is wealth spread today?' (1974), in W. Letwin (ed.)
Against equality, Macmillan, London 1983.
Popper K., The open society and its enemies, vol.2, Routledge 1945.
Poulantzas N., State, power, socialism, (trans. P. Camiller), NLB, London 1978.
Power A., 'How to rescue council housing', New Society, 4th June 1981, pp.388-389.
PSI: Policy Studies Institute, The reform of Supplementary Benefit: working papers, PSI,
London 1984.
Rae D., Equalities, Harvard University Press, Cambridge Mass. 1981.
Raphael D.D., Problems of political philosophy, Macmillan, London 1976.
Rawls J., A theory of justice, Oxford University Press, Oxford 1971.
Rawls J., 'Social unity and primary goods', in A. Sen, B. Williams (eds.) Utilitarianism and
beyond, Cambridge University Press, Cambridge 1982.
Reddin M., 'Universality versus selectivity', in W. A. Robson, B. Crick (eds.), The future of the
social services, Penguin, Harmondsworth 1970.
Rein M., From policy to practice, Macmillan, London 1983.
Rein M., van Gunsteren H., 'The dialectic of public and private pensions', Journal of Social
Policy, 1984, 14(2), pp. 129-150.
Richardson A., Participation, Routledge and Kegan Paul, London 1983.
Robson W.A., Welfare state and welfare society, George Allen and Unwin, London 1976.
Room G., The sociology of welfare, Martin Robertson, Oxford 1979.
Rousseau J.J., 'The social contract', (1762) in E Barker (ed.) Social contract, Oxford University
Press, Oxford 1971.
Russell B., Power, Unwin, London 1960.
Sahlins M., Stone age economics, Tavistock, London 1974.
Saunders P., Urban politics, Penguin, Harmondsworth 1979.
Schaar J.H., 'Equality of opportunity, and beyond', in A de Crespigny, A Wertheimer (eds.)

Contemporary political theory, Nelson, London 1971.
Schoek H., Envy, (trans. G M Glenny, B Ross), Harcourt Brace and World, New York 1969.
Schumpeter J., 'Two concepts of democracy', in A Quinton (ed.), Political philosophy, Oxford
University Press, Oxford 1967.
Scott R.A., The making of blind men, Russell Sage Foundation, New York 1969.
Segal S.P., 'Attitudes towards the mentally ill: a review', Social work, 1978, 23(3),
pp.211-217.
Seldon A., Charge!, Temple Smith, London 1977.
Silver H. (ed.), Equal opportunity in education, Methuen, London 1973.
Simmel G., 'The Poor' (1908), (trans. C Jacobson), Social Problems, 1965, 13 (Fall), pp.
118-139.
Simmel G., The sociology of Georg Simmel, ed. and trans. K Wolff, Free Press, New York
1950.
Soyer D., 'The right to fail', in F McDermott (ed.), Self determination in social work,
Routledge and Kegan Paul, London 1975.
Spencer J.C., 'The multi-problem family', in B Schlesinger (ed.), The multi-problem family,
University of Toronto Press, Toronto 1963.
Spicker P., Stigma and social welfare, Croom Helm, Beckenham 1984.
Spicker P., 'Why freedom implies equality', Journal of Applied Philosophy, 1985, 2(2), pp.
205-216.
Steenbergen B. van, 'The sociologist as social architect: a new task for macro-sociology?',
Futures, 1983, 15(5) pp. 376-381.
Steiner H., 'Liberty and equality', Political Studies, 1981, 29(4), pp. 555-569.
Sugden R., 'Altruism, duty and the welfare state', in N Timms (ed.) Social welfare: why and
how?, Routledge and Kegan Paul, London 1980.
Szamuely, T., 'Russia and Birtain: comprehensive inequality', in C Cox, A E Dyson, The Black
Papers in education, Davis-Poynter, London 1971.
Tawney R.H., Religion and the rise of capitalism, (1926), Penguin, Harmondsworth 1938.
Tawney R.H., Equality, (1931), Unwin, London 1964.

Taylor C., 'What's wrong with negative liberty?' in A Ryan (ed.), The idea of freedom, Oxford
University Press, Oxford 1979.
Taylor-Gooby P., Dale J., Social theory and social welfare, Arnold, London 1981.
Thoenes P., The Llite in the welfare state, Faber, London 1966.
Thomson J.A.K., The Ethics of Aristotle, Penguin, Harmondsworth 1953.
Titmuss R.M., 'The social division of welfare: some reflections on the search for equity',
(1955a) and 'War and social policy' (1955b), both in Essays on "the Welfare State", 2nd ed.,
George Allen and Unwin, London 1963.
Titmuss R.M., Commitment to welfare, George Allen and Unwin, London 1968.
Titmuss R.M., The Gift Relationship, Penguin, Harmondsworth 1970.
Titmuss R.M., Social Policy: an introduction, George Allen and Unwin, London 1974.
Townsend P., Sociology and social policy, Penguin, Harmondsworth 1976.
Townsend P., Poverty in the United Kingdom, Penguin, Harmondsworth 1979.
Trattner W., From Poor Law to Welfare State: a history of social welfare in America, Free
Press, New York 1974.
Turner J.F.C., 'Uncontrolled urban settlement: problems and policies', in G Breese (ed.) The
city in newly developing countries, Prentice-Hall, Englewood Cliffs N.J. 1969.
Uttley S., 'The welfare exchange reconsidered', Journal of Social Policy, 1980, 9(2), pp.
187-205.
Veit Wilson J., 'Seebohm Rowntree and the poor', New Society, 20th Jan. 1983, pp.97-99.
Walzer M., 'Welfare, membership and need', in M. Sandel (ed.), Liberalism and its critics,
Blackwell, Oxford 1984.
Ward C., Tenants take over, Architectural Press, London 1974.
Watson D., 'Welfare rights and human rights', Journal of Social Policy, 1977, 6(1), pp. 31-46.
Weale A., 'Paternalism and social policy', Journal of Social Policy, 1978, 7(2), pp. 157-172.
Weale A., Political theory and social policy, Macmillan, London 1983.

Weber M., 'The development of caste', in R Bendix, S M Lipset, Class, status and power, 2nd
ed., Routledge and Kegan Paul, London 1967.
Wedge P., Prosser H., Born to fail?, Arrow, London 1973.
Weisbrod B.A., On the stigma effect and the demand for welfare programs, Institute for
Research on Poverty, Madison Wisc. 1970.
Wilding P., George V., 'Social values and social policy', Journal of Social Policy, 1975, 4(4), pp.
373-390.
Wilson D., The welfare state in Sweden, Heinemann, London 1979.
Wright D., The psychology of moral behaviour, Penguin, Harmondsworth 1971.
Wright Mills C., The power élite, Oxford University Press, New York 1956

المركز الديمقراطى العربى مؤسسة مستقلة تعمل فى اطار البحث العلمى والتحليلى فى القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويهدف بشكل اساسى الى دراسة القضايا العربية وانماط التفاعل بين الدول العربية حكومات وشعوبا ومنظمات غير حكومية،كما يهتم ايضا بدراسة انماط العلاقات بين الدول العربية ودول العالم المختلفة تأسيا على ان الدول العربية تعمل ضمن منظومة عولمية لها اجندتها التى تحددها بناء على مصالحها السياسية والاقتصادية .

والمطبوعات التى يصدرها المركز من تقارير ودوريات وكتب وكتيبات وكراسات استراتيجية فى مختلف مناحى الدراسات والابحاث العلمية وسوف توزع هذه المطبوعات على المؤسسات والمراكز الاستراتيجية ووسائل العلام المختلفة مسموعة ومرئية ومقروءة والباحثين والمحللين السياسيين والاحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة والدوائر المحلية والدولية.

عمار شرعان

رئيس المركز الديمقراطي العربي